انتكاس الديمقراطية في المنطقة العربية

تراجع المجتمع المدني

Photo of cover rights by © James Ferguson

انتكاس الديمقراطية في المنطقة العربية

تراجع المجتمع المدني

منتدى البدائل العربي للدراسات بدعم من مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط **POMED**

باحث رئيسي: محمد العجاتي

مسؤولة المشروع: شيماء الشرقاوي

باحثات الدول من منتدى البدائل:

نصاف براهمي(تونس)، زينب سرور (لبنان)، شروق الحريري(مصر)

منتدى البدائل العربي للدراسات

مؤسسة بحثية عربية مستقلة، تعمل كمنصة لتفاعل الخبراء والباحثين لإنتاج معرفة وخطاب بديل في منطقتنا.

تأسست عام 2008 في مصر وانتقل للعمل من لبنان في العام 2018.

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA)

العنوان: بناية وست هاوس، 3 ش جان دارك الحمرا، بيروت، لبنان، مكاتب أوليف جروف

Mail: info@afalebanon.org
Website: http://www.afalebanon.org
Twitter, Facebook: @AFAlternatives
Skype: arab.forum.for.alternatives
Youtube:https://www.youtube.com/channel/UCOoJBExCeXW7bO5JMaSPd1Q

المحتويات

تأثير تطور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية(مصر – تونس – لبنان) 3

مقدمة: المجتمع المدني بين النظرية والواقع 3

أولًا: التحولات في السياق الاجتماعي في الثلاث دول (مصر – تونس – لبنان): 6

ثانيًا: السياق القانوني في الدول الثلاث (مصر – تونس – لبنان): 9

خاتمة: هل الديمقراطية وحرية المجتمع المدني لا ينفصلان؟ 13

مشروع تعديل قانون الجمعيات وآثار ما بعد 25 جويلية /يوليو في المجتمع المدني في تونس 17

مقدمة: 17

أولًا: واقع المجتمع المدني اليوم والتعديلات المقترحة في مشروع القانون الجديد 18

ثانيًا: قدرة المجتمع المدني التونسي على مقاومة محاولات التضييق: 22

الخاتمة 25

العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني في لبنان: بين الضعف والقوة 26

مقدمة 26

أولًا: الجمعيات في لبنان: حريّة، ولكن 27

ثانيًا: النقابات والروابط 32

ثالثًا: إشكالية الديمقراطية والانتخابات النيابية: "تغييريون" بلا تغيير 40

خاتمة 43

المجتمع المدني والديمقراطية في مصر: العلاقة والتأثير 46

المقدمة: 46

أولًا: السياق السياسي والاجتماعي في مصر 48

ثانيًا: السياق القانوني لعمل المجتمع المدني في مصر في الفترة من 2011 إلى 2022 54

ثالثًا: تطور عمل المجتمع المدني في مصر 62

خاتمة: 65

كل الصور في هذا الإصدار هي من مصادر مفتوحة على الإنترنت
محتوى هذا الإصدار لا يعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي أو أي مؤسسة شريكة

تأثير تطور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية

(مصر – تونس – لبنان)

مقدمة: المجتمع المدني بين النظرية والواقع

بما إنّ الديموقراطية تُعدّ ركيزةً أساسيةً من ركائز المجتمعات المدنية من جهة، وبما إنّ الأخيرة تلعب دورًا حيويًّا في تحقيق الديمقراطية في المجتمعات التي تنشط فيها كما تُعتبر مساحةُ عملها (أي المجتمعات المدنية) وكيفية تحقيق ذاك العمل مؤشّرًا على مدى صحّة ومتانة الديمقراطية في تلك المجتمعات من جهة ثانية، فإنّ قياس هذا التغيّر يركن إلى البحث في العلاقة المتبادلة بين مؤسسات المجتمع المدني والديمقراطية. ويستند هذا البحث إلى نظرية مفادها أنّ "الديمقراطية، وهي ضمانة الشرعية وركيزتها وأساس الاستقرار ودعامته، واقعة اجتماعية–سياسية يتحمّل طرفا المجتمع السياسي (الدولة)، المجتمع المدني والنظام السياسي، معًا مسؤولية تحقيقها وتفعيلها وحمايتها وإدامتها، وعليه يكون تفريط المجتمع المدني في الدفاع عن حقه في الديمقراطية ومسؤوليته عنها سببًا في إفراط النظام السياسي في انتهاكها والتعدي عليها".[1]

إنّ "مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الأكثر إثارةً للنقاش، ذلك لأنّ دلالة هذا المفهوم ليست محددة بنفس الشكل بالنسبة إلى الجميع لما يكتنفه من غموض راجع إلى طابعه المعقّد ولما يحتويه من مضامين متعددة".[2] ومفهوم المجتمع المدني الذي نألفه اليوم "لم يظهر منذ البداية بمضامينه وحدوده التي نعرفها اليوم، بل كان كغيره من المفاهيم الاجتماعية المتطورة والمتغيرة تاريخيًّا،

[1] بلعلمي كلثوم، "المجتمع المدني والديمقراطية: جذور وآفاق"، مجلة "دراسات اجتماعية"، ص119، https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/257/6/1/36891

[2] فتح الله ولعلو، المجتمع المدني، مجلة آفاق، عدد 413، 1992، ص208.

حيث تعود جذور هذا المفهوم بوصفه جماعة كومنولث منظمة في كيان سياسي إلى مدن اليونان القديمة وفي سياق تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث والمعاصر".[3]

بالنسبة إلى هيجل: *"كان المجتمع المدني يتكون أساسًا من البرجوازية التي تشكل طبقة جديدة، وهدف الدولة هو تجاوز هذا المجتمع المدني من أجل تحقيق التناغم العام"*.[4] غير أن المفكر الماركسي أنطونيو جرامشي، الذي استند في خلفياته ومرتكزاته الفلسفية لبلورة مفهومه عن المجتمع المدني وتثويره إلى ماركس وهيجل، "أعطى قوة ودفعة كبيرة لهذا المفهوم حيث ارتبط عنده المجتمع المدني بنضالات الطبقة العاملة والدور الذي يجب أن يقوم به الحزب الثوري في هذا المجال من أجل تخليص المجتمع المدني الممثل أساسًا من طرف الطبقة العاملة من سلطة الدولة".[5] وبالطبع، تطوّر المفهوم على مرّ السنين في الفكر السياسي المعاصر.

تبقى الحقيقة، أن مشاركة المواطنين في الحكومة، والتغيير السلمي للحكام، وفصل السلطات، وسيادة القانون، قد أصبحت ضرورية للمجتمع المدني الحديث. وعليه، فلا يمكن تأسيس المجتمع المدني إذا كانت الديمقراطية مفقودة كليًّا أو جزئيًّا بسبب الادعاءات الكاذبة للحكومات أو الأحزاب الحاكمة الشمولية. من المهم التأكيد على أن الديمقراطية والمجتمع المدني لا ينفصلان. لا شك في أن الحرية هي الأساس الجوهري لأي جهد لإقامة دولة ديمقراطية تحترم سيادة القانون ويتفاعل عمل المجتمع المدني مع عمل المؤسسات الأخرى ويكملها. وبناءً على ذلك، يعد المجتمع المدني عاملًا مساعدًا، وحتى لبنة بناء، لأي بنية تحتية ديمقراطية. بل إن بعض المفكرين يرون أن المجتمع المدني هو شريان الحياة للديمقراطية. وبالتالي، فلا توجد ديمقراطية بدون مجتمع مدني ولا مجتمع مدني بدون ديمقراطية.[6]

هذا من الناحية النظرية، ومن الناحية العملية وفي إطار السياق العالمي الحالي، أشار التقرير الأخير إلى حالة المجتمع المدني عام 2022، الصادر عن Civicus، أن هناك حالة من التراجع العام في حالة المجتمع المدني على مستوى العالم كمؤشر من مؤشرات التطور الديمقراطي. حيث لا تزال العمليات والمؤسسات الديمقراطية تتعرض للهجوم في العديد من الأماكن حول العالم، بما في ذلك الانقلابات العسكرية، وتدهور المؤسسات الديمقراطية من قِبَل القادة المنتخبين واستمرار صعود نفوذ اليمين المتطرف في العديد من دول العالم. كل هذا يضغط على الحريات المدنية، ويتزامن ذلك أيضًا مع وجود كثير من التقلبات السياسية والانقسامات.

---

[3] جون اهرنبرج، "المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم"، "مركز دراسات الوحدة العربية"، ط1، بيروت 2008، ص160.

[4] بلعلمي كلثوم، مرجع سابق، ص120.

[5] Michel Trebitch, Société civile et Théorie des Formes, L'Homme et La Société, numéro spécial : Etat Et Société Civile, N1024، 1991, p, 31

للمزيد يمكن الاطلاع على دراسة: "مفهوم المجتمع المدني لدى أنطونيو جرامشي من خلال كراسات السجن: من التثوير إلى الحياد"، محمد يحيى حسني، https://bit.ly/3Db6o1E

[6] "Civil Society in The Arab World: The Missing Concept". ICNL. https://www.icnl.org/resources/research/ijnl/civil-society-in-the-arab-world-the-missing-concept.

فقد عادت الانقلابات العسكرية، حيث استغل قادة الانقلاب الانشغال المهيمن للحلفاء الدوليين بالسيطرة على الهجرة والاستقرار والأمن والفرص الاقتصادية فوق الاهتمام بحقوق الإنسان. على سبيل المثال، سيطرت الجيوش على بوركينا فاسو وغينيا ومالي، ما قد يؤدي إلى تطبيع الحكم غير المدني مرة أخرى في غرب إفريقيا والسودان. وقد سبق هذه الانقلابات عمومًا تدهور في جودة الديمقراطية واستياء شعبي واسع النطاق من فشل القادة في معالجة المشاكل الملحة، ما يعني أن بعض المواطنين قد يرحبون بالانقلابات، على الأقل في البداية. وليست السيطرة العسكرية هي الطريقة الوحيدة لتخريب الديمقراطية، ففي تونس على سبيل المثال، نفذ الرئيس المنتخب قيس سعيد انقلابًا مرحليًّا، بعد أن أقال البرلمان، وسيطر على القضاء، وأطلق عملية لإعادة كتابة الدستور. وكان الوضع مشابهًا في السلفادور، حيث قام الرئيس الذي يحكم الأغلبية التشريعية بإزالة الضوابط والتوازنات وتشديد القيود على المجتمع المدني.[7]

في الناحية الأخرى، لم ينتهِ المد اليميني على مستوى دول العالم، فقد حصل اليمين المتطرف على أعلى نسبة تصويت له على الإطلاق في الانتخابات الرئاسية الفرنسية في إبريل 2022، حيث ظهرت قوته للفوز حتى عندما يخسر، حيث تبنى المرشحون من الوسط السياسي الخطاب المتشدد المناهض للمهاجرين. كما شهدت انتخابات يناير 2022 في البرتغال، التي لطالما اعتبرت نفسها محصنة ضد نداءات اليمين المتطرف، تطبيعًا لوجود اليمين المتطرف في السياسة الانتخابية.[8]

وفي المنطقة العربية، كانت هناك تغيرات في العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والحكومات في المنطقة العربية، وذلك من بعد عام 2011 مع اندلاع الانتفاضات العربية، وحتى الوضع الحالي. وقد تحولت هذه العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والحكومات من علاقة تمويل ومساعدة وإعطاء سياسات عامة بديلة إلى علاقة توتر، ووصلت في النهاية إلى اتهامات بالعمل ضد مصالح الدول في بعض الأحيان. وفي السنوات الأخيرة في المنطقة العربية، واجهت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي تحديات كبيرة من المجتمع المحافظ، والصراع، والعنف، وغياب الديمقراطية والأنظمة السياسية الاستبدادية.[9]

إذن ما هو المشترك بين دول المنطقة العربية وما هو المختلف فيما بينهم، وللإجابة على ذلك، حددت الدراسة ثلاث حالات بعينها وهي مصر، لبنان، وتونس، من أجل محاولة تتبع التفاعل بين الحكومات المختلفة وبين المجتمع المدني في هذه الدول الثلاث على مدار السنوات منذ 2011 وحتى الآن. ومحاولة التعرف كذلك على كيف يعتبر قمع المجتمع المدني هو علامة على تراجع الديمقراطية في هذه الدول. وكيف يمكن المساهمة في فتح فضاء آمن لخطاب جديد حول المجتمع المدني وأهميته في المنطقة.

[7] State of civil society report 2022, Civicus Global Alliance, accessed January 8, 2023, https://www.civicus.org/documents/reports-and-publications/SOCS/2022/CIVICUS2022SOCSReport.pdf.
[8] Ibid.
[9] Natil, Ibrahim & Tauber, Lilian & Pierobon, Chiara. (2019). The Power of Civil Society in the Middle East and Northern Africa: Peacebuilding, Change and Development.

من المهم في البداية التأكيد على أن تعريف المجتمع المدني المتبنى في هذه الدراسة هو تعريفه الواسع *الذي يشمل المنظمات والتجمعات والروابط والاتحادات الأهلية، إضافة إلى النقابات، ولكنه لا يشمل الكيانات السياسية وتحديدًا الأحزاب.*

يمكن القول إن التغيير الواضح والملموس هو في طريقة تعامل الحكومات مع منظمات المجتمع المدني خلال هذه الفترة، التي شهدت تقلبات مختلفة تأثرت بالسياق السياسي والاجتماعي وكذلك السياق الدولي، ولكن يبقى هناك اختلاف في كل حالة، وهذا يقودنا إلى التركيز على مسار حرية تكوين الجمعيات والتعبير في هذه البلدان، وتأثيرها المباشر في الديمقراطية.

من هذا المنطلق، ستحاول هذه الورقة تلمس التشابهات والاختلافات فيما بين الثلاث دول (مصر وتونس ولبنان) ورسم إطار مقارن فيما بينهم للوقوف على أسباب هذه الاختلافات والتشابهات، وذلك للتمهيد لما سيتم تقديمه في دراسات الحالة المفصلة ضمن هذا الإصدار. وهذا بهدف الإجابة على تساؤل أساسي، هو ما مدى تأثير وضعية المجتمع المدني في محاولات التطور الديمقراطي المختلفة؟

أولًا: التحولات في السياق الاجتماعي في الثلاث دول (مصر – تونس – لبنان):

شهدت الفترة منذ اندلاع الثورات تغيرات اجتماعية واسعة على مستوى المنطقة العربية جميعها، وفي القلب منها الدول محل هذه الدراسة. فقد كانت البداية في تونس، ومع إسقاط نظام بن علي في يناير 2011 انتقل الأمل إلى الدول العربية الأخرى وتلت تونسَ مصرُ، التي قامت فيها الثورة في 25 يناير 2011 ونجحت في إسقاط مبارك في فبراير 2011. وربما تكون لبنان قد انضمت نسبيًّا متأخرة إلى موجة الاحتجاجات، ولكن إرهاصتها بدأت في عام 2015 مع أزمة النفايات، وصولًا إلى الذروة في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

وهذه الأوضاع انعكست بشكل كبير على السياقات الاجتماعية في هذه الدول. ولنبدأ مع مصر، التي شهدت تحولات مجتمعية كبيرة تجسدت في تغير شكل وعمل المجتمع المدني كذلك، مع ضرورة الإشارة إلى أنه لا يمكننا التعامل مع الفترة منذ 2011 إلى 2022 باعتبارها فترة واحدة وتشير الباحثة شروق الحريري في ورقتها عن مصر، ضمن هذا الإصدار للمراحل المختلفة في هذه الفترة، لذا نكتفي بالإشارة إلى بعض الخلاصات، منها أن مصر مرت بالكثير من التغيرات منذ اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، شهدت مراحل انفتاح جزئي (2011–2013) أدت إلى زيادة عددية وتوسع كذلك في عمل المجتمع المدني، مرورًا بمرحلة انحسار وتراجع كبير (2013–2021) وقيود قانونية وعملية على عمل كافة مكونات المجتمع المدني في مصر (حقوقي، خيري، تنموي) وأخيرًا مرحلة انفتاح يمكن تسميتها بالانفتاح المشروط، وذلك كون الانفتاح يشترط قدرًا كبيرًا من التوافق مع السلطة الحاكمة وتحديدًا في خطابها حول المجتمع المدني، على سبيل المثال، بعض المنظمات الحقوقية التي تعمل في إطار الدولة وتعيد نشر خطابها وتقصر فقط لفظ المجتمع المدني الوطني على من يؤيد السلطة، أما غير ذلك فهو مجتمع مدني

ممول من الخارج وله أهداف غير وطنية.[10] وهناك الحالة الأخرى التي يدخل ضمنها عدد من المنظمات الخيرية والتنموية، وهي الانضواء تحت الكيانات البديلة التي تخلقها السلطة، على سبيل المثال "التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي"[11]، الذي يعبر عن محاولات النظام المصري الحاكم التحايلَ على فكرة انحسار وجود المجتمع المدني وتراجع دوره من خلال خلق كيانات بديلة ومنظمات بديلة تكون بشكل رسمي منظمات مجتمع مدني ولكنها بشكل غير رسمي هي منظمات موالية للنظام الحاكم، ولا تتمكن من الخروج عن الإطار الذي رسمه لها النظام سواء من حيث نوعية العمل أو الخطاب المستخدم.

إذا انتقلنا إلى تونس، التي تفرد لها الباحثة نصاف براهمي ضمن هذا الإصدار كذلك ورقة كاملة تتتبع فيها مسار المجتمع المدني في تونس منذ الثورة عام 2011. شهدت تونس انفتاحًا كبيرًا أمام المجتمع المدني بعد سنوات طوال من القيود، سواء كان هذا الانفتاح على مستوى العدد أو على مستوى نوعية النشاط الذي تقوم به المنظمات في تونس.

إلا أنه وعلى الرغم من الإنجازات الجيدة التي حققها المجتمع المدني التونسي على مستوى الحقوق السياسية والمدنية، فقد نجح في دفع الحكومات المتعاقبة إلى اعتماد القوانين اللازمة للنهوض بوضعية حقوق الإنسان، مثل: قانون العدالة الانتقالية لعام 2013، وقانون القضاء على العنف ضد المرأة لعام 2017، وكذلك قانون مناهضة التمييز العنصري لعام 2018. إلا أن ذلك لم يقابله أي تحسن في مستوى المعيشة، ما تسبب في استياء شعبي واسع النطاق. وبالفعل، وفي الذكرى العاشرة للثورة في يناير/كانون الثاني، خرجت أعداد كبيرة من المواطنين إلى الشوارع في مظاهرات في جميع أنحاء البلاد –متجاهلين حظر التجول العام الذي تم فرضه بسبب جائحة كورونا– للتعبير عن احتجاجهم على تدهور الأوضاع الاقتصادية خلال الوباء. وقد واجهت الحكومة هذه الاحتجاجات، التي جاءت وسط صراع نخبوي عصف بالطبقة السياسية في تونس بعنف، من قِبَل الشرطة وأعقبتها كذلك بعدد من أوامر الإيقاف أو التتبع القضائي.[12] ومنذ ما قام به الرئيس قيس سعيد في تونس يوم 25 يوليو/تموز 2021، أصبح هناك توترات كبيرة فيما يخص السياق الاجتماعي والسياسي في تونس وفي القلب منها وضعية المجتمع المدني التونسي والذي حتى تاريخ كتابة هذه الورقة لا زال يعمل بقدر كبير من الحرية، على الرغم من عدم اهتمام السلطة الحاكمة بإشراكه جديًّا في العملية السياسية.

ننتقل إلى لبنان –وهو محور ورقة الباحثة زينب سرور ضمن هذا الإصدار– الذي يشهد عددًا كبيرًا من التغيرات الحادة على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي منذ بداية العقد (2011)، والتي تجلت في: أولًا، أزمة النفايات عام 2015 والحراك الذي تلاها، وبعد ذلك تبلورت بشكل أكبر في ثورة أكتوبر/تشرين الأول 2019، والأزمة الاقتصادية الحادة عام 2020 مرورًا بانفجار المرفأ في 4 أغسطس/آب 2020. فعلى الرغم من أن السياق السياسي في لبنان يسمح بشكل كبير لمكونات المجتمع

[10] للمزيد حول هذه المنظمات، يمكنكم مطالعة: محمد العجاتي، 2018. "العلاقة بين الدولة والمنظمات الحقوقية في مصر: إشكالية في الثقافة السياسية أم أزمة بنيوية؟" مبادرة الإصلاح العربي، https://bit.ly/3X6s7P4

[11] يمكنكم الاطلاع على الصفحة الرسمية للتحالف الوطني للعمل الأهلي: https://www.facebook.com/NACDW/about

[12] مايا شاكر، 2021. "المجتمع المدني التونسي وتقلص هامش الحرية"، POMED، https://bit.ly/3WSQPCI

المدني المختلفة بالعمل، فإن الأزمة الاقتصادية التي يعيشها لبنان، بالتزامن مع سياسات المصارف والمصرف المركزي المجحفة والتعسّفية من جهة ثانية، أثرت بشكل كبير في عمل الكثير من الجمعيات، وعلى فضائها العامّ والعمل بحريّة، خصوصًا الجمعيات الخيرية وتلك المعنية بالرعاية الاجتماعية. وبسبب هذا الوضع، أقفلت عديد من الجمعيات والمؤسسات أبوابها. تبرز أيضًا أهمية المكون النقابي في الحالة اللبنانية بشكل كبير، فعلى الرغم من القيود القانونية والاقتصادية المختلفة على عمل النقابات وسيطرة الدولة عليها في بعض الأحيان، فإنه يظهر في الحالة اللبنانية ما يسمى بالروابط والتي تعتبر مخرجًا قانونيًّا لمنع موظفي القطاع العام من تأسيس نقابات خاصة بهم، لكن أيضًا السياق السياسي والاجتماعي لعبا دورًا كبيرًا في التأثير السلبي في وجود هذه الروابط.

منذ 2020، ازداد معدّل الفقر بسبب الوضع الاقتصادي المتردّي والأزمة المالية والتضخّم الذي وصل إلى أكثر من 85% في 2020 مقارنةً بالعام 2019. وما لحقه من تراجع في قدرة السكان الشرائية وارتفاع في نسبة البطالة التي وصلت إلى 39.5% في أواخر العام 2020. تزامن هذا مع فشل المسؤولين اللبنانيين في تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتخفيف وطأة هذه الأزمات. فقد طالبوا بالحصول على قروض ومساعدات من الدول المانحة والمنظمات الدولية، لكنّ الأخيرة اشترطت كلها تنفيذ إصلاحات طال انتظارها في مجال الحوكمة، وإصلاحاتٍ ضريبية، ومالية، واجتماعية. وأدى غياب أية محاولات لعمل هذه الإصلاحات مع استمرار تفاقم الأزمات إلى استمرار احتجاجات المواطنين[13] خلال الأعوام منذ 2019 وحتى كتابة هذه الورقة على اختلاف وتيرتها بالطبع.

من خلال هذا الاستعراض السريع للسياقات الاجتماعية والسياسية في الثلاث دول، يمكن الخروج بعدد من الاستنتاجات، أولها أن هناك تشابهًا كبيرًا في السياق الاجتماعي ما بين الثلاث دول، كل هذه الدول لديها أزمات اقتصادية واجتماعية حادة تجعل من الاحتجاج أمرًا متوقعًا، خصوصًا في حالة غياب أية نوايا حقيقية للإصلاح أو لإحداث أي تغيير ديمقراطي حقيقي من قبل السلطات الحاكمة بالإضافة إلى ضعف أو غياب قنوات المشاركة الفعالة، كالمجتمع المدني ومكوناته المختلفة من منظمات ونقابات. تتشابه الحالتان التونسية والمصرية في تركيبة النظام السياسي والاجتماعي بشكل كبير حيث تلعب النخب الاقتصادية والسياسية الدور الأكبر في التحكم في ثروات البلد، لذا فهي دائمًا تسعى إلى ترسيخ وتوطيد النظام الاجتماعي القائم على اللامساواة. بينما في حالة لبنان، يتضافر مع كل من النخبوية الاقتصادية والاجتماعية كذلك عنصر الطائفية، وجميعهم يلعبون دورًا كبيرًا في تحديد هيكل علاقات القوة والسيطرة في المجتمع اللبناني والذي تظهر تجلياته كذلك في حالة اللامساواة الحادة في لبنان، وفي إطار سيطرة قيادات الطوائف كذلك على بعض مكونات المجتمع المدني الخيري/الرعائي ما يعطيهم دائمًا رأس مال اجتماعي لدى المواطنين، تحديدًا في ظل الأزمات الاقتصادية الحادة.

[13] رغيد ضاهر، 2021. "الفضاء المدني في الأزمات: حالة لبنان"، شبكة المنظمات غير الحكومية للتنمية ANND، https://bit.ly/3WaOh1T

بينما على المستوى السياسي، فتختلف الحالة المصرية في وضعها الحالي، عن كلٍّ من الحالة اللبنانية والتونسية، حيث تتسم الحالة المصرية بالانغلاق التام لأي مساحة للمشاركة في المجال العام وفي القلب منه بالطبع المجتمع المدني ومكوناته المختلفة. بينما يتسم السياق السياسي التونسي بقدر أكبر من الانفتاح أمام مشاركة المجتمع المدني على الرغم كذلك من محدودية هذه المشاركة في الترسيخ للممارسات الديمقراطية على المدى الطويل، وبالنسبة إلى حالة لبنان، فالسياق السياسي اللبناني على الرغم من كونه ظاهريًا فإنه يتسم بالانفتاح، إلا أن أزمات الطائفية المتكررة تؤثر بشكل كبير في أية محاولات للتطور الديمقراطي.

يمكننا أيضًا الإشارة إلى عدد من النقاط المتشابهة فيما بين الثلاث حالات، النقطة الأولى هي ما يتعلق باختراق السلطات للكيانات المختلفة سواء كانت منظمات المجتمع المدني المختلفة أو النقابات من أجل خلق كيانات موالية للسلطة تتبع في شكلها الرسمي فقط مكونات المجتمع المدني بينما هي في مضمونها تعيد إنتاج سردية السلطات الحاكمة المختلفة المضادة للمجتمع المدني الفاعل وتعزز من علاقات القوة القائمة.

ثانيًا: السياق القانوني في الدول الثلاث (مصر – تونس – لبنان):

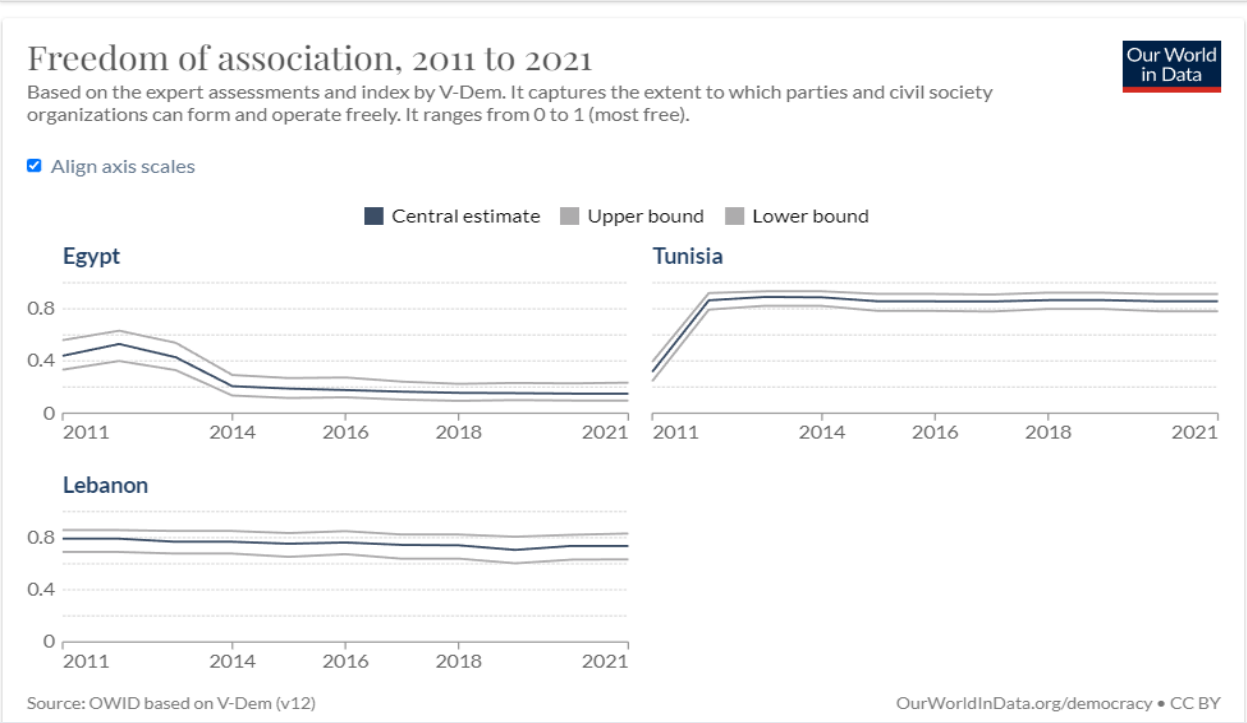

(شكل 1)

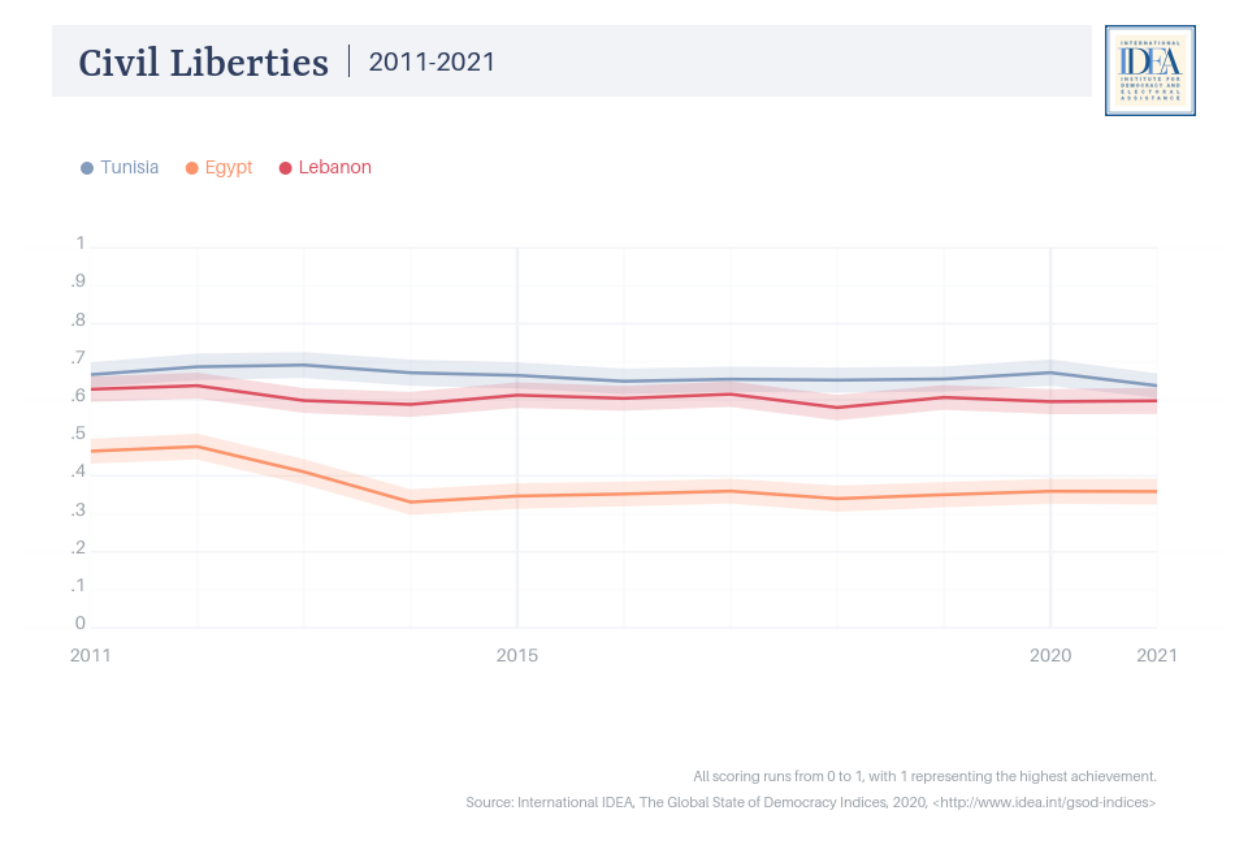

(شكل 2)

تعبر الأشكال السابقة عن وضعية حرية تكوين الجمعيات (شكل 1) في الثلاث دول محل الدراسة خلال الفترة من 2011 وحتى 2021، وأما الشكل الثاني (شكل 2) فهو يعبر عن جملة الحريات المدنية والتي يقع في إطارها حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، الحريات الدينية، وحرية تشكيل حركات، إلخ.[14] أيضًا في الثلاث دول محل الدراسة في نفس الفترة.

وما يمكننا استنتاجه من الأشكال السابقة أن تونس منذ 2011 شهدت صعودًا في مؤشر حريات تكوين الجمعيات وكذلك فيما يخص الحريات المدنية، وذلك وفقًا لوجود أطر قانونية تحمي هذه الحريات، أما في مصر فنجد أن هناك تراجعًا كبيرًا منذ عام 2014 وحتى 2021 فيما يخص مؤشر حرية تكوين الجمعيات وكذلك الحريات المدنية الأخرى ونتج ذلك من التغييرات الواسعة التي دخلت على الأطر القانونية التي من المفترض أن تحمي هذه الحريات في مصر.

أما لبنان، فهو يشهد حالة من ثبات الأطر القانونية التي تحمي حرية تكوين الجمعيات وكذلك الحريات المدنية الأخرى خلال العقد من 2011 وحتى 2021، وهذا بالطبع على الرغم من التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواسعة.

[14] للمزيد حول هذا المؤشر يمكنكم زيارة الرابط التالي: https://www.idea.int/gsod-indices/compare-countries-regions

لذا فما سنحاول استعراضه في الفقرة التالية هو وضعية المجتمع المدني في الدساتير وترسانة القوانين الحالية المعمول بها في الثلاث دول فيما يخص حرية تكوين الجمعيات فقط باعتبار أن تركيزنا الأساسي هو على المجتمع المدني. إذا نظرنا إلى الدساتير للدول محل الدراسة، لتتبع وضعية حرية تكوين منظمات أو جمعيات المجتمع المدني أو النقابات، فسنجد ما يلي:

الدولة	مصر	تونس	لبنان
المواد الحاكمة للمجتمع المدني في الدستور	*المادة 75* [15] "للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي، وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار. وتمارس نشاطها بحرية، ولا يجوز للجهات الإدارية التدخل في شؤونها، أو حلها، أو حل مجالس إداراتها، أو مجالس أمنائها إلا بحكم قضائي." *المادة 76* "إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون. وتكون لها الشخصية الاعتبارية، وتمارس نشاطها بحرية... وتكفل الدولة استقلال النقابات والاتحادات، ولا يجوز حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي..."	*الفصل 35* [16] "حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات مضمونة. تلتزم الأحزاب والنقابات والجمعيات في أنظمتها الأساسية وفي أنشطتها بأحكام الدستور والقانون وبالشفافية المالية ونبذ العنف."	*المادة 13* [17] "حرية إبداء الرأي قولًا وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون."

وأما بخصوص القوانين، ففي مصر، شهد قانون المجتمع المدني تغييرات هائلة على مدار هذا العقد (2011–2021)، أفردت لها الباحثة شروق الحريري في دراسة حالة مصر قسمًا خاصًّا، ولكن ما يهمنا هنا أن نعرج عليه هو القانون الحالي القائم والقيود التي يضعها على عمل المجتمع المدني، وهو القانون رقم 149 لسنة 2019، وهو تعديل للقانون رقم 70 لسنة 2017 الذي لاقى الكثير من الاعتراضات من قبل منظمات المجتمع المدني المصرية والأجنبية، والذي صدرت اللائحة التنفيذية له في 11 يناير/كانون الثاني 2021. وهذا القانون يضع العديد من العراقيل أمام عمل المنظمات الحقوقية بينما يفتح المجال أمام المنظمات التنموية التي تعمل وفقًا لخطة الدولة المصرية. وفي هذا القانون كذلك استمرت القيود المالية والعقوبات وتدخل الجهات الحكومية

[15] الدستور المصري لـ 2014 والمعدل 2019، https://bit.ly/3QySlYn
[16] الدستور التونسي 2014، https://bit.ly/3Qo9jbX
[17] الدستور اللبناني، https://bit.ly/3k3rW91

في عمل المنظمات.[18] لم يتضمن قانون المجتمع المدني الحالي العديد من التعديلات الجوهرية بالمقارنة بسابقه، فقد أبقى القانون على الأغلبية العظمى من نصوص قانون 70 لسنة 2017 دون إجراء أية تعديلات عليها، بينما تضمن القانون الجديد في ظاهره بعض التعديلات التي تعتبر أكثر مرونة من نصوص قانون رقم 70 لسنة 2017. فألغى القانون العقوبات السالبة للحرية التي وردت في المادة 87 من القانون السابق، واكتفى في المقابل بالغرامات المالية. ولكنه رفع الحد الأدنى لعقوبة الغرامة من 20 ألف جنيه مصري (حوالي ألف دولار أمريكي)، إلى 100 ألف جنيه (حوالي 5 آلاف دولار أمريكي)، وكذلك الحد الأقصى من 500 ألف جنيه مصري (حوالي 25 ألف دولار أمريكي) ليصل في بعض الحالات إلى مليون جنيه (حوالي 50 ألف دولار أمريكي)، وذلك في حالة ممارسة أي عمل من أعمال الجمعيات بالمخالفة لأحكام هذا القانون. من المهم الإشارة كذلك، إلى أن القانون الجديد أبقى ضمنه الفلسفة التشريعية المتبعة في قانون رقم 70 لسنة 2017، حيث نصّ القانون على حزمة من الصلاحيات لجهة الإدارة "وزارة التضامن الاجتماعي"، التي من شأنها أن تسيطر بشكل كامل على أنشطة مؤسسات المجتمع المدني.[19]

وفي تونس، تم إصدار المرسوم رقم 88–2011 بتاريخ 24 سبتمبر 2011 في أعقاب ثورة 2011 ليمثل حسب الدارسين تقدمًا كبيرًا في مجال حرية تكوين الجمعيات في تونس. يوفر هذا المرسوم في شكله الحالي حماية واسعة النطاق، على مستوى تأسيس الجمعيات وحقها في تلقي تمويل أجنبي دون ترخيص حكومي ومنع تدخل الحكومة في نشاطها.

ولكن يبدو أن مشروع تعديل المرسوم بقانون رقم 88–2011 المؤرخ 24 سبتمبر 2011، بشأن تنظيم الجمعيات، والذي تم تسريبه في شهر فبراير/شباط 2022، سوف يقوض حرية تكوين الجمعيات من خلال جعل إنشاء الجمعية خاضعًا لتدخل السلطات.

وأخيرًا في لبنان، وفقًا لدراسة حالة لبنان ضمن هذا الإصدار، تميل الجمعيات إلى العمل بحريّة، بناءً على قانون الجمعيات الصادر في 3 آب/أغسطس عام 1909، والمعروف باسم "قانون مدحت باشا"، والذي يعتمد الإخطار كوسيلة للعمل. "وقد تم تكريس هذه الحرية من خلال المادة 13 من الدستور وقانون الجمعيات بالإضافة إلى المعاهدات والمواثيق الدولية".[20] ولكن من الناحية العملية، هناك بعض التوجهات أخيرًا في لبنان لوضع بعض القيود على عمل المجتمع المدني متمثلًا في الجمعيات، وذلك من خلال التعميم الذي صدر عن وزير الداخلية والبلديات عام 2018 وهو يتعلق بمراقبة الجمعيات من قبل الوزارة وفق آلية جديدة. وقد جاء في التعميم أن امتناع الجمعيات عن إبلاغ الحكومة بالسجلات الواجب على الهيئة الإدارية للجمعية أن تمسكها وفق أحكام القانون يجعل منها سرية. ومن أبرز هذه السجلات، لائحة تتضمن أسماء أعضاء الجمعية ونسخة من موازنتها

[18] التقرير الوطني حول الفضاء المدني في مصر، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 27 يوليو 2020، https://bit.ly/3iiRi2g
[19] "قانون الجمعيات الأهلية الجديد: تعديلات شكلية لتحسين صورة مصر دولياً"، 2019. المفكرة القانونية، https://bit.ly/3iqbMG9
[20] عمر طالب، "توجه نحو حرية الجمعيات في لبنان؟ الداخلية تصدر تعميمًا مخالفًا للدستور وقانون الجمعيات"، "المفكرة القانونية"، 2018/12/7، https://bit.ly/3PTBmP4

السنوية ومن حسابها القطعي السابق، فضلًا عن إعلام الحكومة بما يقع من تعديل في نظامها الأساسي أو في هيئة إدارتها أو مقامها. وقد أضاف التعميم أن القانون أتاح للوزارة توفير مندوبين للإشراف على انتخابات الجمعيات ومراقبة ميزانياتها والتأكد من هوية المنتسبين إليها.[21]

ما الذي يمكننا استنتاجه إذن من هذا الاستعراض السريع للأطر القانونية الحاكمة لعمل المجتمع المدني في الدول الثلاث؟ أول ما يمكننا استنتاجه هو وجود فجوة في الثلاث حالات بين الأطر القانونية وبين الدساتير، ففي الثلاثة حالات، نجد في الدستور نصوصًا صريحة حول حرية تكوين الجمعيات والنقابات وغيرها من الأشكال السلمية للتجمعات، بينما على مستوى القوانين هناك دائمًا إشكالية إما على مستوى النصوص وإما في المصطلحات الفضفاضة التي تخضع في معظم الأوقات لتفسيرات متعددة، ما يؤدي إلى عدم التوافق بين فلسفة النصوص الدستورية وبين تفسيرات النصوص القانونية.

على الناحية الأخرى، وكما في الحالة المصرية، هناك تناقض واضح بين الدستور وبين القانون المعمول به، على سبيل المثال، من ناحيةٍ نجد أن الدستور يمنع منعًا باتًّا تدخل الجهات الإدارية، بينما القانون المعمول به يعطي مساحة واسعة لتدخل الجهة الإدارية الممثلة في وزارة التضامن الاجتماعي في شؤون المنظمات والجمعيات، مثلًا، من حيث وضع قيود على أنشطة المجتمع المدني واشتراط الحصول على موافقات الوزارة للقيام بأية أنشطة.

ونجد في الحالة اللبنانية، فجوة بين الممارسة والتشريع، فمن ناحية يتفق كلٌّ من القانون والدستور اللبناني على حرية تكوين الجمعيات، بينما نجد على مستوى الممارسة قيودًا تضعها وزارة الداخلية على عمل منظمات المجتمع المدني.

بعد مرورنا سريعًا على السياق الاجتماعي والقانوني في كل دولة من الدول الثلاث، هل يمكن أن نجيب على التساؤل الأساسي لهذه الورقة، وهو تأثير أوضاع المجتمع المدني في التحول الديمقراطي.

خاتمة: هل الديمقراطية وحرية المجتمع المدني لا ينفصلان؟

في عالم اليوم، الكثير من النظريات المسلم بها في العلوم السياسية أصبحت تخضع للاختبار، فكما أسلفنا سابقًا يشهد العالم اليوم لحظة من تراجعٍ للديمقراطية في الكثير من أنحائه، سواء على المستوى الواضح كما في الدول التي تعرضت لانقلابات عسكرية بشكل صريح أو انقلابات ناعمة (بمعنى التدخل العسكري بشكل غير مباشر في الحكم مع وجود حلفاء مدنيين) أو كما في حالة صعود خطاب اليمين المتطرف. كل هذه الأحداث تضع فرضية عدم انفصال التطور الديمقراطي عن حرية المجتمع المدني، تحت الاختبار. بمعنى هل من الممكن أن تؤثر القيود الموضوعة حاليًّا في عمل المجتمع المدني (حالات الدراسة، كمثال) سواء على مستوى الممارسة من البداية كما في مصر أو على مستوى الفاعلية (المشاركة الفعلية في صنع السياسات

[21] المرجع السابق.

والتشريعات، كمثال) كما في لبنان وتونس، وأن تعرقل أية محاولات من أجل التحول الديمقراطي في المنطقة؟ وعلى الناحية الأخرى كيف سيؤثر التراجع العام في خطاب الديمقراطية وآلياتها في محاولات فتح المجتمع المدني بمختلف مكوناته مجالاتٍ للعمل والتأثير.

ترى العديد من الأدبيات أن جهود تعزيز الديمقراطية غالبًا ما تدعم منظمات المجتمع المدني، التي يُفترض أنها تخلق وسيطًا بين المواطن والدولة. ولكن مع ذلك، يعتمد المجتمع المدني في أي سياق على الحكومة/ الأطر القانونية والتنفيذية لإفساح المجال للمجتمع المدني من أجل تطوره وتفعيل أدواره المختلفة.

في منطقتنا العربية، لا يمكن إنكار أن المجتمع المدني ومكوناته المختلفة في حالات الدراسة الثلاث قد توسع بشكل ملموس منذ عام 2011، سواء على مستوى الكم أو على مستوى الكيف، فبعد تراجع حدّة نشاط الحراك في مختلف الحالات، لوحظ تغيّرٌ نوعي وهيكلي في بنية المجتمع المدني، فجزءٌ ليس يسيرًا منه عمد أفرادُه إما إلى الانخراط في عضوية مؤسسات المجتمع المدني، وإما قاموا بإنشاء مؤسسات مجتمع مدني جديدة، أو قاموا بالانخراط في العمل السياسي والترشح للمجالس البلدية وكذلك البرلمان، بصفتهم قادمين من المجتمع المدني كما في حالة لبنان.[22]

وربما هذا هو ما جعل المجتمع المدني هدفًا أساسيًّا للقصف من قبل القوى المعادية للثورات، سواء كان قصفًا معنويًّا من قبيل الاتّهامات بالعمالة والتمويل، كما سنرى في معظم الحالات (ضمن هذا الإصدار)، أو قصفًا فعليًّا لحرّياتهم في العمل، مثل حالة القانون المصري أو التعديل المُزمع في القانون التونسي[23]، أو عبر القمع الأمني المباشر. أدّى هذا الأمر إلى تراجع دور المجتمع المدني بنفس قدر تراجع مسار التحول إلى الديمقراطية في كل حالة كذلك.

بالتالي يمكن القول إن تأثر المسار الديمقراطي بمؤشر حرية المجتمع المدني كان جليًّا في الحالات الثلاث محل الدراسة، وذلك بالطبع مع اختلاف الآليات والوسائل المتبعة لتحجيم حرية المجتمع المدني ومكوناته في كل حالة. رأينا في حالات الانفتاح المؤقتة كما في حالة مصر، أو الانفتاح المشروط كما في حالة لبنان، نموًّا كبيرًا للمجتمع المدني ومكوناته ليس فقط على مستوى العدد، بل كذلك على مستوى الاشتباك مع قضايا بعينها وربما نجحت بعض مكونات المجتمع المدني في تحقيق قدر من النجاحات في بعض الملفات، مثل: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (مثل: حملة الرتب والرواتب في لبنان، حملة رفض قانون التصالح "مانيش مسامح" في تونس، إلخ) أو حقوق النساء (مثل: دور المجتمع المدني في مصر في الضغط من أجل تشريعات تجريم ختان الإناث أو التحرش الجنسي، ... إلخ).

---

[22] محمد العجاتي، **"المجتمع المدني في المنطقة ما بعد الحراك: إشكاليات واحتياجات"**، في أسماء فالحي وآخرين: المجتمع *المدني في المنطقة العربية: تطورات وتحديات ما بعد الحراك*، منتدى البدائل العربي للدراسات والمعهد السويدي ودار المرايا للإنتاج الثقافي، 2018، https://bit.ly/3QqUjKg

[23] للمزيد راجع، نصاف براهمي، ضمن هذا الإصدار.

ولكن للأسف بقيت هذه النجاحات محدودة التأثير خصوصًا مع تفاقم الأزمات الاقتصادية والسياسية التي لحقت بدول المنطقة كافة ومنها الدول محل دراستنا. فمن ناحيةٍ هناك أزمات تراجع الديمقراطية في مصر وتونس ووصول نظم سلطوية إلى سدة الحكم مرة أخرى مع التشابه في خطابها الذي يرى في المجتمع المدني خصمًا له طالما يحاول أن يمارس دوره في مراقبة السلطات والدفاع عن حقوق المواطنين، بينما تستسيغ هذه النظم مؤسسات المجتمع المدني الموالية لها أو تلك التي تعمل ضمن إطار ما ترضاه الدولة، مثل: المجتمع المدني الرعائي/الخيري والمجتمع المدني التنموي. بما إن كليهما لا يتحديان خطاب النظام سواء فيما يتعلق بالحقوق السياسية والمدنية (حرية الفكر والتعبير والحريات الدينية على سبيل المثال) أو فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية (الحقوق في التعليم والصحة والسكن، ... إلخ).

مرت كذلك العلاقة بين النظم العربية والمجتمع المدني بعدد من المراحل على مدار العقد الماضي (2011–2021)، فكان هناك قدر من التطور، ليس فقط على مستوى البنية القانونية الحاكمة لعمل منظمات المجتمع المدني، بل أيضًا على مستوى الإشراك في صنع السياسات، بل كذلك في دخول عناصر من هذه المنظمات في بنية النظام والسلطة. وفي هذا الإطار شاركت منظمات المجتمع المدني في صنع الدساتير في مصر وتونس على سبيل المثال، سواء عبر ممثّلين مباشرين أو عبر لجان التشاور والاستماع.[24]

إلا أنه لا يمكن تفسير التراجع اللاحق في هذه العلاقة فقط من خلال العوامل الموضوعية التي سبق ذكرها، فقد كانت هناك عوامل ذاتية ساهمت في ذلك، منها على سبيل المثال: عدم قدرة المنظّمات على تطوير إستراتيجيتها واستخدامها نفس الآليات التي كانت تستخدمها وهي مشتبكة مع السلطة من خارجها، وهي تعمل عن قرب، بل ومن داخل النظام أحيانًا، كما ظهر أنّ افتقار منظمات المجتمع المدني إلى شبكات تواصل فعالة فيما بينها على صعيد المحيط الدّاخلي يمكّنها من تنظيم العلاقة مع المؤسسة الرسمية.[25] وعلى الناحية الموضوعية، ما زلنا نرى أنّ عملية صنع السياسات ما زالت تتمّ بعيدًا عن مشاركة المجتمع المدني أو تكون عملية تشاور شكلية كما سنرى في حالة تونس (ضمن هذا الإصدار).

بالنظر في الوضع الحالي كما استعرضناه بشكل مختصر وكما ستستعرضه دراسات الحالة الثلاث ضمن هذا الإصدار بشكل أكثر تفصيلًا، يمكننا الوصول إلى عدد من الخلاصات، منها: أن مصير التحول الديمقراطي في منطقتنا العربية سيبقى مرتبطًا بعنصر تطور المجتمع المدني –بالطبع هذا ليس العنصر الوحيد المؤثر، ولكنه من ضمن عناصر أخرى مهمة– وذلك كون المجتمع المدني بمكوناته المتنوعة لا يعمل فقط في أوقات الانفتاح، ولكنه كذلك يلعب أدوارًا غاية في الأهمية في أوقات الانغلاق أو الانفتاح المشروط.

[24] محمد العجاتي، **"المجتمع المدني في المنطقة ما بعد الحراك: إشكاليات واحتياجات"**، مرجع سبق ذكره.
[25] المرجع السابق.

يمتلك المجتمع المدني سمة قلما تمتلكها أطراف فاعلة أخرى في العملية السياسية، وهي الوصول إلى الجماهير بشكل أوسع وأكبر وذلك لأنه في بعض الأحيان يتكون من هذه الجماهير نفسها كما في حالة النقابات المهنية أو العمالية، أو يتكون من أجل خدمة قضايا بعينها، كالحق في الصحة أو الحق في السكن على سبيل المثال، وهذه الأدوار لا يمكنها أن تندثر، لكنها في أعتى مراحل الانغلاق، يصيبها الوهن بالطبع وتتراجع. لكن يمكن النظر إلى التراجع كذلك باعتباره "نعمة مقنعة أو مخفية" وهذه ليست دعوة للترحيب بإغلاق المجال العام بالطبع، ولكنها محاولة لفتح مساحة أمام مكونات المجتمع المدني للتعلم والاستفادة من التجارب المختلفة التي مرت بها طوال هذا العقد (2011–2021).

ربما لن تتمكن مكونات المجتمع المدني من إحداث تغييرات آنية على مستوى التحول الديمقراطي، لكن باستطاعتها إحداث خلخلة في السياقات الاجتماعية المغلقة من أجل تعزيز مبادئ، مثل: العدالة الاجتماعية والمواطنة علَّها تتمكن في مراحل متقدمة من إحداث تأثير جذري في التطور الديمقراطي في المنطقة.

مشروع تعديل قانون الجمعيات وآثار ما بعد 25 جويلية /يوليو في المجتمع المدني في تونس

نصاف براهمي

مقدمة:

كان النشاط المدني والسياسي في تونس شبه محظور قبل يناير 2011 وقد فتحت التغيرات التي حدثت بفضل الثورة الباب أمام توسّع الشبكة الجمعيّاتيّة التونسية على مستوى العدد وكذلك على مستوى تنوع النشاط عقب إلغاء نظام الترخيص والاعتماد على نظام الإعلام لدى مصالح رئاسة الحكومة وفقًا للمرسوم عدد 88 لسنة 2011 والذي يضمن الفصل الأول منه حرية تأسيس الجمعيات والانضمام إليها والنشاط صلبها.[26]

لعب المجتمع المدني التونسي دورًا أساسيًا في عملية الانتقال الديمقراطي وما زال في سعي لتطوير أساليب عمله ونشاطه للاضطلاع بدور محوري في بناء دولة ديمقراطية أساسها المواطنة والمساواة. وعليه، فلا بد من ضمان وجود الأرضية المناسبة التي تخول لمنظمات المجتمع المدني أداء الأدوار التي لا بد أن تضطلع بها في جميع المجالات محليًا، وجهويًا، ووطنيًا، ودوليًا.

[26] تقرير مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات.

وبالنظر إلى تنوع أدوار منظمات المجتمع المدني ومن أهمها الاقتراح والضغط والرقابة، من الضروري أن تتمتع بحقها في النفاذ إلى المعلومات والبيانات وبحقها في حرية التعبير دون تخويف أو قمع من السلطة ودون المساس بحرية الناشطين والناشطات.

نجحت الحركة المدنية والحقوقية في تونس في دفع الحكومات المتعاقبة إلى سن قوانين جديدة وتعديل أخرى قديمة للعمل على تعزيز احترام مبادئ حقوق الإنسان، مثل قانون العدالة الانتقالية لعام 2013، وقانون القضاء على العنف ضد المرأة لعام 2017، وكذلك قانون مناهضة التمييز العنصري لعام 2018. لقد ناضل المجتمع المدني أيضًا للحفاظ على الحريات التي تحصل عليها المجتمع بعد عناء من خلال معارضة التشريعات المقترحة والتي تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان، مثل مشروع قانون حماية الأمنيين، الذي تم تقديمه لأول مرة إلى البرلمان في عام 2015 والذي تم غض النظر عن تمريره بعد جملة من الحملات والتحركات التي قامت بها جمعيات عديدة وتشابكت مع أحزاب وناشطين. تم في فبراير 2022 تسريب نسخة من مشروع قانون لتعديل المرسوم الحالي الذي ينظم الجمعيات المؤرخ 24 سبتمبر 2011، وقد عارضت المنظمات والجمعيات هذه النسخة من المشروع بسبب التضييقات التي وردت فيه على العمل الجمعياتي.

فهل تتجه تونس بعد 11 سنة من انفتاح المجتمع المدني إلى عملية إغلاق للمجال العام بشكل عام من خلال التضييق على المجتمع المدني وعمل النقابات، وما هي قدرة المجتمع المدني على مقاومة محاولات التضييق تلك على مستوى التنظيم والعمل؟

ستتم الإجابة على إشكالية هذا البحث في جزءين رئيسيين:

أولًا: واقع المجتمع المدني اليوم والتعديلات المقترحة في مشروع القانون الجديد

يبدو أن مشروع تعديل المرسوم بقانون رقم 2011–88 المؤرخ 24 سبتمبر 2011، بشأن تنظيم الجمعيات، والذي تم تسريبه في شهر فبراير/شباط 2022، يظهر رغبة السلطات التونسية في تزويد أنفسهم بالأدوات القانونية للسيطرة على المجتمع المدني وإسكاته في المستقبل، لا سيما أنه ينشأ في مناخ من الهجمات المتزايدة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد والافتقار التام إلى الحوار بين السلطات القائمة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

سنتعرض في هذا الجزء في البداية للواقع الذي تنشط في إطاره المنظمات والجمعيات والنقابات في تونس اليوم ومن ثم نرى مختلف التعديلات المقترح إدراجها في المشروع الجديد.

1/ واقع المجتمع المدني اليوم:

تم إصدار المرسوم عدد 88 – 2011 بتاريخ 24 سبتمبر 2011 في أعقاب ثورة 2011 ليمثل حسب الدارسين تقدمًا كبيرًا في مجال حرية تكوين الجمعيات في تونس. يوفر هذا المرسوم في شكله الحالي حماية واسعة النطاق، على مستوى تأسيس الجمعيات وحقها في تلقي تمويل أجنبي دون ترخيص حكومي ومنع تدخل الحكومة في نشاطها.

وقد منح المرسوم كل شخص الحق في تأسيس جمعية مع وجوب التصريح بذلك للكاتب العام للحكومة عوضًا عن الخضوع لترخيص وزارة الداخلية، كما كان الشأن في السابق. وأصبح من الممكن بالتالي تعاطي أنشطة سياسية، فضلًا عن تلقي إعانات وكذلك تمويلات أجنبية دون ترخيص مسبق وهو الإجراء الذي تستهدفه السلطة الحاكمة اليوم. [27]

كما يقر الفصل الأول من هذا المرسوم: "يضمن هذا المرسوم حرية تأسيس الجمعيات والانضمام إليها والنشاط في إطارها وإلى تدعيم دور منظمات المجتمع المدني وتطويرها والحفاظ على استقلاليتها."

في إطار التشريعات الموجودة اليوم يمكن تحديد أهداف ونشاط الجمعية بكل حرية شريطة احترام المبادئ والقواعد التالية:

– أن تحترم في نظامها الأساسي وفي نشاطها وتمويلها مبادئ دولة القانون والديمقراطية والتعددية والشفافية والمساواة وحقوق الإنسان كما ضبطت بالاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجمهورية التونسية حسب مقتضيات الفصل 3 من المرسوم عدد 88 لسنة 2011.

– أن تنأى بنفسها عن الدعوة إلى العنف والكراهية والتعصب والتمييز على أسس دينية أو جنسية أو جهوية كما يقر الفصل 4 من المرسوم الحالي.

– ألّا تمارس أنشطة تجارية لغرض توزيع الأموال على أعضائها لتحقيق منفعة شخصية أو استغلال وجود الجمعية لغرض التهرب الضريبي (fraude fiscale).

– ألا تجمع الأموال لدعم أحزاب سياسية أو مرشحين مستقلين في انتخابات وطنية أو جهوية أو محلية أو تقدم الدعم المادي إليهم. غير أن هذا المنع لا ينفي عن الجمعية الحق في التعبير عن آرائها السياسية ومواقفها من قضايا الشأن العام.[28]

[27] الفصل 1 من مرسوم عدد 88-2011 الصادر بتاريخ 24 سبتمبر 2011 https://cdn.nawaat.org/wp-content/uploads/2022/02/projet-loi-associations-2022-clean.pdf

[28] مرسوم 88، مصدر سابق.

منذ إصدار المرسوم الذي ألغى إلزامية الحصول على ترخيص من قبل رئاسة الحكومة لإنشاء أية جمعية قانونيًّا، سجل عدد الجمعيات نموًّا مطردًا، إذ تفيد الإحصائيات المُحينة الصادرة عن مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات "إفادة" أن مجموع الجمعيات قد ارتفع إلى أكثر من الضعف منذ سنة 2010 ليبلغ 24.263 جمعية في مارس 2022 مقابل 9.600 جمعية في 2011. وتتركز هذه الجمعيات بشكل خاص في المدن الكبرى وعلى رأسها ولاية تونس بنسبة 20٪ من عددها الإجمالي[29] .

ووفقًا لمركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية يوفر هذا القطاع ما بين 70.000 و100.000 فرصة عمل تقريبًا، إلا أن المركز أكد على صعوبة الحصول على بيانات دقيقة وموثوقة نظرًا إلى أن هذا القطاع لا "يُعد من بين القطاعات الاقتصادية التي تشملها إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء" بل يتمّ إدراجه ضمن الإحصائيات المتعلقة بقطاع الخدمات.

أما وضعية النقابات ودورها في المشهد السياسي والاجتماعي في تونس والمتركزة أساسًا في تونس في الاتحاد العام التونسي للشغل، فقد مثل جدار الصد للتوجهات التي ميزت سياسة الحكومات المتعاقبة بعد الثورة. رغم عدم وجود تنسيق مباشر وممأسس بين النقابات وبين الحركات الاجتماعية التي تشكلت خلال السنوات الأخيرة، إلا أن الاتحاد يعتبر حليفًا موضوعيًّا لهذه الحركات، وداعمًا معنويًّا وسياسيًّا لها. فالحركة النقابية تعتبر جزءًا أساسيًّا وفعالًا في منظومة المجتمع المدني، ولا يمكن في هذا السياق الحديث عن الحركات الاجتماعية بمعزل عن وزن الاتحاد ودوره الذي يعتبر في تونس بمثابة العمود الفقري لمجتمعها المدني وحتى السياسي. لهذا تدخل الاتحاد في أكثر من مناسبة من أجل ترشيد بعض الحركات الاحتجاجية التي ولدت بعيدًا عنه، وساعد على تحقيق بعض مطالبها دون أن يمارس وصاية مباشرة عليها[30].

2/ التعديلات المقترحة في المشروع الجديد:

عبر الناشطون والناشطات في المجتمع المدني عن رفضهم للنسخة المسربة من مشروع القانون واعتبروا أنه سوف يقوض حرية تكوين الجمعيات من خلال جعل إنشاء الجمعية خاضعًا لتدخل السلطات. في حين أنه، في التشريع الحالي، يتم تأسيس الجمعية بشكل قانوني، اعتبارًا من تقديم إعلان التأسيس، إلى الأمانة العامة للحكومة، في مشروع المرسوم بقانون (الفصل12)، يخضع هذا الوجود القانوني لنشر إعلان عن الاستحداث في الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية.[31]

تثير الصياغة الغامضة التي تم تقديمها إشكالًا خاصًّا بما أنها مقترنة بشرط جديد يجعل الإنشاء القانوني للجمعية خاضعًا لترخيص حكومي، بينما يسمح القانون الحالي بتأسيس الجمعية بشكل قانوني من خلال إجراء التصريح لدى السلطات المختصة، يلزم مشروع التعديل الجمعية بالحصول على نسخة من النظام الأساسي مؤشرًا عليه من قبل الإدارة حتى تتمكن من القيام بنشر

[29] إنكفاضة https://inkyfada.com/wp-content/uploads/2022/03/projet-loi-associations-2022.pdf

[30]

[31] موقع نواة https://cdn.nawaat.org/wp-content/uploads/2022/02/projet-loi-associations-2022-clean.pdf

إعلان الإنشاء في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية. يشكل هذا المقترح خطوة إلى الوراء مقارنة بنظام التصريح الحالي لأنه في حالة مماطلة الإدارة فلن تكون الجمعية قادرة على نشر إعلان الإنشاء في الرائد الرسمي ومن ثمة لن تعتبر في حالة تأسيس قانوني.

كما يحظر المشروع المسرب على الجمعيات "تهديد وحدة الدولة أو تهديد نظامها الجمهوري والديمقراطي"، كما يحظر أن تكون الأنظمة الداخلية أو الأنشطة ذات طبيعة "متطرفة" (الفصل 4). كما ينص على أن منشورات الجمعيات بحاجة إلى مراعاة "النزاهة والمهنية والشروط القانونية والعلمية" (الفصل 5). مثل هذه المصطلحات الغامضة لا تحمي بشكل كافٍ الجمعيات من التفسير الواسع والتطبيق التعسفي من قبل السلطات.[32]

ومما دعا الناشطين والناشطات كذلك إلى القلق هو الشرط الجديد الذي يقضي بالترخيص لكل تمويل أجنبي من قبل اللجنة التونسية للتحاليل المالية، وهي هيكل تابع للبنك المركزي التونسي مكلف بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تم تبني مثل هذه القيود على التمويل الأجنبي من قبل عديد من الدول في السنوات الأخيرة في محاولة للسيطرة على حركة ونشاط منظمات المجتمع المدني.[33]

– كما وقع تقييد حق مسيري الجمعيات في الترشح للانتخابات السياسية، بما أن التعديل نص على ضرورة استقالة مسيري الجمعيات الذين ينوون الترشح للانتخابات الرئاسية أو التشريعية أو المحلية من مناصبهم داخل الجمعية قبل ثلاث سنوات على الأقل من الانتخابات (الفصل 4).

بالإضافة إلى ذلك، وفي حين أن التشريع الحالي يحظر على الجمعيات تقديم أو جمع الأموال لدعم الأحزاب السياسية أو المرشحين لخوض الانتخابات، يوسع المشروع من الحظر ليشمل "الدعاية للاستفتاءات" أو إمداد المرشحين السياسيين "بالدعم بأي شكل من الأشكال" – وهذه صياغة أخرى فضفاضة من شأنها أن تفسح المجال لتفسير مسيء من قبل السلطات الحكومية .[34]

على مستوى الممارسة عرف المجتمع المدني خلال هذه الفترة إقصاءً من المشاركة في الحوارات وإبداء الرأي بخصوص الاحتجاجات الاجتماعية التي تعرفها تونس والتي تمت مواجهتها بطريقة أمنية، وبالتالي فإن هناك عدم اهتمام واضح برأي المنظمات ولامبالاة بتشريكهم في شؤون البلاد السياسية والاجتماعية خاصة في مراحل الاستفتاء على الدستور وأيضًا الآن في المرحلة التي تسبق الانتخابات التشريعية.

---

[32] موقع نواة، مصدر سابق.
[33] موقع منظمة المادة 19: تعديل مرسوم الجمعيات يدق ناقوس الخطر بشأن حماية الفضاء المدني https://bit.ly/3DN6w6c
[34] معتز الفجيري عن مقترح تعديل قانون الجمعيات في تونس https://bit.ly/3BkvCcX

ثانيًا: قدرة المجتمع المدني التونسي على مقاومة محاولات التضييق:

إن تنوّع منظمات المجتمع المدني في تونس واستقلالها يمثلان أهم متنفس سياسي ومدني، خصوصًا للشباب الباحث عن المشاركة في الشأن العام. وسمحت الحرية المكفولة في المرسوم الحالي المنظم للعمل الجمعياتي بتشكّل جبهة مدنية قوية ومتنوعة على مدار سنوات العقد السابق في تونس ومشاركة هذه الجبهة في دفع مسار الانتقال الديمقراطي ومع التغيرات الحاصلة في المشهد السياسي بعد 25 يوليو 2022 المتمثلة أساسًا في إصدار دستور جديد وتغيير القانون الانتخابي وإغلاق الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والتدخل في عمل المجلس الأعلى للقضاء وتقليص دور الأحزاب والمنظمات وعدم تشريكهم في كل ما يخص الشأن العام للبلاد، ما أدى إلى ظهور تحديات جديدة تواجهها مختلف الجمعيات والنقابات والناشطون والناشطات في الفضاء المدني.

1/ مجتمع مدني في مواجهة تحديات جديدة:

كشف تقرير صادر عن الائتلاف المدني من أجل الحريات الفردية وهو ائتلاف حقوقي تونسي يضم 40 جمعية ومنظمة، تكوَّن سنة 2015 والهدف من تكوينه كان أساسًا الحفاظ على مكاسب دستور 27 يناير 2014، عن ارتفاع نسق التضييق على حرية التعبير، منوهًا إلى تضاعف العنف الأمني ضد الصحافيين والصحفيات، ونشطاء المجتمع المدني وفرض الإقامة الجبرية وتقييد حرية التنقل، منذ 25 يوليو/تموز الماضي.[35]

وعبر الائتلاف، في مؤتمر صحفي لتقديم تقارير وضع حقوق الإنسان في البلاد قبل تقديمه أمام مجلس حقوق الإنسان أن "الحريات الفردية من أسس كل دولة، وتونس التزمت منذ مايو/أيار 2017 بتوصيات مجلس حقوق الإنسان، لكن الواقع يكشف ارتفاع التضييقات التي تطال حرية التعبير وحقوق الإنسان".[36]

ونوه ناشطون وناشطات خلال تقديم التقرير، إلى ضرورة "الحد من الانتهاكات الأمنية التي تعززت خلال فترة جائحة كورونا وإثر إعلان الرئيس قيس سعيّد إجراءاته الاستثنائية في 25 يوليو/تموز 2021".[37]

وقد أعلن قيس سعيد، يوم 24 فبراير 2022، عن توجهه نحو حظر تمويل الجمعيات من الخارج معتبرًا أن الجمعيات التي تتلقى هذا الصنف من التمويلات تتعاطى في الواقع "أنشطة مشبوهة و[ليست سوى] امتداد لأحزاب سياسية" كما يقول.[38]

---

[35] " تقرير سنوي حول واقع الحريات الفردية بتونس .FTDES. 2021. "FTDES - https://ftdes.net/ar/rapport-etat-des-libertes-individuelles-en-tunisie-2020-2021/.

[36] موقع منظمة المادة 19، مصدر سابق.

[37] موقع مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، تونس: مشروع إصلاح المرسوم المنظّم للجمعيات يهدّد بشكل خطير حرّية تكوين الجمعيات ويجب سحبه https://bit.ly/3htqNGn

[38] هيفاء مزلوط، نجود رجبي، ماتيلد فاردا، المجتمع المدني في مرمى قيس سعيد موقع إنكفاضة مارس 2022 https://bit.ly/3zZRA3G

قامت بعض المنظمات برصد مختلف الانتهاكات التي حدثت في الأشهر الأخيرة، أي بعد الاستفتاء على الدستور الجديد في 25 يوليو 2022 ومن أهم هذه الانتهاكات:

– مواصلة محاكمة الصحفيين على غرار غسان بن خليفة وأروى بركات وخليفة القاسمي، وتتبع المعارضين والمعارضات لمشروع قانون زجر الاعتداءات على القوات الحاملة للسلاح.[39]

– عسكرة المحكمة الابتدائية ببن عروس أثناء محاكمة قتلة شهيد الملاعب عمر العبيدي ومنع عشرات المواطنين من الالتحاق بالوقفة الاحتجاجية التي تزامنت مع الجلسة، واختطاف بعضهم والتنكيل بأعضاء حملة "تعلم عوم"، وقد طالت هذه التضييقات عددًا من أعضاء فريق الدفاع.

– إحالة 36 ناشطًا من حملة "مانيش مصب" بمنطقة عقارب من ولاية صفاقس على أنظار القضاء بغاية تصفية الحراك المطالب بسياسة بيئية عادلة في مدينة تواجه أخطار التلوث والموت البطيء.[40]

2/ مقاومة محاولات التضييق على مستوى عمل الجمعيات:

في مواجهة هذه التحديات تعمل الجمعيات والنقابات في تونس لتجاوزها وتنظيم أعمالها بما لا يمثل تراجعًا أو مساسًا بحقوق الناشطين والناشطات وبدور المجتمع المدني في الرقابة والضغط.

في مواجهة إمكانية سن هذا المرسوم دعت عديد من المنظمات والجمعيات السلطات التونسية العليا إلى سحب هذا المشروع من أجل ضمان الحق في حرية تكوين الجمعيات في البلاد ولضمان قيام المدافعين عن حقوق الإنسان بأنشطتهم المشروعة في مجال حقوق الإنسان دون ضغط أو تضييق.

وواصلت منظمات المجتمع المدني تحركاتها وحملاتها للضغط على الرئيس الذي يعتبرون أنه يريد الانفراد بالسلطة، فتم تنظيم ملتقيات ضد الاستفتاء على الدستور وتم نشر دعوات والقيام بمظاهرات لإسقاطه، ولكن الشعب التونسي صوَّت بنعم، بنسب ضئيلة تدل على عزوف التونسيين والتونسيات عن المشاركة السياسية في ظل غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار وتدهور الإمكانيات المادية للطبقة الوسطى وازدياد نسب الفقر والبطالة.

أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن 94,6 في المئة من الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الاستفتاء على دستور جديد للبلاد قد صوتوا بالموافقة. وبلغ عدد المشاركين في الاستفتاء 2,756,607 ناخبين من أصل 9,3 ملايين يحق لهم التصويت.

[39] موقع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المجتمع المدني يرفض المقاربات البوليسية في التعامل مع الاحتجاجات الشعبية https://bit.ly/3G4KGhm
[40] موقع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المجتمع المدني يرفض المقاربات البوليسية في التعامل مع الاحتجاجات الشعبية مرجع سابق.

وفي حين اعتبر مساندو الرئيس أن هذا التصويت يعبر عن "مرحلة جديدة"، رأى معارضوه أن تدني المشاركة يقوض شرعية العملية.[41]

في الأشهر الأخيرة من سنة 2022 تعيش تونس حالة غليان اجتماعي كرد فعل مباشر على سياسات الحكومة التي لم تعمل على تحقيق تطلعات التونسيات والتونسيين، بل تقاعست في مواجهة الفساد وكرست سياسة الإفلات من العقاب وعدم المساواة أمام القانون، وعوضت المعالجات السياسية بمقاربات أمنية وقضائية.

إن التحركات المشروعة لقطاعات واسعة من الشباب والناشطين في الأحياء الكبرى لتونس العاصمة (التضامن، الانطلاقة، سيدي حسين، الكرم، حي الزهور..) وفي مدن أخرى (الحامة، جرجيس، المكنين، نابل، بنزرت...) أعادت إلى الأذهان شعارات الثورة في الحرية والكرامة والعدالة والمساواة، وعن الغضب من تقاعس السلطة في استبدال بالسياسات التنموية الفاشلة والمجحفة سياسات عادلة وناجعة.

ساند الاتحاد العام التونسي للشغل ومختلف المنظمات الوطنية هذه الاحتجاجات السلمية ضد السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في غلاء الأسعار وتردي الأوضاع المعيشية خاصة للفئات الأكثر فقرًا، وتم إصدار بيانات المساندة وتنظيم التحركات لمساندة من تم إيقافهم كما قامت منظمات أخرى بتخصيص محامين للدفاع عن الناشطين والناشطات في مواجهة العنف البوليسي والتعنت القضائي.

قامت منظمات المجتمع المدني أيضًا بالتنسيق مع كل الهيئات والهياكل المعنية، مثل: الهيئة الوطنية لمناهضة التعذيب والهيئة الوطنية للمحامين، في تقديم الدعم القانوني إلى كل المحالين عشوائيًا على القضاء خاصة المنظمات التي تقوم بالدعم القانوني للناشطين والناشطات.

كما تم عقد ندوات وملتقيات للكشف عن ممارسات السلطة في التضييق على الناشطين والناشطات، وتم أحيانًا تنظيم ندوات صحفية بمقر النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين لتقديم موقف منظمات المجتمع المدني من الاحتجاجات الأخيرة والتعاطي السياسي والأمني مع هذه الأزمة، وتحديد أشكال مواجهتها.

من الحلول التي أوجدتها المنظمات أيضًا التشبيك والعمل ضمن تحالفات وائتلافات كي يكون لها صدى أكبر من العمل بصفة منفردة.

[41] موقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات https://bit.ly/3PgdllS

ولكن تجدر الإشارة إلى أنه وفقًا لقانون مكافحة الإرهاب صدر قرار بحل عدد من الجمعيات وإيقاف نشاطها بسبب شبهات تتعلق بالإرهاب. وقد سبق أن أعلن الكاتب العام للحكومة سنة 2020 أنه تم تعليق نشاط أكثر من 50 جمعية وحل 16 جمعية أخرى وفتح التحقيق مع 400 آخرين على خلفية عدم توضيح مصادر تمويلها الأجنبية.[42]

الخاتمة

لم يطرأ إلى اليوم أي تغيير على البيئة القانونية المنظمة للجمعيات وبقية مكونات المجتمع المدني. فمشروع القانون الخاص الذي أعدته الحكومة وحاولت أن تمرره ليكون بديلًا من المرسومين اللذين صدرا في مطلع الثورة، لم يُبت فيه بشكل نهائي حتى لحظة إعداد هذه الورقة. ولكن كل المنظمات تمسكت بالمرسوم رقم 88 لسنة 2011 الذي تعتبره مثاليًا، ولا يزال المجتمع المدني معترضًا على رغبة الحكومات التي تعاقبت أخيرًا في تضييق مجال حركة الجمعيات، بعد أن رفعت هذه الأخيرة سقف حرية الحركة والاستقلالية وتم إيجاد مساحات للنشاط والعمل خاصة في إطار التحالفات.

[42] المفكرة القانونية، مشروع تنقيح خطير للمرسوم 88: بعد البرلمان والقضاء، متى يأتي دور الجمعيات؟ مصدر سابق.

العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني في لبنان: بين الضعف والقوة

زينب سرور

مقدمة

خلال العقد الأخير، بدأت تتغير العلاقة بين منظمات المجتمع المدني، بتعريفه الواسع الذي يشمل النقابات والتجمعات والروابط والاتحادات الأهلية، وبين الحكومات العربية. ليس لبنان استثناءً، وإن كان فضاؤه المدني أوسع وأكثر رحابةً من الدول المحيطة.

يتناول هذا الفصل العلاقة التبادلية للمجتمع المدني في لبنان بالتحول أو التطور الديمقراطي، ويدرس تأثير مدى انفتاح المجال العام في تطور المجتمع المدني من جهة، وتأثير عمل المجتمع المدني في تطور النظام السياسي ديمقراطيًّا من جهةٍ ثانية. أي إنه يعالج تأثير تطوّر المجتمع المدني في لبنان في عملية التحول الديمقراطي، ويبحث في كيف يمكن أن يشكّل القمعُ علامةً على تراجع الديمقراطية.

ثم البحث في ما إذا شكّلت 17 تشرين الأول/أكتوبر نقطة محورية في عمل المجتمع المدني بمختلف مستوياته وكيفية تحقق ذلك، وما إذا كانت يمكن أن تشكّل، مع تعمّق الأزمة الاقتصادية، فرصةً لاستعادة النقابات والروابط دورها. وأخيرًا، البحث في

دور المجتمع المدني في المجال السياسي عبر الانتخابات النيابية الأخيرة، وفي ما إذا كان يمكن، في ظل السياق المنفتح في لبنان، أن يحدث تضييق على المنظمات والنقابات بما يمثّل إغلاقًا ولو جزئيًّا للمجال العامّ، خاصةً في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد، بالإضافة إلى البحث في قدرة المجتمع المدني على دفع أو تطوير عجلة الديمقراطية.

وستتمّ دراسة الإشكالية السابقة انطلاقًا من وضعية المجتمع المدني في لبنان على مستويات عدّة، سياسية واجتماعية ونقابية وعمّالية على الشكل الآتي:

1. على مستوى الجمعيات والمنظمات الأهلية، حيث سيتمّ البحث في سياقها القانوني.
2. على مستوى النقابات وروابط موظفي القطاع العامّ، إذ سيتمّ تقديم لمحة تاريخية عن العمل النقابي وأزمته في لبنان، والبحث في التغيرات الحاصلة بعد انتفاضة 17 تشرين/أكتوبر، وما إذا كانت الأخيرة يمكن أن تشكّل، مع تعمّق الأزمة الاقتصادية، فرصةً لاستعادة النقابات ودورها.
3. الديمقراطية والمجتمع المدني من خلال مؤشر الانتخابات النيابية الأخيرة والتحديات والآمال المطروحة.

أولًا: الجمعيات في لبنان: حريّة، ولكن...

"تُعدّ الجمعيات إحدى ركائز تطور الحياة الديمقراطية في أيّ بلد، وبالإمكان القول إنّ وضع حرية الجمعيات هو أحد أهم المعايير لتقييم مجمل حقوق الإنسان".[43]

في لبنان، تميل الجمعيات إلى العمل بحريّة، بناءً على قانون الجمعيات الصادر في 3 آب/أغسطس عام 1909، والمعروف باسم "قانون مدحت باشا"، والذي يعتمد الإخطار كوسيلة للعمل. "وقد تم تكريس هذه الحرية من خلال المادة 13 من الدستور وقانون الجمعيات بالإضافة إلى المعاهدات والمواثيق الدولية".[44] وبحسب قانون الجمعيات تُعرَّف الجمعية بأنها "مجموعة من الأشخاص اجتمعوا من أجل تحقيق هدف مشترك من دون البحث عن الربح"،[45] وتعرّف الجمعية بأنها "عقد منظّم بين أعضائها لتوحيد معلوماتهم أو مساعيهم بصورة دائمة ولغرض لا يقصد منه اقتسام الربح. فالأساس في تأسيس الجمعيات هو إرادة مؤسسيها، بحيث تنشأ شخصية معنوية مستقلة للجمعية. ولا يمكن للإدارة أن تقوم بأي تدبير بحقّ الجمعية، إلا إذا جاء هذا التدبير موافقًا للقوانين والأنظمة وتنفيذًا لها".[46]

وعلى الرغم من أنّه في الأصل للحرية المكرّسة في قانون الجمعيات استثناءات وعلى رأسها منع "تأليف جمعيات على أساس غير مشروع ومخالف لأحكام القوانين والانتظام العام والآداب العامّة وأمن الدولة، ومنع تأليف جمعيات سياسية أساسها أو عنوانها

---

[43] عمر طالب، "توجه نحو حرية الجمعيات في لبنان؟ الداخلية تصدر تعميمًا مخالفًا للدستور وقانون الجمعيات"، "المفكرة القانونية"، 2018/12/7، https://bit.ly/3PTBmP4

[44] المرجع السابق.

[45] "حرية إنشاء الجمعيات في القانون 1909"، "كليبك قانونية"، https://bit.ly/3DzxJej

[46] القاضي زياد أيوب، الجمعيات في لبنان بين التشريع والاجتهاد، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى 2015، ص101، والجمعيات في لبنان دراسة قانونية، المحامي غسان مخيبر، بيروت 2002.

القومية أو الجنسية، ومنع تأليف جمعيات سريّة"،[47] غير أنّ آليّة عمل الجمعيات، على مستوى القوانين، خلال السنوات القليلة الماضية بدأت تتّخذ اتجاهًا مختلفًا. في عام 2018، أصدرت وزارة الداخلية تعميمًا يتعلق "بمراقبة الجمعيات وفق آلية جديدة. وقد جاء في التعميم أن امتناع الجمعيات عن إبلاغ الحكومة بالسجلات الواجب على الهيئة الإدارية للجمعية أن تمسكها وفق أحكام القانون يجعل منها سرية. ومن أبرز هذه السجلات، لائحة تتضمّن أسماء أعضاء الجمعية ونسخة من موازنتها السنوية ومن حسابها القطعي السابق، فضلًا عن إعلام الحكومة بما يقع من تعديل في نظامها الأساسي أو في هيئة إدارتها أو مقامها. وقد أضاف التعميم أنّ القانون أتاح للوزارة توفير مندوبين للإشراف على انتخابات الجمعيات ومراقبة ميزانياتها والتأكد من هوية المنتسبين إليها."[48]

في الأصل، "يكفي حتى لا تكون الجمعية سرية أن يبادر مؤسسوها إلى التصريح عنها"،[49] لكنّ الخطير في التعميم أنه اعتبر الجمعية سرية لمجرد عدم إبلاغ الوزارة بموازنتها وأسماء أعضائها والتعديلات على نظامها، علمًا بأن عقوبة الجمعية السرية هي حلّها ومصادرة أموالها بحسب المادة 338 من قانون العقوبات وهذا الأمر يتعارض مع اجتهاد مجلس شورى الدولة بعدم جواز حلّ الجمعية إلا بنص قانوني.[50]

من النقاط المثارة أيضًا في هذا الإطار مسألة منح التراخيص الخاصة بتأليف الجمعيات والأحزاب والأندية. يتعارض هذا الأمر مع المادة الثانية من قانون الجمعيات التي تقضي بأنّ تأليف الجمعية لا يحتاج إلى الرخصة في أول الأمر، ولكنه يلزم في كل حال بمقتضى المادة السادسة إعلام الحكومة بها بعد تأسيسها. ذلك أنّ "الجمعية تنشأ بمجرد التقاء مشيئة مؤسسيها دون حاجة لأي ترخيص من السلطات الإدارية، بحيث يكون كل ما يتوجب على الجمعية القيام به بعد التأسيس، إعلام الإدارة بذلك. وهذا ما أكده اجتهاد مجلس شورى الدولة مرارًا".[51] وهذه ليست مسألة جديدة، وإنْ أعاد تعميم 2018 إثارتها، ذلك أن "الحكومات المتعاقبة خالفت نص القانون فكانت تمنح الرخصة للجمعيات بموجب العلم والخبر بعد إحالة الطلب إلى الأمن العام للاستفسار والاستقصاء، حتى أن بعض الجمعيات كان ينتظر عدة سنوات لنيل العلم والخبر. لكن هذا الواقع ونظرًا للتدخلات السياسية والحزبية والطائفية كان يسمح بالترخيص للكثير من الجمعيات، إلا أنها بمعظمها كانت تتّخذ ستارًا لأهداف سياسية، وكانت تُستحدث للحصول على تمويل من الدولة أو الحصول على هبات من جهات أجنبية".[52] في عام 2006، أصدرت وزارة الداخلية التعميم رقم 10/ إم/ 2006، ألغت "بموجبه كل الإجراءات السابقة وأوجبت على مؤسسي أي جمعية التقدم من وزارة الداخلية ببيان علم وخبر يتضمن عدة وثائق ومستندات (اسم الجمعية وعنوانها، نظام الجمعية، إخراجات قيد المؤسسين وسجلاتهم العدلية) وبعد التدقيق في صحة المستندات تُصدر وزارة الداخلية بيانًا بأن الوزارة أخذت علمًا بتأسيس الجمعية من دون إحالة

[47] المرجع السابق.
[48] عمر طالب، مرجع سابق.
[49] المرجع السابق.
[50] المرجع السابق.
[51] المرجع السابق.
[52] "الدولية للمعلومات"، "تأسيس الجمعيات في لبنان عام 2021، 301 جمعية"، عدد رقم 171، كانون الثاني/يناير 2022، ص6.

العلم والخبر لأي مرجع للاستفسار أو الاستقصاء إلا في حالات معينة. ثم أصدر وزير الداخلية زياد بارود التعميم رقم 15/ أم/ 2008، تاريخ 2008/9/12 بتعديل التعميم السابق، وبعد توقيع العلم والخبر وإحالته إلى الأمن العام لإجراء التحقيقات اللازمة والاستعلام عن نشاطات الجمعية، وفي حال تبيّن وجود مانع يحول دون استمرارها يمكن رفض تسليم العلم والخبر وحلّ الجمعية بعد موافقة مجلس الوزراء".[53]

أعاد تعميم 2018 اللبس الحاصل فيما يتعلق بمسألة منح التراخيص، ذلك أنّ "عبارة الترخيص الواردة في التعميم تتعارض مع المبادئ القانونية التي ترعى حرية تأسيس الجمعيات وكذلك مع الضمانات التي وضعها الدستور والقانون للحؤول دون تدخل الإدارة في تأسيس الجمعيات مما يكون من شأنه تعطيل مدى هذه الحرية وفاعليتها".[54] أمّا فيما يتعلّق بما ذكره التعميم بأنّ القانون أتاح لوزارة الداخلية والبلديات –المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين– أن توفّر مندوبين من قبلها للإشراف على انتخابات الجمعيات ومراقبة ميزانياتها والتأكد من هوية المنتسبين إليها، فإنّ وزارة الداخلية "تستمد هذه الصلاحية من المادة 21 من مرسوم تنظيم وزارة الداخلية والبلديات والتي حددت المهام والصلاحيات التي تتولاها هذه الوزارة بقضايا الجمعيات. ويظهر التدقيق في هذا المرسوم عدم صحة الاستشهاد به، طالما أن الصلاحية المناطة بموجبه لوزارة الداخلية بما يخص مراقبة الجمعيات هو التحقق من عدم قيامها بما يتنافى مع الغاية التي أنشئت من أجلها، وليس أي أمر يتصل بتنظيمها الداخلي. المقصود من النصوص التنظيمية الرامية إلى تأمين الإشراف على الجمعيات ومراقبة نشاطها هو تمكين الإدارة من التحقق مما إذا كانت الجمعيات لا تسيء في نشاطها ممارسة الحرية التي كانت سندًا لإنشائها ولا تقوم بما يتنافى مع الغاية التي تأسست من أجلها. وفي هذا السياق، لا يوجد أيّ نص قانوني يجيز للحكومة وأجهزتها التدخل في شؤون إدارة الجمعية لجهة تأليف هيئاتها الإدارية أو لجهة الانتخابات والنزاعات التي يمكن أن تنشأ من جرائها".[55]

إلى ذلك، أثّرت الأزمة الاقتصادية الحادة التي يعيشها لبنان من جهة، وسياسات المصارف والمصرف المركزي المجحفة والتعسّفية من جهة ثانية، في عمل الكثير من الجمعيات، وعلى فضائها العامّ والعمل بحريّة، خصوصًا الجمعيات الخيرية وتلك المعنية بالرعاية الاجتماعية، إذ قيّد "مصرف لبنان أموال مؤسسات الرعاية وحصَر سقف سحوباتها المالية، كما امتنع عن تسليم الدولار الفريش (Fresh Dollar) إلى الجمعيات".[56] وعلى الرغم من الوعود التي أطلقها حاكم المصرف المركزي رياض سلامة لوزير الشؤون الاجتماعية هكتور حجّار برفع السقوف المالية للجمعيات والسماح لها بالحصول على الدولار الفريش فإنّ وضع تلك الجمعيات ما زال على حاله، إذ ما زالت حتى تاريخ كتابة الورقة تحصل على مبلغٍ زهيد من المصارف، كما أنّ حاكم المصرف المركزي "استثنى الجمعيات من كل التعميمات التي أُصدرت ومنها التعميم 151 والجمعيات ما زالت تسحب أموالها على سعر

[53] المرجع السابق.
[54] عمر طالب، مرجع سابق.
[55] المرجع السابق.
[56] رلى إبراهيم، "سلامة يمنع المساعدات عن الأسر الأكثر فقرًا"، جريدة "الأخبار"، 2022/6/15، https://al-akhbar.com/Politics/339137

صرف الـ1500 ليرة"،[57] وذلك بعد فقدان العملة أكثر من تسعين في المئة من قيمتها. وبسبب هذا الوضع، أقفلت العديد من الجمعيات والمؤسسات أبوابها. تجدر الإشارة إلى أنه نهاية أيلول/سبتمبر 2022، أعلنت وزارة المال والمصرف المركزي تعديل سعر الصرف الرسمي إلى 15 ألف ليرة ابتداءً من أول تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بما سيكون فاتحة لتعديلات أخرى في سعر صرف الودائع بالدولار والنظر في كيفية تعامل المصارف مع سعر الصرف الجديد.

في المقابل، وعلى الرغم من بعض التضييق القانوني وتبعات الانهيار الاقتصادي، شهدت فترة ما بعد الانهيار، وتحديدًا ما بعد انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020، تكاثر عدد الجمعيات الأهلية والمدنية بشكل كبير، إذ سارعت "جهات عدّة إلى تأسيس جمعيات بأسماء مختلفة وذلك من أجل الحصول على المساعدات التي ستأتي للمتضررين من انفجار المرفأ أو للمشاركة في إعادة الإعمار[58]". وقد حذّر السفير المفوّض لـ"هيومان رايتس ووتش" لدى لبنان، اللبنانيين جميعًا، وأهالي المنطقة المنكوبة من انفجار مرفأ بيروت خصوصًا، بالتيقظ والتنبه والتعامل فقط مع الجمعيات الأهلية والمدنية والمؤسسات المرخصة رسميًّا من السلطات المختصة، أو تلك التي تعمل بإشراف الجيش والإدارات الرسمية، مشيرًا إلى وجود العديد من الذين ينتحلون صفات جمعيات أهلية وأسماء جمعيات مجتمع مدني وغيرها، الذين يستغلون وجع وحزن الناس من أجل تنفيذ أهداف خاصة أخرى كالاحتيال والسرقة".[59] وقد ساهمت أغلبية الدول المانحة أيضًا في تعويم دور العديد من الجمعيات، ومنها الجمعيات الوهمية أو منتحلو الصفة، على حساب دور الحكومة اللبنانية ومؤسسات الدولة بذريعة محاسبة الأخيرة على ما ارتُكب، فكان أن امتنعت عن تسليمها أية مساعدات، وفضّلت تسليم المنظمات غير الحكومية ذلك.

وبحسب "الدولية للمعلومات"، شهد عام 2021 تأسيس 301 جمعية، وقد بلغ عدد الجمعيات المؤسَّسة بين عامَي 2000 و2021 (7439) جمعية، كان العدد الأكبر منها في العام 2008 (612 جمعية) والعدد الأدنى عام 2004 (129 جمعية)، وكان اللافت ارتفاع عدد الجمعيات المسجلة بين عامَي 2004 و2005، إذ ارتفع من 129 إلى 323 جمعية وكذلك بين عامَي 2007 و2008 إذ ارتفع من 254 إلى 612 جمعية.

<u>تحيل الوضعية السابقة إلى استنتاجات عدة تتفاوت في التقييم بين ما هو سلبي وما هو إيجابي:</u>

أولًا؛ من الملاحظ وجود ارتباط بين وضع الجمعيات، سواء من ناحية عددها أو أنشطتها ومساحات عملها، الممنوحة لها أو المسلوبة منها سواء من قبل السلطات المحلية أو الدول الأجنبية والمانحين، وبين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية

[57] "اعتصام أمام المركزي للمطالبة بتحرير أموال الجمعيات الخيرية"، جريدة "الأخبار"، 2022/6/2، https://al-akhbar.com/Community/338206
[58] علي مطر، "بعد انفجار المرفأ.. جمعيات تفرّخ بالمئات وتبيع الناس الأوهام"، "موقع العهد الإخباري"، 2020/9/4، https://www.alahednews.com.lb/article.php?id=23234&cid=124
[59] "تحذير من جمعيات أهلية مزورة بعد انفجار مرفأ بيروت"، جريدة "الشرق الأوسط"، 2020/9/7، https://bit.ly/3eKH0FF

في البلاد، ما يعني حُكمًا أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات والمنظمات الأهلية، وضرورة الاهتمام بهذا الدور ومداه، سواء كان دورًا ذا منفعة عامة أو مقوّضًا لتلك المنفعة. وفي لبنان، يبدو أنّ تلك الجمعيات والمؤسسات تلعب الدورين.

ثانيًا، ليست وضعية كل الجمعيات متساوية، فهي "على مستويات ودرجات عديدة، بعضها يفتقر إلى أدنى الإمكانيات ويقتصر وجوده على رقم العلم والخبر، وبعضها الآخر فاعل ومؤثر ويحصل على عائدات مالية كبيرة، قسم منها أموال الحكومة اللبنانية، ولكن أهم هذه الجمعيات وأكثرها قوة وتأثيرًا هي الجمعيات التي حصلت على مرسوم يمنحها صفة المنفعة العامة وعددها قليل (كان عدد الجمعيات ذات المنفعة العامة حتى عام 2017 بحسب الدولية للمعلومات 95 جمعية، علمًا بأن عدد الجمعيات كان حتى عام 2017 يزيد على 7 آلاف جمعية). تستفيد هذه المؤسسات والجمعيات من عدد من المنافع والمزايا والإعفاءات وهي المساعدات والإعانات التي تمنحها الدولة والبلديات والمؤسسات العامة، الإعفاءات المقررة للمؤسسات العامة (إدارات تابعة للدولة) من الضرائب والرسوم، كما لا تخضع الهبات التي تقدم إلى المؤسسات ذات المنفعة العامة من رسم الانتقال أو أي رسم آخر بما فيها الرسم البلدي. ومن الملاحظ أنّ معظم هذه الجمعيات تابع لمرجعيات سياسية أو طائفية وليست جمعيات مدنية مستقلة.[60] ومن شأن هذه الوضعية أن تترك أثرًا سلبيًّا مباشرًا في عملية التحول الديمقراطية في البلاد، ذلك أنّ "الانتماء السياسي والطائفي لتلك الجمعيات يوفر لها الغطاء للقيام بأعمالها وتحقيق أهداف الجهات التي تعمل لأجلها مستفيدة من التقديمات والإعفاءات والمزايا التي تمنحها إياها الحكومة"، وبالتالي يصبح عملها مندرجًا ضمن أجندة مؤسسات الدولة، على مختلف مستوياتها.

ثالثًا: إن مسألة منح التراخيص والتضييق على حرية تأسيس الجمعيات المشار إليها سابقًا تُعتبر مقوضًا مباشرًا للعمل الديمقراطي ولعملية التحول الديمقراطي قيد الدراسة، فمتانة وصحة الديمقراطية في المجتمع لا تُقاس فقط وفقًا لمساحة عمل المجتمع الأهلي وكيفية تحقيق ذاك العمل، المشار إليها سابقًا، بل أيضًا وفي الأصل بمدى الهامش الممنوح لذاك المجتمع للانطلاق. بهذا المعنى، يمكن النظر إلى المسألة المذكورة سابقًا كمؤشر سلبي على مسار العمل الديمقراطي في البلاد.

من جهة ثانية، من شأن تعديل قانون الجمعيات مرّتين فقط منذ إقراراه عام 1909 التأثير سلبًا في حريات الجمعيات وهامش عملها كونه لا يتماشى مع التغيرات الجذرية والمتسارعة الحاصلة خلال العقود الماضية على مختلف المستويات الخاصة بالعمل المدني والتغيرات المفاهيمية السياسية والأنظمة ومفهوم الديمقراطية نفسه، إلخ.

[60] للمزيد، "الجمعيات ذات المنفعة العامة: محاصصة طائفية وسياسية"، "الدولية للمعلومات"، 2017/7/12، https://monthlymagazine.com/ar-article-_desc_4421

ثانيًا: النقابات والروابط

1. نظام يقتل النقابات

في الأصل، لم يسمح إرساء النظام الاقتصادي والسياسي اللبناني بتكوين نقابات فاعلة، على الرغم من أنّ "الحركات العمالية المطلبية سبقت إنشاءَ دولة لبنان الكبير عام 1920، وتأسيس الاتحاد العمّالي العام والنقابات المهنية في لبنان عام 1944".[61] ويمكن الحديث عن فترتين متمايزتين من العمل النقابي بلبنان. "قبل الحرب الأهلية مباشرةً (1975– 1990)، عندما كانت الأجور تتقلص في ظل الظروف الاجتماعية المتفاقمة، لعبت النقابات دورًا حاسمًا ومحوريًّا في الحركات المطلبية، وقد قادها الطلاب أو العمّال، ووجهت هذه الحركات بالقوة".[62] لكن مطلع التسعينيات، عند استلام رفيق الحريري[63] رئاسة الحكومة بدأ حملةً لتفتيت الحركات النقابية والسيطرة عليها، فنشأت "نقابات مزيّفة انضوت تحت اتحادات نقابية عطّلت عمل الاتحاد العمالي العام بعد أن سيطرت عليه"، [64]وكان الهدف "الحدّ من معارضة المبادرات الاقتصادية التي تقودها الحكومات".[65] وقد تزامنت تلك الفترة، في أوائل التسعينيات، مع حركة اعتراضية داخل "الاتحاد العمالي العام" إذ استطاع الأخير "تحريك الشارع عام 1992 احتجاجًا على انهيار العملة الوطنية والأزمة الاقتصادية، وتمّ تنظيم تظاهرات أدّت إلى إسقاط الحكومة حينها قبل تطويع الاتحاد".[66]

إلى ذلك، فإنّ "غالبية الأدبيات المنشورة حديثًا حول النقابات أو التجمعات المهنية المستقلة أو العمالية في لبنان، تعزو غياب التنظيم النقابي وضعفه إلى سببين أساسيين: أولًا: سطوة الأحزاب السياسية التقليدية والطائفية على النقابات المهنية والعمالية وبالتالي على الاتحاد العمالي العام الذي طُوِّع تدريجيًّا ليصبح تابعًا للسلطة الحاكمة،[67] ثانيًا، ضعف الدور النقابي العمالي في

---

[61] Jamil Mouawad, "Lebanese Trade Unions and Independent Professional Associations: A Review in Light of the Popular Movement", "Arab Reform Initiative", 9/ 11/ 2021, Arab_Reform_Initiative_en_lebanese-trade-unions-and-independent-professional-associations-a-review-in-light-of-the-popular-movement_20470 (1).pdf

[62] المرجع السابق.

[63] زعيم لبناني ورئيس وزراء لبنان السابق ورجل أعمال. أتى بعد الحرب الأهلية بمشروع اقتصادي مالي كانت له تبعات كبيرة على الاقتصاد لاحقًا. اغتيل عام 2005.

[64] أحمد العاصي، "دور النقابات المهنية في المرحلة الانتقالية"، جريدة "الأخبار"، 2019/12/16، https://al-akhbar.com/Issues/281149

[65] Alexi Touma, "Lebanese Civil Society organizations and the Implementation of a new Public Wage Scale", "Issam Fares Institute for Public Policy and international Affairs", file:///C/بدائل/2022/سلسلة%20الرتب%20والرواتب/papers%20to%20use/case_6_new_public_wage_scale_lebanon%20(1).pdf

[66] Jamil Mouawad مرجع سابق ،

[67] Lea Bou Khater, "Lebanon's October 2019 Revolution: Inquiry into Recomposing Labor's Power", South Atlantic Quarterly 120, no, 2 (2021)" 464- 472

أنظرJamil Mouawad, "Lebanese Trade Unions and Independent Professional Associations: A Review in Light of the Popular Movement', "Arab Reform Initiative", 9/ 11/ 2019, Arab_Reform_Initiative_en_lebanese-trade-unions-and-independent-professional-associations-a-review-in-light-of-the-popular-movement_20470 (2).pdf

سياق الاقتصاد النيوليبرالي (الرأسمالي والطائفي) الذي هيمن في لبنان بعد الحرب الأهلية[68] والذي همّش العمل المهني والعمالي المطلب الرسمي وفاقم من الاقتصاد غير المنظم. وقد أثر هذان العاملان بشكل حتمي على قدرة النقابات المهنية أو العمالية على المطالبة بالحقوق والتغيير، وعلى لعب دور مواكب، لا بل ربما مبادر، في تحركات الشارع وتنظيمه، وصولاً إلى المشاركة في وضع أسس جديدة للنظام اللبناني، كما يطالب البعض من قوى الاعتراض".[69]

وعلى الرغم من سوداوية المشهد وضعف التنظيم النقابي خلال العقود الثلاثة الماضية، أي فترة ما بعد الحرب الأهلية، برزت خلال الفترة الزمنية نفسها، وتحديدًا خلال العقدين الأخيرين، عدة محاولات لإنشاء نقابات مستقلة عن أحزاب السلطة منها "محاولة تأسيس نقابة عمّال "سبينس" (أول محاولة لإنشاء نقابة عمالية في القطاع الخاص) كما أنشئت نقابة العمال الأجانب في لبنان".[70] وقد شكّل عام 2011 محطةً أساسيةً في العمل النقابي، وتحديدًا الفترة الممتدة بين عامَي 2012– 2017، إذ اتّسمت تلك المرحلة بالعديد من الإضرابات والعصيان المدني قام بها العمّال والإداريون وموظفو القطاع العام بلغت ذروتها بين 2013 و2014. وعلى رأس حراكات تلك الفترة حراك "هيئة التنسيق النقابية" (هيئة مكوّنة من عدة اتحادات ونقابات وروابط وهي تُعتبر من أكثر الاتحادات النقابية تنوّعًا) والذي طالب بإقرار "سلسلة الرتب والرواتب" أي تصحيح الأجور في القطاع العام، والذي ساهم، ولو بشكل غير مباشر، في الحراك الشعبي الذي تضخّم من 2015 وصولاً إلى 17 تشرين/أكتوبر. غير أنّ "هيئة التنسيق" تعرّضت لترهيب وضغوطات وهجوم مباشر من قبل أصحاب المصالح ورأس المال والهيئات الاقتصادية وأحزاب السلطة ما أدّى إلى تفكيكها وتشرذمها وتحوّلها إلى نسخة شبيهة بـ "الاتحاد العمالي العام"، من دون إغفال العوامل الداخلية ضمن الهيئة نفسها إلى جانب الوضع النقابي نفسه. كما تأسس "التنظيم النقابي المستقل" الذي حاول أن يكون له دور في التحركات. ثم اتخذت النقابات والأطر التنظيمية البديلة والمستقلة نفسها الناشئة بعد الانتفاضة المسارَ نفسه من الشرذمة والانقسام وضياع وجهة المطالب حتى أصبحت بأغلبيتها، في أحسن الأحوال، نسخة شبيهة بنقابات السلطة، الأمر الذي نتوسع فيه في القسم الثالث من دراسة الحالة.

إن عمل النقابات لا ينحصر في البعد المطلبي أو العمّالي، فمن شأن الأطر التنظيمية (سواء كانت حزبية، أو نقابية، أو مهنية، أو غيرها) تأطير مطالبها ضمن مشاريع سياسية تلعب دورًا أساسيًّا في تأمين الانتقال الديمقراطي. ما كان قائمًا خلال العقود الثلاثة الماضية أنّ تلك النقابات كانت مفرغة تمامًا من دورها السياسي والاجتماعي والديمقراطي، وكان هناك إضعاف للدور النقابي العمالي في سياق الاقتصاد النيوليبرالي. لم تنحصر آثار تلك الوضعية في البعد الاقتصادي–الاجتماعي فحسب (عبر

[68] Nadim El- Kak, "Alternative Labor Unions in Lebanon: Comparative Reflections and Lessons, The Lebanese Center for Policy Studies, April 2021

[69] Jamil Mouawad ، مرجع سابق

[70] المرجع السابق.

تكريس الفجوات الطبقية واللامساواة)، بل حملت آثارًا على حركيّة الوضع السياسي والديمقراطي نفسه من خلال انعدام وجود حركات نقابية ومهنية قادرة على المساهمة في هذا الأمر.

2. الروابط كتعويض عن النقابات

"يميّز القانون اللبناني بين موظّفي القطاع الخاص والعام فيعترف لموظفي القطاع الخاص بحق إنشاء نقابات والانضمام إليها، فيما يحظر على موظفي القطاع العام العمل النقابي"[71]علمًا بأن لبنان موافق على "المواثيق الدولية، ومن بينها الاتفاقية 87 التي تمنح كل موظف الحق في الانتساب إلى النقابات. ويُمنع الأساتذة عن ذلك بناء على المادة 112 – 59، العائدة إلى العام 1995، التي تمنع أي موظف من الانتساب إلى نقابة، أو الإضراب أو الاعتصام، أو حتى الحديث عن الحقوق الذي يعتبر تحريضًا، بحسب القانون".[72] دفع هذا الواقع إلى بروز "شبه نقابات في الإدارات العامة والتي تستعيض عن اسم نقابة بأسماء حركية أخرى كـ(رابطة) أساتذة التعليم الثانوي".[73] وقد تمّ تقديم عدة مشاريع قوانين من قبل قوى نقابية، منها ما تقدم عام 2021 بالارتكاز على الاتفاقية 87 التي تكرّس حق التنظيم النقابي. وقدّمت أحزاب السلطة أيضًا مشاريع قوانين لكنها كانت جميعها منافية للاتفاقية، فأحدها مثلًا ربط حق الإضراب بإذن من الدولة، وآخر اشترط موافقة الدولة على إنشاء النقابة. ومع نهاية 2021 تقدّم النائب عن "الحزب التقدمي الاشتراكي" بلال عبد الله باقتراح قانون "يرمي إلى تعديل مواد من قانون العمل والمادة 15 من نظام الموظفين التي تتعلق بالحريات النقابية.. ولا يعود بموجبه يحتاج تأسيس نقابة إلى أيّ ترخيص".[74]

غير أنّ روابط موظّفي القطاع العامّ لم تكن خلال السنوات القليلة الماضية، وتحديدًا منذ عام 2015، فاعلةً وقد تحوّلت إلى أبواقٍ للسلطة وذلك من إسقاط النقابي حنّا غريب، في رابطة التعليم الأساسي عام 2015 لمصلحة لائحة مدعومة من أحزاب السلطة، وغريب كان العنصر الأبرز في "هيئة التنسيق النقابية" التي أطلقت معركة "سلسلة الرتب والرواتب"، بالإضافة إلى خسارة "محمود حيدر معركة رابطة موظفي الإدارة العامة أمام اللائحة المدعومة من حركة أمل (أحد أحزاب السلطة) ويختبئ فيها مندوبو قوى السلطة... كرّت السبحة في كل الروابط حتى صارت كلّها "تحت السيطرة" ولا تختلف بكل المقاييس عن الاتحاد العمالي العام".[75]

---

[71] كارين الغزاوي، "نهج انتقائي تجاه الحريات النقابية: نعم لحق تأسيس النقابات، لا لحق الإضراب"، "المفكرة القانونية"، 2022/4/18، https://bit.ly/3zarQjN

[72] النقابي جورج سعادة، مقابلة أجريت بتاريخ 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022.

[73] أحمد العاصي، مرجع سابق.

[74] المرجع السابق.

[75] محمد وهبة، "إضراب مفتوح "قسري": القطاع العام يتفكّك واحتمال هروب 30% من الموظفين"، "الأخبار"، 2022/7/21، https://al-akhbar.com/Politics/341627

وبرز تشرذم الروابط والهيئات بشكل كبير خلال الانهيار الاقتصادي ومحاولات السلطة شقّ الصفوف المتضعضعة أساسًا، تحديدًا خلال مفاوضات دعم القطاع العام وتصحيح الأجور بعد فقدان العملة الوطنية أكثر من 90% من قيمتها، فأصبح كلّ مكوّن من مكونات "هيئة التنسيق" يتحدث باسم "القطاع الذي يفترض أنه يمثله. إذ انفصلت رابطة الموظفين الإداريين عن روابط الأساتذة والمعلمين في التعليم الثانوي والأساسي والمهني، وبات لها مسار تحركها المستقل"،[76] بالإضافة إلى الشرذمة والأزمة في العمل النقابي داخل "الجامعة اللبنانية"، بعد خرق بعض الأساتذة للإضراب العامّ مطلع العام الدراسي الحالي، واعتبارهم أن رابطة الأساتذة "تمثل صوت الإدارة وليس صوت الأساتذة"[77]، في مقابل اعتبار بعض الأساتذة أنّ في عدم التزام هؤلاء الأساتذة بقرار أكثرية زملائهم بالإضراب وبقواعد العمل الديمقراطي، ضربٌ للنموذج الديمقراطي، الأمر الذي يُعدّ نفسه جزءًا من عملية التطور الديمقراطي. وقد برزت خلال العام 2021 محاولة لإعادة إحياء العمل النقابي والعمّالي عبر "التحالف الاجتماعي من أجل دولة المواطن والعدالة الاجتماعية" غير أنّ التنظيم نفسه بدا متضعضعًا ولم يستطع إنجاز ما يُذكر. وهناك محاولات من هنا وهناك لإعادة لمّ شمل الروابط والهيئات، أو إقامة تحالف بين الهيئات المهنية، أو إعادة إحياء "هيئة التنسيق النقابية".

وكما هو الحال مع النقابات، في "موت" الروابط أيضًا مسّ بتكريس التراث الديمقراطي في البلاد، فالروابط، بصفتها مخرجًا قانونيًّا لمنع موظفي القطاع العام من تأسيس نقابات خاصة بهم، تحمل هي الأخرى الدور نفسه الذي يجب أن تلعبه النقابات في التنظيم وتأطير المطالب إلى مستوى مشروع سياسي تلعب دورًا في تأمين الانتقال الديمقراطي. غير أنّ تجربة الروابط خلال السنوات الأخيرة تحديدًا، والشرذمة الحاصلة وضياع الوجهة تلعب دورًا سلبيًّا في تطور الوضع السياسي والديمقراطي في لبنان.

وعلى الرغم من الوضع الميؤوس، فلا بدّ من الإشارة إلى أنّ الروابط تبقى مخرجًا قانونيًّا، من جهة لمنع موظفي القطاع العام من تأسيس نقابات خاصة بهم، ومن جهة ثانية لتنحية أيّ عقبات قانونية قد تواجه تسجيل النقابات البديلة، كما حصل بعد انتفاضة 17 تشرين/أكتوبر.

3. النقابات البديلة والتجمعات المهنية المستقلة بعد 17 تشرين/أكتوبر، هل نجحت التجربة؟

خلال انتفاضة 17 تشرين/أكتوبر، أظهرت "دراسة كمّية أنّ 95% من المتظاهرين كانوا غير منتسبين إلى نقابات عمّالية. كما كشفت أنّ 5% فقط منهم كانوا منتسبين إلى نقابات مهنية حرة، مثل النقابات المهنية غير العمالية أو النقابات التي تضمّ أطباء ومحامين، والممرضات أو المهندسين أو نقابة المعلمين".[78] إن غياب انتساب أغلب المتظاهرين المشاركين في الانتفاضة الشعبية لنقابات عمّالية دفع بعض المواطنين إلى "تركيز جهودهم على تحسين أدوار النقابات المهنية القائمة من خلال تحريرها من انتماءاتها السياسية حتى تتمكن من استعادة وظيفتها الأساسية. وسعى آخرون إلى إنشاء جمعيات مهنية أو نقابات مهنية جديدة

[76] فاتن الحاج، "النقابات وروابط موظفي القطاع العام: انبطاح فشرذمة... فخيانة"، جريدة "الأخبار"، 2021/10/26، https://bit.ly/3UlEAO5
[77] فاتن الحاج، "العمل النقابي في "اللبنانية": هل ماتت الرابطة؟"، جريدة "الأخبار"، 2022/10/21، https://al-akhbar.com/Community/347592

[78] Jamil Mouawad ، مرجع سابق.

(وبديلة من تلك المسيطر عليها من قبل قوى السلطة) تكون قادرة على لعب أدوار محورية في تنظيم الجماهير"[79] وتشكّل رافعة للعمّال في معاركهم لكسب الحقوق.

صحيح أنّ الانتفاضة لم تحقق الكثير من المطالب المطروحة وقد تعثّرت لاحقًا واصطدمت بالعديد من المعوقات التي حالت دون استمرارها وتطورها، لكنها تمكنت من تأسيس خطاب معارض للطبقة الحاكمة انعكس في البداية على الانتخابات النقابية، فشكلت الانتخابات النقابية تعزيزًا لدور المجتمع المدني الذي أصبح له حضور في النقابات. غير أنّ تجربة النقابات الجديدة تعثّرت لاحقًا، فكان أن تشرذمت الأطر التنظيمية البديلة وعانت من ضياع وجهة المطالب حتى أصبحت بأغلبيتها شبيهة بنقابات السلطة، يقتصر عمل بعضها على رفع دعاوى على جهات مصرفية.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود اختلاف بين النقابات المهنية أو نقابات المهن الحرّة (نقابة المحامين، المهندسين، إلخ) والنقابات العمّالية التي تمثل شريحة عمالية كبيرة، فالأولى "من الناحية القانونية منشأة بموجب قانون يصوّت عليه في مجلس النواب وهي لا تخضع لقانون العمل والضمان الاجتماعي. ومن الشروط الأساسية لممارسة المهنة الانتساب إلى نقابتها، وقد أطلقت عليها تسمية مهن حرة، أي حرّة من القانون وبالتالي من قانون العمال. أما النقابات العمالية فتخضع لقانون العمل والضمان الاجتماعي والانتساب إليها اختياري. ويمكن تأسيس النقابة العمالية بناءً على طلب يتقدم به عدد من الأفراد إلى وزير الوصاية، وهو في هذه الحالة وزير العمل. وهذا ما شكّل أحيانًا عائقًا حال دون تأسيس نقابات عمالية نظرًا إلى هشاشة وضع مقدمي الطلب[80]."

بالطبع، إن غياب النقابات العمالية الكافية والفاعلة يعني حرمان شريحة الأجراء، الشريحة الأكثر اتساعًا وضعفًا وهشاشةً في المجتمع، من تمثيلها والدفاع عنها والحفاظ على حقوقها في وجه أرباب العمل وفي أيّ صراع قائم حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

أ. "مهنيون ومهنيات": فشل التجربة

ويمكن الإشارة إلى عدد من التجارب النقابية بعد 17 تشرين/أكتوبر والتي فازت فيها قوى معارضة أو تجارب تأسيس نقابات وتجمعات مهنية مستقلة. "وما يبرر مطلب المعارضين باستعادة النقابة وتحقيق استقلاليتها انطلاقًا من كون الأحزاب السياسية التقليدية مسيطرة على النقابات، لكنّ البعض يرفض تسمية الاستقلالية في توصيف الحراك النقابي المعارض لأنها كلمة ملتبسة، وتحمل عدة دلالات ويحدَّد معناها نظرًا للظرف السياسي القائم. لكنها على الرغم من ذلك، بقيت مظلة لكل من حاول خوض الانتخابات النقابية. وقد ارتبطت الاستقلالية بوجوه "مستقلة" أحيانًا، أي بوجوه لا تنتمي إلى أحزاب سياسية، لكنها تملك رأسمالًا اجتماعيًّا معينًا"[81] هي أيضًا موضع إشكال كونها ساهمت في الأصل بإنشاء النقابات ووضع قوانينها التي لم تكن دائمًا لصالح المجتمع.

---

[79] المرجع السابق.

[80] Jamil Mouawad ، مرجع سابق.

[81] المرجع السابق.

لقد أنجبت الانتفاضة الشعبية عددًا من التجارب التي تحولت لاحقًا إلى نقابات لا تختلف كثيرًا عن نقابات السلطة بالإضافة إلى أنها بمجملها لم تحمل خطابًا ثوريًّا في وجه الطبقة الحاكمة أو أنها تشرذمت وانطفأت لاحقًا. من التجارب التي يمكن الإشارة إليها تجربة "تجمع مهنيين ومهنيات"، وهو إطار جامع مستقلّ مفتوح انطلق بعد الانتفاضة الشعبية في 2019 ضمّ أفرادًا من المهن الحرة إلى جانب قطاعات العمل الأخرى: الهندسة والطب وأساتذة جامعيون وصحافيون وعاملون في مجال الفنّ وغيرهم. "كانت تجربة السودان (تجمّع المهنيين السودانيين)[82] المرجع التنظيمي للمبادرين. لم يكن للتجمع أهداف واضحة في بداية الأمر لكنه عمل على وضع الصراع في خانة الطبيعة الاجتماعية وليس فقط من خلال الهويات الأوليّة (الطائفية، المناطقية...)، أو على تحرير النقابات والروابط والتجمعات المهنية من هيمنة السلطة التي تحكمت بها غداة انتهاء الحرب الأهلية، إضافة إلى دعم الانتفاضة ومطالبها. لكن هذه الأهداف بقيت عامة، تختلف بين حين وآخر بحسب اختلاف السياق العام".[83]

انطلق التجمع عبر الأساتذة الجامعيين "مهنيون ومهنيات– أساتذة" لينضمّ إليهم لاحقًا عاملون في قطاعات أخرى. وقد بدأت المبادرة "بشكل عفوي عبر مبادرة فردية من شخصين وخلقت تجمعات في أكثر من تسع جامعات"[84] لتتحول لاحقًا بعد انضمام قطاعات أخرى إليها إلى "تجمع مهنيات ومهنيين". لكن سرعان ما برزت الخلافات وتعقدت النقاشات "كما تحولات الخلافات السياسية أحيانًا إلى شخصية وبرز خلاف حول هوية المبادرين".[85] وتوسعت الخلافات والنقاشات الحادة إلى التجمع نفسه وقد برزت على إثرها الانقسامات والتشتت، ما منع التجمّع من الاستمرار. وقد انقسمت النقاشات حول الأهداف والسياق العام للتجمع، وهي مسألة جوهرية لاستمرار عمله، وحول إشكالية السياسي–المهني، "بين من يريد الاستفادة من هذه المنصة وتحويلها حزبًا سياسيًّا، ومن يريد تفعيل النقابات المهنية واستعادتها من الأحزاب الحاكمة، أو من يرى في التجمع جسمًا من أجل دعم الحراك الشعبي على الأرض".[86]

ب. "النقابة لا تنتفض"؟

ومن التجارب أيضًا تجربة "نقابة المهندسين" التي خاض المعارضون انتخاباتها ضمن ائتلاف "النقابة تنتفض" الذي نجح في الانتخابات. في البداية، شكّلت الديمقراطية عاملًا إيجابيًّا في النقاشات بين أعضاء النقابة، لكنّ "النزعة الحزبيّة كانت واضحة حينها، وكاد أن يتحول الائتلاف إلى كانتونات حزبية، إذ حمل الجسم أيضًا الفروقات الأساسية بين الأحزاب المعارضة، وبالتالي نشأت الخلافات بشكلٍ عكس الانقسامات الفكرية الحزبية في ما يتعلق بدور الانتفاضة. وكان أحد أهم الخلافات حول الارتباط

[82] للمزيد، انظر "تجمع المهنيين السودانيين: البنية والتطور والأدوار والتحالفات - أية تحديات وآفاق مستقبلية؟"، "مبادرة الإصلاح العربي"، 2021/11/9، https://bit.ly/3SEXGwU

[83] المرجع السابق.

[84] "تجمع مهنيات ومهنيين: لقاء مع ريما ماجد"، "مبادرة الإصلاح العربي"، 2019/12/23، https://bit.ly/3doT2nX

[85] Jamil Mouawad ، مرجع سابق.

[86] المرجع السابق.

بين المهني والسياسي".[87] إلى ذلك، لم تُظهر "النقابة تنتفض" بعد سيطرتها على مجلس نقابة المهندسين في بيروت أيّ نيّة لفتح معركة بوجه المصارف التي استولت على أموال النقابة، فاقتصر الأمر على "مراسلة المصارف"[88] فلم تتمكن من الحفاظ على الخدمة الأساسية التي كانت "تقدمها لمنتسبيها وعائلاتهم وكانت تميزها عن باقي شرائح اللبنانيين، وهي خدمة التأمين الصحي".[89] ولاحقًا، بعد سبعة أشهر على فوز "النقابة تنتفض"، تمكّنت أحزاب السلطة من استرجاع النقابة، "ولم يعد للنقابة تنتفض الغالبية الساحقة داخل المجلس بعدما عادت الأحزاب إليه من خلال حصولها على قوّة تعطيلية[90]." إن عدم قدرة "نقابة المهندسين" على لعب دورها التغييري المنشود والوقوف بقوة في وجه القوى التي سلبتها الخدمة الاجتماعية الأبرز التي كانت تقدّمها إلى منتسبيها وعائلاتهم، ثم استرجاع قوى السلطة للنقابة عبر حصولها على قوة تعطيلية، يخلّف أثرًا سلبيًّا في المجال العامّ وفي حركة المجتمع المدني والأهلي وصولًا إلى تهديد النقابة نفسها، فمن جهة، نقابة المهندسين مثال لنقاباتٍ وروابط ومؤسسات أهلية حملت وصفة التغيير بعد اندفاعة شعبية واسعة، لكنها عجزت عن أن تكون صدًى للصّوت الشعبي وعن استرداد دورها المسلوب والمشاركة في وضع أسس جديدة يكون لها فيها دور فاعل، ومن جهة ثانية، وضعُ الأحزاب يدها على النقابة من جديد يعني تمتينًا لوضعيتها داخلها قد تكون أكثر شراسةً وقضمًا للحقوق من ذي قبل، خصوصًا في ظل الانهيار الاقتصادي الأسوأ الذي تشهده البلاد في تاريخها الحديث، ما يمثّل تهديدًا لوجود النقابات نفسها وتهديدًا لما تمثله، فكلّ تهديد للمشروع المجتمعي الذي تناضل من أجله منظمة أو نقابة ما هو في النهاية إلا تهديد لكيانها. وقد يؤدي هذا الأمر إلى فتح الباب واسعًا أمام تقليص هامش الحرية والديمقراطية الذي تعمل النقابات أو المنظمات الأهلية ضمن إطاره.

ج. "الصحافة البديلة" والإشكاليات القانونية

ويمكن الحديث كذلك عن تجارب النقابات البديلة وعلى رأسها "تجمّع نقابة الصحافة البديلة" التي نشأت في ظل وجود نقابة للمحرّرين التابعة للسلطة ونقابة للصحافة المؤلفة من أصحاب الصحف والي تسيطر على نقابة المحررين. وهدف التجمّع إلى حماية الصحافيين وهاجمتها نقابة المحررين مطالبةً بمنعها من مزاولة أيّ نشاط. واصطدم التجمع بمعوقات قانونية للاعتراف به، غير أنّ القيمين عليه يرون أنّ التجمع تحوّل إلى نقابة أمر واقع في ظل الاعتراف الشعبي والنقابي والعمّالي والإعلامي والدولي به، وبالتالي يجب البحث فيما إذا كان هناك جدوى للحصول على اعتراف رسمي من قبل الدولة به، والبحث في إشكالية مطروحة حول ما إذا كان التكيف القانوني هو الأصل أم فرض الوجود عن طريق القاعدة؟

---

[87] المرجع السابق.
[88] محمد وهبة، "النقابة لا تنتفض: التحالف والسلطة يغرقان في العجز والإنكار"، جريدة "الأخبار"، 2022/2/19، https://bit.ly/3qPmEhu
[89] المرجع السابق.
[90] لينا فخر الدين، "النقابة تنتفض تنهزم.. والأحزاب تسترجع المهندسين"، جريدة "الأخبار"، 2022/4/11، https://al-akhbar.com/Politics/334909

د. بين النقابات والديمقراطية

وهنا تبرز إشكالية قانونية تتقاطع بشكل كبير مع مسألتَي الحرية والديمقراطية وممارستهما في المجال العامّ، فالكثير من النقابيين والقانونيين يرونَ في أنّ قانون تنظيم العمل النقابي نفسه، الذي يحكم عمل النقابات في لبنان، مخالف للحرية النقابية لأنّه يقيّدها، ذلك أنّ النقابات هي من تضع قوانينها وأنظمتها الداخلية بنفسها، وأنّ أيّ تنظيم للعمل النقابي يجب أن يقتصر على ضمان القانون لحرية إنشاء نقابات، خصوصًا أنّ القانون يمكن أن يُساء استخدامه فيتحوّل هو نفسه إلى أداة قمع، وإن لم تكن في الأصل تلك هي غايةُ القوانين.

وتنطلق تلك الإشكالية من فكرة جوهرية مفادها أنّ النقابات والديمقراطية مسألتان متشابكتان، فـ"ما أفرزته عولمة الاقتصاد من أشكال هشة للتشغيل يخترق كل الحدود في العالم كان له تأثير على العمل النقابي، ما حتّم على المنظمات النقابية ضرورة تجاوز ما هو نقابي صرف إلى العمل على أن يكون قوة فاعلة في القرار السياسي"[91]. إلى ذلك لا يمكن، من جهة، ممارسة العمل النقابي والحديث عن حقوق العمّال وكيفية تمثيلهم في ظلّ انعدام حدّ أدنى من الديمقراطية، ومن جهة ثانية لا يقتصر تقاطع النقابات والديمقراطية أو إشكالية التنظيم النقابي تحت القمع على النظام السياسي للدولة فحسب، بل ينتقل إلى الجسم النقابي نفسه وكيفية تنظيمه والبحث في كيفية تصوّر تنظيم داخلي مبني على الديمقراطية، أي ابتكار ممارسات وأشكال تنظيم داخلية تولي الديمقراطية اهتمامًا كبيرًا. وهنا يبرز السؤال حول الشكل الأنسب للتنظيم الداخلي واتخاذ القرارات: تنظيم أفقي أم هرمي.

وفي تقييمٍ لعمل الأطر التنظيمية النقابية والمهنية المنبثقة من 17 تشرين/أكتوبر، وانطلاقًا من أنّ عملها كما أسلفنا، لا ينحصر في البعد المطلب والعمّالي بل يتعدّاه إلى تأطير المطالب ضمن مشاريع سياسية تلعب دورًا في تأمين الانتقال الديمقراطي، وبالاستناد إلى العلاقة الجدلية بين ما هو ديمقراطي وما هو نقابي/ عمّالي/ مهني/ أو مرتبط بالمجتمع المدني والأهلي، يمكن الاستنتاج أنّ ما حصل عقب انتفاضة 17 تشرين/ أكتوبر بعد مطالبة الأطر البديلة، خصوصًا تلك التي خرجت من رحم الانتفاضة، باسترداد دورها المسلوب والمشاركة في وضع أسس جديدة للنظام السياسي تكون للنقابات والمؤسسات الأهلية والعمالية والمهنية فيه دور أساسي، أنّ تجربة التنظيم وشرذمة الصفوف والشلل النقابي الحاصل أدّى إلى تقويض أيّة قدرة لتلك القوى على لعب أي دور سياسي وأي دور في ظل الانهيار الاقتصادي القائم، ما يؤثر تاليًا على تطور الوضع السياسي والديمقراطي في البلاد، وحصره في قوى النظام التقليدية المتينة.

[91] أحمد محمد مصطفى، حياة اليعقوبي، "الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي"، "فريدريش إيبرت"، 2015، https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/13449.pdf

ثالثًا: إشكالية الديمقراطية والانتخابات النيابية: "تغييريون" بلا تغيير

ترمز المشاركة السياسية إلى مساهمة المواطنين في إطار النظام السياسي. وتُعتبر المشاركة السياسية والعامّة أساسية لتعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون والنهوض بحقوق المواطنين، ويمثل حق المشاركة في الحياة السياسية والعامّة عنصرًا مهمًّا لتمكين الأفراد والجماعات.

تُعتبر الانتخابات، بأشكالها المختلفة سواء النقابية، أو البلدية، أو النيابية، أو الرئاسية (في لبنان يُنتخب الرئيس من قبل مجلس النواب)، مؤشرًا لقياس المزاج الشعبي وقياس الديمقراطية. على المستوى النقابي ذكرنا سابقًا كيف حصلت خروقات جوهرية في انتخابات نقابات أساسية كانت في السابق حكرًا على الأحزاب التقليدية، لكن سرعان ما تمكّنت قوى السلطة من إعادة السيطرة عليها، أو أنّ القوى المعترضة لم تمارس نهجًا مغايرًا أو اعتراضيًّا بشكل جذري لأداء السلطة، ما جعلها تعجز في نهاية المطاف عن أن تكون نقابات متمايزة عمّا سبق. لكن في الوقت نفسه، لا ينفي ذلك أنّ تلك الانتخابات شكلت مؤشرًا لحدوث تغيّر في المزاج الشعبي والمهني والعمّالي.

أظهرت الانتخابات النيابية أيضًا التي جرت في 15 أيار/مايو 2022 حدوث تغيّر في المزاج الشعبي مع وصول وجوه جديدة تعبّر عن نفسها بأنها من قوى المعارضة والتغيير إلى المجلس النيابي للمرة الأولى. وقد حصلت الانتخابات السابقة على انتخابات 2022 في عام 2018 بعد تمديد مجلس النواب لنفسه لمدة سنوات، في تقويضٍ ومسّ بالأسس الديمقراطية الأساسية في البلاد. وقد أظهرت انتخابات 2022 تراجعًا في نسبة المشاركة عن الانتخابات السابقة إذ بلغت "41% في حين تخطّت نسبة الاقتراع في 2018 الـ 49%".[92]

جرت الانتخابات الأخيرة بعد ثلاث سنوات على اندلاع انتفاضة 17 تشرين/أكتوبر وبروز مفاعيل الانهيار الاقتصادي بشكل واضح ووقوع انفجار مرفأ بيروت. وقد شكّل دخول الشخصيات التي أطلقت على نفسها لاحقًا تسمية "تكتّل نواب قوى التغيير" "كسرًا للتمثيل التقليدي لقوى السلطة الذي كان محصورًا طوال عقدين بين فريقَي 8 آذار و14 آذار"[93] على الرغم من أنّ بعض تلك الشخصيات مقرّب من أحزاب السلطة، لكن في الوقت نفسه أتى فوز هؤلاء "ضمن سياق اعتراضي واسع، على أداء السلطة السياسي والاقتصاديّ، وليس على أساس برامجهم وخلفياتهم التي تختلف بين نائب وآخر"،[94] واقتراع اللبنانيين لم يكن على أساس معركة اقتصادية تحت عناوين اقتصادية–اجتماعية (على الرغم من الانهيار الاقتصادي الكبير)، بل كان عنوان المعركة سياسيًّا بين حدَّي المعارضة والموالاة، بالإضافة إلى أنّ التصويت تمّ للائحة وليس لأشخاص.

---

[92] وائل نجم، "قراءة في نتائج انتخابات لبنان النيابية وتأثيرها"، "نون بوست"، 2022/5/17، https://www.noonpost.com/content/44143

[93] نعيم برجاوي، "نواب التغيير ببرلمان لبنان.. فرصة للحل أم تعقيد للأزمة؟"، وكالة "الأناضول"، 2022/6/10، https://bit.ly/3BqGJzG

[94] المرجع السابق.

في تقييمٍ موجز لعمل النواب الجدد، ليس هناك ما يمكن التّعويل عليه في معركة التغيير والإصلاح. لم يُظهر هؤلاء أنهم عازمون على حمل العناوين الاقتصادية والاجتماعية لانتفاضة 17 تشرين/أكتوبر واستكمالها، والتي استندوا إليها في برامجهم الانتخابية للترويج لأنفسهم، بل إنّ أداءهم بدا أكثر استعراضًا ومهادنةً مع أحزاب السلطة على كثيرٍ من العناوين الشائكة والمصيرية. هذا إلى جانب تركيز أغلب أعضاء التكتل على عناوين لا تحمل من الأهمية شيئًا لدى الشرائح الاجتماعية الأكثر تأثرًا بالأزمة في ظلّ المرحلة الحرجة التي يمرّ بها لبنان، متحاشين الغوص بشكل جدّي في العناوين الاقتصادية والمالية الجوهرية. ناهيك عن الخلافات والشرذمة بينهم ثم انسحاب بعضهم من التكتل وصولًا إلى حصول الانقسام. باختصار، لم يقدّم التكتل، قبل أن يصبح تكتلات، أية قيمة مضافة في مجلس النواب، ولم يتمكن من الوصول إلى أية نتيجة في أيٍّ من الاستحقاقات، كمسألة الانتخابات الرئاسية التي استهلّوها بمبادرة جالوا فيها على مختلف القوى وانتهوا فيها بعجز تكتّلهم نفسه عن التوافق على اسم.

على أنّ الهدف الأبرز لهذا القسم من الدراسة هو البحث في دور المجتمع المدني داخل المجال السياسي من بوابة الانتخابات النيابية، وفيما إذا كانت الأخيرة تشكّل فرصةً للمجتمع المدني للعمل وإحداث تقدّم نحو الأفضل، وفي الوقت نفسه، البحث في مدى قدرة المجتمع المدني على دفع وتطوير العملية الديمقراطية في البلاد.

على الرغم من أن تلك الشخصيات التي وصمت تجربتها بالتغييرية والسيادية والمستقلّة (علمًا بأن بعض تلك الشخصيات مرتبط بقوى وأحزاب سياسية محلية وخارجية، ولم يكن ليصل إلى المجلس لولا دعم تلك القوى) واعتبرت أنها تعبّر عن المزاج الشعبي وبأنها تنتمي إلى المجتمع المدني، بدا عبر أدائها خلال الأشهر الأخيرة وفي الكثير من المناسبات أنها ترفض الوقوف تحت مجهر المساءلة الشعبية ومواجهة أية انتقادات، وهي الشرط والدافع الأساسيّان للعملية الديمقراطية، إلا أنّ هذه الثغرة لا تنفي أنّ الانتخابات النيابية شكّلت نافذةً لدخول المجتمع المدني، أو قوى جديدة، (بمعزل عن التقييم ومدى جدية هذه القوى) المجالَ السياسي. يشكّل هذا الأمر بحدّ ذاته دفعًا، ولو محدودًا جدًّا، للعملية الديمقراطية في البلاد، وفرصةً لممارسة حقّ في العمل السياسي كان طوال عقود حكرًا على قوى معيّنة. بهذا المعنى، ومن هذه الزاوية، تكون انتفاضة 17 تشرين/أكتوبر قد مثّلت نقطة محورية في تطوّر عمل المجتمع المدني على المستوى السياسي، بصرف النظر عن مدى نجاح عمل تلك القوى من عدمه، ومدى جديتها في حمل مشروع تغييري حقيقي وطني أم لا.

تبقى الإشكالية الأساس هنا في مدى قدرة المجتمع المدني على تطوير عمله داخل المجال السياسي بما لا يمثّل تهديدًا له، سواء من ناحية تماهيه مع خطاب السلطة (والذي ينطبق بشكل كبير على الحالة اللبنانية حتّى بتنا نرى امتعاضًا شعبيًّا واسعًا من النواب الجدد، وآخر الامتعاض كان من جولات النواب على الكتل النيابية للبحث في الانتخابات الرئاسية القريبة ثم فشل هؤلاء في التوافق على مرشح للرئاسة، إلى جانب تحالفاتهم مع قوى تقليدية تعتبر نفسها معارضة)، أو من ناحية تهديد النظام نفسه لعمل المجتمع المدني، كمنظمات وجمعيات ونقابات وائتلافات) عبر القانون أو غيره. الإجابات عن هذه الإشكالية مفتوحة،

فالنظام من جهة، على الرغم من عجزه واهتراء مؤسساته وقطاعاته، ما زال قادرًا على إجهاض محاولات الحشد، وما زال بإمكانه التضييق على المنظمات والنقابات بما يمثّل إغلاقًا ولو جزئيًّا للمجال العام، ومن جهة ثانية، "الأداء التغييري" الحالي، سواء على الصعيد النقابي أو على صعيد روابط القطاع العام أو الصعيد النيابي، شبه ميّت، إن لم يكن ميتًا، أو في أفضل الأحوال لا يشي بالكثير.

خاتمة

تناولت الدراسة إشكالية العلاقة التبادلية للمجتمع المدني في لبنان بالتحول أو التطور الديمقراطي، ودرست تأثير مدى انفتاح المجال العام في تطور المجتمع المدني من جهة وتأثير عمل المجتمع المدني على تطور النظام السياسي ديمقراطيًّا من جهةٍ ثانية. وقد تمّ ذلك على مستوياتٍ عدة: سياسية، واجتماعية، ونقابية، وعمّالية.

تُثبت تجربة لبنان أنّ السياق المنفتح لا يمكن أن يشكّل وحده ضمانة لعدم إحداث تضييق على المجال العامّ، وبالتالي التأثير سلبًا في الممارسة الديمقراطية، الذي يعمل ضمن إطاره المجتمع المدني بتعريفه الواسع الذي يشمل النقابات والتجمعات والروابط والجمعيات وغيرها، ولو بشكل جزئي، وأنّ شكل التضييق ودرجته يتخذان أشكالًا عدة تحدّدها قوى السلطة بحسب مصالحها. كما أنّ القانون نفسه الذي يضمن هذه الحرية يمكن أن يشكّل بابًا للتضييق عليها ما يجعل السؤال حول ما إذا كان الأصل في عمل النقابات مثلًا وإضفاء شرعية عليها وعلى وجودها وعملها هو التكيف القانوني أم فرض الوجود عن طريق القاعدة. وخلصت الدراسة أيضًا إلى أنّ الانهيار الاقتصادي ضاعف من أزمات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات وروابط وغيرها، وكان له أثر كبير في زيادة التشتت والشرذمة وغياب الرؤى وخطط النهوض والمواجهة بشكل عام من جهة، ومضاعفة أثر التضييق الحاصل من جهة ثانية.

لقد شكلت انتفاضة 17 تشرين/أكتوبر نقطةً محوريةً في عمل المجتمع المدني انطلاقًا من حدوث تغيّر في جزءٍ من المزاج العامّ طامح إلى التغيير، غير أنّ ترجمة هذا الأمر على أرض الواقع واجهتها الكثير من الصعوبات وصولًا إلى الفشل.

أما الانتخابات النيابية فقد شكّلت نافذة لدخول المجتمع المدني المجال السياسي. وعلى الرغم من فشل القوى الجديدة واستعراضية الأداء، فإنّ فكرة الانخراط وممارسته فتحا بنفسيهما بابًا لإمكانية انخراط آخرين في العمل السياسي، الأمر الذي من شأنه أن يعطي دفعًا، ولو محدودًا، للعملية الديمقراطية في البلاد. تبقى الإشكالية الأساس حول ما إذا كانت الديمقراطية التمثيلية عن طريق العمل التشريعي تشكّل نافذة للحلول في البلاد، وهي إشكالية تستحق كثيرًا من البحث والنقاش، أم أن تنظيم الانتخابات في ظل الظروف الراهنة لن يؤدي إلى تداعيات إيجابية. ثم أي نوع من الديمقراطية التمثيلية تحتاجها البلاد اليوم لإخراجها من أزمتها، بمعنى آخر كيف يمكن تحويل التمثيل السياسي وممارسة العمل الديمقراطي إلى عمل فاعل لحلّ الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلاد. إشكالية أخرى تتعلّق بمدى قدرة المجتمع المدني عند الانخراط في العمل السياسي أو النقابي أو العمّالي المعارِض تطوير عمله والمواجهة مع وجود أقلّ قدر من التهديد له. تثبت الحالة اللبنانية من خلال التجارب الأخيرة أنّ عمل المجتمع المدني، بمستوياته المختلفة من سياسية ونقابية وأهلية وغيرها، معرّض للتهديد خصوصًا مع شبه غياب لمراكمة العمل بشكل يفضي إلى تغيير.

غير أنّ أزمة الديمقراطية ليست محصورة بالنظام، فالممارسات وأشكال التنظيم الداخلي وآليات المساءلة الخاصة بالجمعيات والنقابات والتجمعات والهيئات وغيرها إشكالية حقيقية تحتاج إلى حلول. يأتي هذا في وقت نرى فيه أنّ جيل الشباب على سبيل المثال أصبح ينجذب نحو النقابات بعد أن كان غائبًا عنها لعقود وذلك لأسباب عدة، منها تغيّر أشكال العمل والمهن، إلخ، ما يجعل البحث في إمكانية اعتماد تنظيم أفقي ديمقراطي فاعل مع القدرة على اتخاذ قرارات حاسمة مسألةً ملحّة.

ختامًا، فإن المجتمع المدني في لبنان يرتبط ارتباطًا مباشرًا بأي تحوّل أو تطور ديمقراطي على المستويين السياسي والاجتماعي، على أنّ هذا الارتباط محكوم بمدى انفتاح المجال العام على تطوّر هذا المجتمع من جهة، الأمر الذي رأينا أنّه يواجه العديد من العقبات على الرغم من انفتاح السياق في لبنان، وبمدى تأثير عمل المجتمع المدني في تطور النظام السياسي ديمقراطيًّا من جانب آخر.

صحيح أنّ السياق المنفتح، كما أسلفنا الذكر، لا يشكل وحده ضمانةً لعدم إحداث تضييق على المجال العامّ وحركة المجتمع المدني فيه، غير أنّ مرونة السياقات الاجتماعية والمدنية والقانونية والاجتهادات القانونية كذلك في الحالة اللبنانية يمكن أن تشكّل هي نفسها في المقابل عاملًا إيجابيًّا من ناحية قدرة المجتمع المدني والأهلي على العمل ضمن هوامش قد تسمح له بالتأثير بشكل إيجابي في عملية التطور الديمقراطي. بمعنى آخر، إنّ مخاطر السياق المنفتح تقابلها في الوقت عينه مرونة قابلة للاستفادة منها.

على أنّ النقاش في التحول الديمقراطي، أي البحث في ترتيبات جديدة لإدارة العلاقة بين الدولة والمواطنين، يحيل إلى البحث في شروط هذا التحول. يربط البعض بين نجاح التحول نحو الديمقراطية و"تحقق مجموعة من الشروط المجتمعية والسياسية المسبقة، أهمها سيادة حكم القانون واستقرار مؤسسات الدولة الوطنية وحيادها التي بدونها تتحول آليات وظواهر كالانتخابات الدورية وتداول السلطة والتعددية الحزبية وتنوع كيانات المجتمع المدني إلى واجهات خالية من المضامين والنتائج الديمقراطية. من الشروط أيضًا التسليم العام بشرعية الدولة المعنيّة في حدودها المتعارف عليها وبرباط مواطنيّتها المحدد في إطارها الدستوري والقانوني وتنوع النخب السياسية والاقتصادية الممارسة للسلطة على المستويات الوطنية والمحلية على النحو الذي يضمن عدم تركز السلطة في قبضة القلة ويؤدي إلى شيء من الفصل والرقابة المتبادلة بين ممارسي السلطة ويخدم من ثم الصالح العام".[95] ويضع هذا الرأي كذلك شرطًا مسبقًا "يتجاوز حدود القانوني والسياسي والمؤسسي تجاه المجتمعي العام، ويتعلق بحتمية توفّر درجة من النمو الاقتصادي ومن تماسك الطبقة الوسطى كأمر لا غنى عنه لإنجاز التحول نحو الديمقراطية ولاستقرار الحكم الديمقراطي".[96] ينطبق على الحالة اللبنانية الكثير من شروط التحول الديمقراطي السابقة، خصوصًا أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي، سواء

[95] عمرو حمزاوي، "عن شروط التحول الديمقراطي.. بين حكم القانون والانتخابات الدورية"، "مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط"، 2018/5/25، https://carnegie-mec.org/2018/05/25/ar-pub-76497

[96] المرجع السابق.

اتجه نحو التهدئة أو الانفجار، شرط مفصلي في أي نقاش يبحث مسألة التحول الديمقراطي. إلى ذلك، فإنّ "اختزال البناء الديمقراطي في تنظيم لانتخابات دورية وتداول للسلطة من دون اعتبار لمجمل العوامل القانونية والسياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتعين حضورها كشروط مسبقة لضمان نجاح واستقرار التحول الديمقراطي" مسألة تفرّغ العمل الديمقراطي من مضمونه.

ويمكن للمجتمع المدني، بمعناه الواسع المتناول في الدراسة، لعب دور أساسي في عملية التحول تلك، على أن ذلك لا يمكن أن يتحقق في ظل استمرار الوضع الحالي على ما هو عليه من اهتراءٍ لبنى الكثير من المؤسسات الأهلية وشرذمتها وضياع وجهة مطالبها. إن هذا الدور يتطلّب هو أيضًا شروطًا عديدة على رأسها الاستقلال المالي ووضع أسس جديدة للتنظيم الداخلي بهدف القضاء على ضعف البناء المؤسسي للنقابات والمؤسسات الأهلية، لتبدأ بعدها المعركة على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية والتشريعية، كسدّ القصور في التشريعات وتقليص نسبة المضايقات الأمنية والعراقيل الحكومية.

المجتمع المدني والديمقراطية في مصر: العلاقة والتأثير

شروق الحريري

المقدمة:

خلال العام 2021 شهدنا العديد من الإجراءات التي من شأنها التأثير في عمل منظمات المجتمع المدني في مصر، ففي بداية عام 2021 صدرت اللائحة التنفيذية لقانون الشأن الأهلي رقم 149 لعام 2019 بعد تأخر لمدة عامين،[97] وبموجب هذه اللائحة تم إعطاء الجمعيات الأهلية المخاطَبة بالقانون مهلة عام لتوفيق أوضاعها تنتهي في 11 يناير/كانون الثاني 2022. وفي يناير/كانون ثاني 2022 ناقش كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب مد مدة توفيق الأوضاع وذلك بسبب عدم توفيق أعداد كبيرة من الجمعيات لأوضاعهم بعدُ. وافقت الحكومة على مد الفترة المخصصة لتوفيق أوضاع الجمعيات الأهلية لمدة ستة أشهر أخرى.[98] وفي مارس/أذار 2022 قدمت الحكومة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 149 لسنة 2019 بشأن العمل الأهلي، بهدف مد مهلة توفيق أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية سنة بعد أن انتهت مدة توفيق أوضاعها وفقًا للقانون في 10 يناير 2022، وقد تمت الموافقة النهائية على المشروع في الأول من إبريل/نيسان 2022.[99]

---

[97] مرصد الفضاء المدني في مصر - التقرير الوطني - 2020، الفضاء المدني في العالم العربي شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 31 ديسمبر 2020، https://cutt.ly/JLH2N4d

[98] علاء الدين الرفاعي، بعد موافقة الحكومة على المد.. شروط توفيق أوضاع الجمعيات الأهلية 2022، أهل مصر، 6 يناير 2022، https://cutt.ly/6LJiX0N

[99] إيمان علي، بعد إقرار مد المهلة.. كيف نظم القانون توفيق أوضاع المؤسسة الأهلية؟ اليوم السابع، 3 إبريل 2022، https://cutt.ly/sLZFJg6

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن قانون الجمعيات الأهلية رقم 149 لعام 2019 الذي صدر في 14 يوليو 2019[100] هو تعديل لقانون 70 لعام 2017، وذلك بعد تعرض الحكومة للضغوط محليًّا ودوليًّا والذي قيل إنه سيحطم العمل الأهلي، وعلى الرغم من أن قانون 149 لعام 2019 هو تعديل للقانون الأكثر قمعًا فإن هذا القانون أبقى على العديد من القيود على عمل الجمعيات الأهلية[101]. فعلى سبيل المثال يحظر القانون الجديد مجموعة واسعة من الأنشطة، مثل: "إجراء استطلاعات الرأي ونشرها أو إتاحة نتائجها أو إجراء بحث ميداني أو الكشف عن نتائجه" دون موافقة الحكومة.[102] كما تميز هذا القانون بإحكام القبضة على المنظمات الحقوقية وفتح المجال أمام المنظمات الأهلية والتنموية بما يتماشى مع خطة الدولة. هذا إلى جانب العراقيل المالية والعقوبات وتدخل الجهات الحكومية في عمل المنظمات.[103]

كما أعلنت الحكومة في نهاية عام 2021 إطلاق الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، التي أكّدت على أهمية شراكة الدولة مع المجتمع المدني في أكثر من موضع، وفي بداية عام 2022 تم إعلان عام 2022 عامًا للمجتمع المدني، وفي 26 إبريل/نيسان 2022 أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال حفل إفطار الأسرة المصرية عن تكليف إدارة المؤتمر الوطني للشباب بإدارة حوار سياسي مع كل القوى بدون استثناء ولا تمييز، ورفع مخرجات هذا الحوار إلى رئيس الجمهورية شخصيًّا، هذا إلى جانب إعادة تفعيل عمل لجنة العفو الرئاسي، وتوسيع قاعدة عملها بالتعاون مع الأجهزة المختصة ومنظمات المجتمع المدني.[104] جاءت هذه التطورات لتشير إلى تغير نمط العلاقة بين الدولة من جانب والمجتمع المدني من جانب آخر، فعلاقة المجتمع المدني بالدولة في السنوات التالية لثورة يناير 2011 مرت بالعديد من التغيرات والتقلبات والتي ساهمت بشكل كبير في تطورها وحدتها، تأثرت هذه العلاقة بشكل كبير بالسياق السياسي والاقتصادي للمجتمع وهو ما شكل في بعض الأحيان نقطة قوية لعمل منظمات المجتمع المدني وفي أحيان أخرى تراجعًا وتراخيًا للعلاقة بين المجتمع والمجتمع المدني والحكومة.

ويمكننا تقسيم الفترة من ثورة يناير 2011 إلى الآن إلى ثلاث فترات مختلفة: فترة انفتاح وهي الفترة التي تلت الثورة واستمرت إلى عام 2013، وفترة إغلاق كامل وتراجع في عمل وقدرة المجتمع المدني نتيجة مواجهة مؤسسات الدولة له وهي الفترة ما بعد 2014، وأخيرًا فترة من الانفتاح الجزئي للمجال العام والتي قد تساهم في تطور للمجتمع المدني، وآلياته، وعودته إلى العمل، والتطور.

ومن هنا فإننا في هذه الدراسة نحاول التركيز على العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية في مصر من خلال الإجابة على تساؤل: "هل أثر السياق السياسي والاقتصادي في عمل المجتمع المدني؟" ومن ثم فإننا سنقسم دراستنا إلى دراسة السياق القانوني لعمل المجتمع المدني والسياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ثم دراسة طبيعة عمل المجتمع المدني في تلك الفترة والتي توضح طريقة استغلال المجتمع المدني للمساحات والفرص التى فتحت أمامه أو التي استطاع أن يخلقها بعمله.

---

[100] نور علي، البرلمان يوافق نهائيًّا بأغلبية الثلثين على قانون تنظيم العمل الأهلي، اليوم السابع، 15 يونيو 2019، https://cutt.ly/lLHMR12

[101] التقرير الوطني حول الفضاء المدني في مصر، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 27 يوليو 2020، https://cutt.ly/xLH05aR

[102] إصدار قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي 149 لسنة 2019، منشورات قانونية، https://cutt.ly/YLHMyYw

[103] للمزيد حول قانون 149 لسنة 2019 وتأثيره على المجتمع المدني، يرجى الاطلاع على التقرير الوطني حول الفضاء المدني في مصر، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 27 يوليو 2020، https://cutt.ly/Xk0JOhT

[104] محمد السيد، كيف تشارك منظمات المجتمع المدني في مجريات الحوار الوطني؟ دراسة تكشف، اليوم السابع، 30 إبريل 2022، https://cutt.ly/HGXjODj

أولًا: السياق السياسي والاجتماعي في مصر

لا يمكننا التعامل مع الفترة منذ 2011 إلى 2022 باعتبارها ذات سياق سياسي واجتماعي واحد، فقد مرت مصر خلال هذه الفترة بالعديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي أسهمت بشكل كبير في التطورات والتدرج التاريخي للسياق الحالي في مصر، ابتداء من ثورة 25 يناير/كانون الثاني وما أحدثته من تغيرات اجتماعية وسياسية كبيرة، مرورًا بحكم المجلس العسكري ثم الإخوان المسلمين، ووصولًا إلى ثورة 30 يونيو والنظام الذي تأسس بعدها حتى وقت كتابة هذه الدراسة. تخللت هذه الفترة لحظات من الانفتاح والإغلاق والتضييق على عمل المجتمع المدني.

ولكي نستطيع دراسة هذه الفترة الطويلة يمكن لنا تقسيمها إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى تشمل عامي 2011 و2013، والمرحلة الثانية من 2013 وحتى 2019، وأخيرًا المرحلة الثالثة من 2019 وحتى الآن. قسمنا هذه الفترات بناء على قدرة المجتمع المدني على العمل وعلاقته مع مؤسسات الدولة وفاعليته مجتمعيًا، وتجدر بنا هنا الإشارة إلى أن كل مرحلة من هذه المراحل تحمل بداخلها مراحل أخرى نتيجة التطورات والتغيرات الاجتماعية والسياسية في الفترة ككل لم تكن في سياق واحد، ولكننا اعتمدنا في هذا التقسيم على قدرة المجتمع المدني على التأثير وعلاقاته مع محيطه. كما أننا نحاول التركيز على التباينات والتطورات الفارقة فيما يخص المجتمع المدني ولا يعتمد هذا التقسيم على السياق السياسي. وعلى الرغم من كبر حجم الفترة الدراسية فإنه من المهم النظر إلى هذه الفترة ككل لما شهدته من اختلافات وتباينات في وضعية المجتمع المدني داخليًا والتعامل مع قضاياه.

فخلال المرحلة الأول –من 2011 وحتى نهاية عام 2012– شهد المجتمع المدني حضورًا فعالًا وحالة من الانفتاح، وكان هذا الدور هو نتاج طبيعي لدور المجتمع المدني ما قبل ثورة 25 يناير والذي امتد إلى حراك ما بعد الثورة للدفع ببعض القضايا على طاولة صانع القرار بعد الإطاحة برأس النظام في فبراير/شباط 2011، حيث شهد العقد الأول من القرن الحالي نشاطًا متزايدًا من منظمات المجتمع المدني في مجالات متنوعة، منها التوعية بالحقوق السياسية وحماية الحق في المشاركة السياسية ومناهضة الانتهاكات التي يتعرض لها الناشطون.[105] واستمر عمل المجتمع المدني ما بعد الثورة في العمل في العديد من المجالات، منها المجتمعية والعمل الإغاثي والأهلي، وأيضًا في العمل البحثي فقد ساهمت العديد من المؤسسات البحثية في تقديم الدراسات والأبحاث للمساعدة في دراسة الوضع الحالي لمصر وأهمية المرحلة الانتقالية في رسم خطط الديمقراطية، كما استمرت بعض المنظمات في التأثير في السياق السياسي والمسار الاحتجاجي من خلال عرض

[105] المنظمات المدنية في مصر، الواقع والدور المنتظر بعد ثورة 25 يناير 2011، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، 22 ديسمبر 2011، https://cutt.ly/orBRi6g

وجهات النظر المختلفة ففتحت هذه المؤسسات مقراتها لتوعية الشباب والمجتمع بأهمية اللحظة الانتقالية وبقيم سياسية واقتصادية. كما استمر اهتمام منظمات المجتمع المدني بقضايا بعينها مثل تمكين النساء ووضع الدستور والانتخابات البرلمانية والوضع الاقتصادي... إلخ.[106]

شهدت هذه المرحلة (2011–2012) حالة من حالات الديمقراطية، فساعدت المجتمع المدني على التطور والنمو والتأثر والتأثير في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، وكان المجتمع المدني أقرب إلى المجتمع وأكثر تلامسًا مع هذه القضايا، فتطورت المنظمات من حيث العدد وأيضًا من حيث الكيفية وأساليب العمل والمجالات، حيث استغلت منظمات المجتمع المدني حالة الانفتاح السياسي، فعلى سبيل المثال بدأت منظمات حقوق الإنسان مشروعات تتعلق بالإصلاح الدستوري والإصلاح القضائي والعدالة الانتقالية، كما قامت منظمات المجتمع المدني المهتمة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية بدمج التربية المدنية في مشاريعها التنموية، والعمل مع المجتمعات الشعبية لبناء الوعي بالعملية السياسية وحقوق المستفيدين كمواطنين.[107] واستمر تنوع مجالات عمل المنظمات في هذه الفترة لتشمل الثلاث مجالات: المجال التنموي والخيري والحقوقي، كما ظهر المجال البحثي في هذه المرحلة، فقد عملت العديد من المنظمات والجمعيات على تقديم الدعم البحثي في القضايا والملفات المطروحة –هذه المجالات لم تكن بالجديدة على الساحة المصرية فهي استمرار لعمل الجمعيات من قبل– فعلى سبيل المثال كان لمنظمات المجتمع المدني الحقوقية دور في تقديم الدعم القانوني إلى النشطاء والثوار، والدفاع عنهم أمام الجهات القضائية بشكل تطوعي[108]. كما كان لها دور سياسي حيث قامت بعض المنظمات بالتوعية السياسية المطلوبة للمرحلة الانتقالية وتقديم برامج وتدريبات سياسية، كما قامت

[106] Nawara Belal, TWO YEARS OF JANUARY 25 REVOLUTION, social watch report 2014, 2014, https://cutt.ly/vVhrrWY
[107] Catherine E. Herrold, NGO Policy in Pre- and Post-Mubarak Egypt: Effects on NGOs' Roles in Democracy Promotion, Nonprofit Policy Forum journal, 20 June 2015, https://doi.org/10.1515/npf-2014-0034
[108] أيمن عقيل، المنظمات المدنية في مصر، الواقع والدور المنتظر بعد ثورة 25 يناير 2011، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، 22 ديسمبر 2011، https://cutt.ly/LrBTYJ8

بمراقبة المرحلة الانتقالية وتقديم الدعم اللازم إذا تطلب الأمر، والمثال على ذلك، مع بدء عملية الانتخابات البرلمانية قام ما يقرب من 128 جمعية ومنظمة بتقديم طلبات لمراقبة الانتخابات [109].

أما عن الأدوار المجتمعية؛ فدشنت بعض الجمعيات حملات لإشراك المجتمع في القضايا والملفات المختلفة عبر حشد التأييد والتوعية، ومن أمثلة هذه الحملات حملات: "لا للمحاكمات العسكرية" التي نادت بتحويل كل متهم إلى قاضيه الطبيعي وأسفرت هذه الحملات عن قرارات للمجلس العسكري الحاكم في مصر في أعقاب الثورة بوقف إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية.[110] كما نظمت بعض الجمعيات حملات في مختلف مناطق الجمهورية أثناء وبعد الثورة بهدف تقديم مساعدات مادية وعينية إلى المتضررين من الأحداث الثورية وخاصة الأسر التي فقدت عائلها اليومي من أصحاب المهن الحرة، كما اتجهت بعض المنظمات إلى إقامة مشروعات صغيرة توفر دخلًا ثابتًا لبعض الأسر. وقامت بعض المنظمات بتنظيم حملة لتنظيف الشوارع وجمع القمامة وحملات للتبرع بالدم ومبادرات لتنظيم المرور في الشوارع والميادين وحفظ الأمن من خلال لجان شعبية.[111] كما كان للمجتمع المدني دور مهم في توثيق اللحظة الثورية وما تبعها، حيث قامت بعض المنظمات بعمل أرشيف لتلك الفترة وتوثيق يوميات الثورة ورصد ومتابعة الانتهاكات التي حدثت منذ اندلاع الثورة وما تبعها[112].

أما عن التطور الكمي فقد شهدت منظمات المجتمع المدني زيادة من حيث الأعداد وهو ما أوضحته لجنة تقصي الحقائق في قضية التمويل الأجنبي.[113] فقد بلغ عدد الجمعيات الأهلية المسجلة في وزارة التضامن الاجتماعي في عام 2010 نحو 30214 جمعية وفي عام 2012 قرابة 37500 جمعية أهلية، ووصل العدد في عام 2013 إلى نحو 43500 جمعية ومؤسسة أهلية.[114]

---

[109] أيمن عقيل، المرجع السابق.

[110] محمد العجاتي وآخرون، التمويل الأجنبي للمجتمع المدني في مصر بعد ثورة 25 يناير "الواقع والتحديات والمعايير"، منتدى البدائل العربي للدراسات؛ منظمة هيفوس الهولندية؛ منظمة فريدا الإسبانية، 2012، ص 16.

[111] أيمن عقيل، مرجع سابق.

[112] التقرير الوطني حول الفضاء المدني في مصر، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، مرجع سابق.

[113] رانيا حنفي، منظمات المجتمع المدني بين الفتنة والفضيلة، الأهرام، 24 يناير 2012، https://bit.ly/3UmJdaS
للمزيد؛ تقرير لجنة تقصي الحقائق بشأن ما أثير حول التمويل الأجنبي للجمعيات والمنظمات غير الحكومية، منشورات قانونية، https://manshurat.org/node/36899

[114] نجاد البرعي وآخرون، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ص5، https://bit.ly/3qTI0uc
أيضًا؛ آلاء برانيه، في عام المجتمع المدني.. كيف تشارك منظمات المجتمع المدني في مجريات الحوار الوطني؟ المرصد المصري، 30 إبريل 2022، https://bit.ly/3RZKjI0

شكل (1)

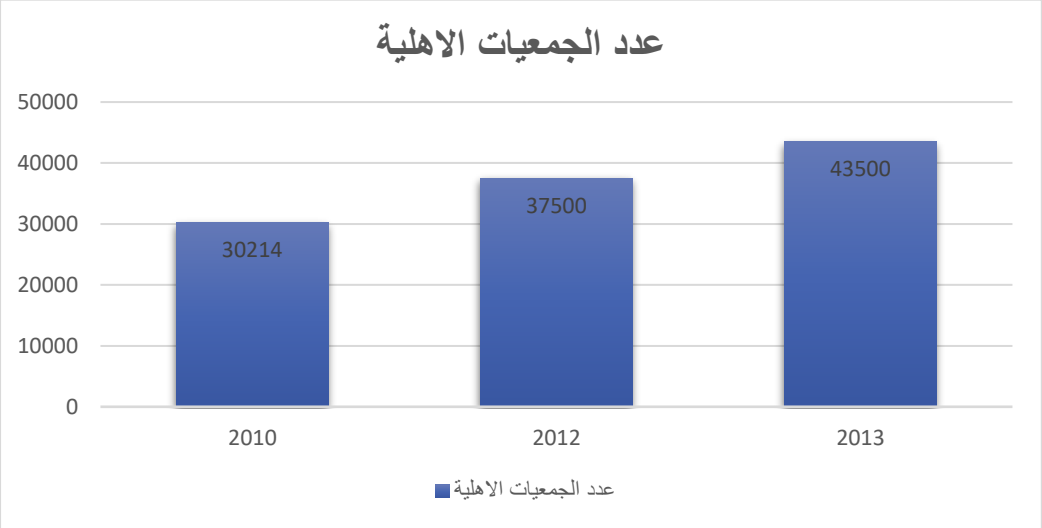

بشكل عام استطاع المجتمع المدني في هذه المرحلة الاستفادة من القدرات والمساحات للمجتمع واستطاع العمل في أكثر من مجال وفي قطاعات مختلفة كما حاول المجتمع المدني في هذه المرحلة بناء قاعدة جماهيرية والتواجد مع المواطنين ونقل المطالب الشعبية إلى صانعي القرار، لذا استطاعت المنظمات في هذه المرحلة أن تكون أحد اللاعبين الأساسيين في مجالات عملها سواء الحقوقي أو التنموي أو الخيري بشكل كبير. فتطورت آليات عمل المنظمات وتطورت نوعيات المخرجات لها أيضًا.

تجدر بنا الإشارة هنا إلى أن أغلبية منظمات المجتمع المدني في مصر هي منظمات خيرية (تقدم خدمات)، والمنظمات الحقوقية والتنموية لا تمثل أكثر من 25% من مجموع 29 ألف جمعية في عام 2010، فمع اندلاع ثورة يناير 2011 لم يكن هناك سوى 60 منظمة تدافع صراحةً عن حقوق الإنسان والحريات.[115] وعلى الرغم من قلة أعداد المنظمات الحقوقية والتنموية فإن هذه المنظمات استطاعت أن تلعب دورًا مهمًا قبل 2011 وفي الفترة من 2012 وحتى 2013، حيث استطاعت هذه المنظمات إصدار العديد من التقارير التي ضغطت على السلطة في المرحلة الانتقالية وما قبل ثورة 25 يناير.

أما عن المرحلة الثانية وهي مرحلة التضييق على عمل منظمات المجتمع المدني في مصر، فقد بدأت هذه المرحلة بخطوات متأنية في عهد الإخوان المسلمين بداية من عام 2013، وشهد هذا العام أيضًا تقديم وزارة التضامن الاجتماعي مشروع قانون جديد ليحل محل القانون رقم 84 لعام 2002، أدى النقاش المجتمعي على هذا القانون إلى رفض منظمات المجتمع المدني لهذا القانون والعمل على قانون بديل وتقديم مقترحات أخرى، واعتبرت منظمات المجتمع المدني هذا القانون أكثر قمعًا.[116] مثلت هذه اللحظات تحولًا فارقًا في العمل الأهلي في مصر فبعد مرحلة من الانفتاح استطاعت منظمات المجتمع المدني العمل بحرية خلالها والتمتع بكافة مساحات العمل، بدأت التضييقات على

[115] Mohamed El agati, Foreign Funding in Egypt after the Revolution, AFA& Hivos& fride, 2013, https://bit.ly/3S1whFC
[116] IBID.

مجالات عملها ومحاولة سيطرة مؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية على العمل الأهلي، وكانت هذه بمثابة بداية لمراحل الإغلاق والعداء بين المؤسسات المختلفة بالدولة ومنظمات المجتمع المدني، ولعل المثال على ذلك تكوين حركة تمرد[117] والتي تكونت بفعل السخط الشعبي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي آنذاك وطالبت الحملة بعزل الرئيس محمد مرسي بعد تجميع مجموعة من التوقيعات في حملة شعبية ودعت هذه الحركة إلى نزول الشعب والاحتجاج حتى تنفيذ مطالبها. فمع نجاح الحملة في جمع التوقيعات بدأت الأجهزة الأمنية في التشبيك والتنسيق مع قيادة الحملة للتخلص من حكم جماعة الإخوان، فرأت في نجاح الحملة في الوصول إلى قطاعات كبيرة من المواطنين قدرتها على أن تكون حليفًا مناسبًا لهم، فحسب تصريح أصدره أحد المؤسسين للحركة، فالتحالف بين الدولة والحركة بدأ بتبادل الزيارات والاتصالات بين مؤسسي الحركة الأكثر شهرة إعلاميًّا وقيادات أمنية واستخباراتية كبيرة وعدت بدعم مالي وأمني يساعد على توسع الحركة ويفتح لها مجالًا أكبر في المجال العام.[118] ولم ينكر المسؤولون الأمنيون هذا التحالف، ففي تصريح آخر أدلى به مسؤول أمني مهم لوكالة رويترز الإخبارية قال: "بالطبع شاركنا وساعدنا الحركة، فنحن مصريون مثلهم تمامًا وكنا نعرف جميعًا أن ظاهرة مرسي ليست الأمثل لمصر، لذلك فكل شخص من موقعه قام بما يمكنه للتخلص من هذا الرجل وجماعته."[119]

ومع الإطاحة بالإخوان المسلمين بعد ثورة 30 من يونيو/حزيران 2013، اختلف السياق السياسي والاجتماعي في مصر، حيث زادت حدة الأزمات الاقتصادية، وتدهور الوضع الاقتصادي أدى إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة وتراجع معدلات النمو وارتفاع الدَّين العام، حيث أشارت إحصاءات البنك المركزي إلى ارتفاع الدَّين العام خلال فترة حكم الإخوان بنحو 23.36% بعدما سجل مستوى 1527.38 مليار جنيه مقارنة بفترة المقارنة في عام 2012 والتى كانت مستويات الدَّين عند 1238.11 مليار جنيه، كما زادت نسبة الدَّين العام المحلي إلى الناتج المحلي بنحو 10%، بعد أن ارتفعت من 79% إلى نحو 89%، إلى جانب استمرار تآكل الاحتياطي النقدي من الدولار لدى البنك المركزي فوصل إلى نحو 14.93 مليار دولار بدلًا من 15.53 مليار دولار بنسبة انخفاض قدرها 3.8%.[120] أدى التدهور الاقتصادي إلى سوء الأوضاع المعيشية والاجتماعية. في أعقاب ثورة 30 يونيو/حزيران تم تعطيل العمل بدستور 2012، وتم إصدار دستور جديد شاركت منظمات المجتمع المدني والخبراء والناشطون في كتابته حيث ضمت لجنة الخمسين ممثلين للأزهر الشريف والكنائس الأرثوذكسية والكاثوليكية والإنجيلية والشباب والاتحادات والنقابات، والقوى السياسية، والقوات المسلحة، والشرطة.[121]

شهدت الفترة ما بعد 2014 حالة من حالات التضييق المستمر على عمل المجتمع المدني والحراك والتغير في مصر، وتشير العديد من الدراسات إلى هذه الفترة على أنها شهدت انتكاسة كبيرة في مساحة الحريات نتيجة فرض سياسات أمنية قمعية، وحصار المجال العام، كما شهد المجتمع خلال هذه الفترة حالة من الاستقطاب والانقسام التي هيمنت على الساحة السياسية وأثرت على المجال العام والمجتمعي – خاصة بعد فض اعتصاميّ مؤيدي الرئيس محمد مرسي في 14 من أغسطس 2013، وسقوط عدد كبير من الضحايا الذين قتلوا في ذلك اليوم– وفي ظل هذه الظروف من انتشار الانقسامات وخفوت الحراك انغلق المجال العام والسياسي ونجحت المؤسسات الأمنية والدوائر

---

[117] حركة تمرد هي حركة شبابية اجتماعية تكونت من أعضاء سابقين بحركة كفاية ومشاركين فاعلين في أحداث الثورة في 2011، تمحورت فكرتها حول جمع عدد كبير من التوقيعات لعزل الرئيس محمد مرسي وبدأت الحركة تدريجيًّا تجمع أعضاء ومتضامنين وتدريجيًّا زادت شهرتها إعلاميًّا وشعبيًّا.

[118] Neil Ketchley How Egypt's generals used street protests to stage a coup, Washington post, 3 July 2017, https://wapo.st/3dwuLMS

[119] Asmaa alsharif, Yasmine Hafez, "the real force behind Egypt's revolution of the State," 10/10/2013 http://is.gd/fSMcfW

[120] ثورة 30 يونيو، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، https://bit.ly/3RZUwnP

[121] محمد فؤاد، "قرار جمهوري بتشكيل لجنة الخمسين لإعداد الدستور"، جريدة الأهرام، 2013/9/2، متاح على: http://goo.gl/obw5v5

الإعلامية الموالية للدولة في خلق تأطير مضادcounter framing يعمل على تشويه دعوات الحراك السياسي والاجتماعي التي لا تروق لها أو لا تتفق مع سياساتها وهو ما أثر على تجاوب عموم المصريين للمشاركة وكان أحد أسباب خفوتها لاحقًا.[122] فبعد الانتهاء من عملية كتابة الدستور الذي حمل أملًا كبيرًا لمؤسسات المجتمع المدني سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى المواد التي تختص بعمل المؤسسات الأهلية، عادت الهجمة من جديد على المجتمع المدني سواء قانونيًا أو أمنيًا وكذلك عبر حملات تشويه إعلامي واسعة، شملت الأحزاب السياسية الجديدة وقيادتها، ومنظمات المجتمع المدني وناشطيه، والنقابات المستقلة وقادتها. كما صدرت العديد من القوانين التي عملت على إغلاق المجال العام، ومن ضمنها قانون الإرهاب رقم 94 لسنة 2015[123] وتعديلاته بموجب قانون رقم 15 لسنة 2020[124]، وقانون الكيانات الإرهابية رقم 5 لعام 2013[125] وتعديلاته بقانون رقم 14 لسنة 2020[126]، وقانون تنظيم الجمعيات الأهلية رقم 70 لعام 2017 وتعديلاته بقانون 149 لعام 2019، وقانون تنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية رقم 107 لسنة 2013[127] وتعديلاته الصادرة في مايو/أيار 2017، والعمل بقانون الطوارئ الذي بدأ في إبريل/نيسان 2017 وانتهى في أكتوبر/تشرين الأول 2021.

ورغم ذلك فإن هناك بعض حالات الحراك التي شهدناها في هذه المرحلة وحتى عام 2019 وتم فيها اختراق قيود المؤسسات الأمنية في إغلاق المجال العام والسياسي. ومنها تظاهرات تيران وصنافير في عام 2016، وحراك داخل نقابتي الأطباء والصحفيين للدفاع عن أعضائهم في فبراير/شباط 2016 على إثر اعتداء أحد أمناء الشرطة على الأطباء العاملين في أحد المستشفيات العامة بالقاهرة (مستشفى المطرية العام).[128] كما بدأت موجة من الاحتجاجات السلمية في سبتمبر/أيلول 2019 بعد دعوة المقاول محمد علي إلى التظاهر على وسائل التواصل الاجتماعي عقب إذاعته مقاطع فيديو تفضح عمليات فساد تتورط فيها السلطات بإنفاق المال العام على بناء القصور الفخمة بينما يعاني المواطنون من الفقر.[129] وتعاملت القوات الأمنية بإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع لتفريق تجمعات المحتجين في ميدان التحرير وميادين أخرى، واعتقلت أعدادًا كبيرة من المتظاهرين.[130] وقامت قوات الأمن بالإفراج عن عدد كبير من المتظاهرين دون عرضهم على النيابة في حين تم عرض الكثير على النيابة والتي قدرت أعدادهم وفقًا لمحامين بالمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى 370 شخصًا مثلوا أمام النيابة، وتم حبس 200 منهم لمدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات، في حين تلقى المركز بلاغات باختفاء وتوقيف أكثر من 500 شخص.[131]

في هذه المرحلة تعرضت الحكومة المصرية لانتقادات داخليًا وخارجيًا نتيجة إغلاق المجال العام السياسي والاجتماعي وتضييق الخناق على العمل الأهلي والمدني، واستخدام القانون في تضييق العمل على منظمات العمل الأهلي وإغلاق المساحات خاصة بعد قانون الجمعيات الأهلية رقم 70 لعام 2017، هذه الضغوط ساعدت في فتح بعض المساحات لعمل منظمات المجتمع المدني في بعض اللحظات، وكان

---

[122] يس محمد، أحمد عبد الحميد حسين، حراك ينخر في جدار الصمت: حالة الحراك الاجتماعي والسياسي في مصر بعد يونيو 2013، منتدى البدائل العربي للدراسات، 20 يناير 2017، https://cutt.ly/WXEXAnS

[123] إصدار قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015، منشورات قانونية، https://cutt.ly/OVjfZ2D

[124] تعديل بعض أحكام قانون مكافحة الإرهاب بالقانون 15 لسنة 2020، منشورات قانونية، https://cutt.ly/QVjfISl

[125] قانون رقم 8 لسنة 2015 بتنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين، منشورات قانونية، https://manshurat.org/node/6579

[126] تعديل بعض أحكام قانون تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين بالقانون 14 لسنة 2020، منشورات قانونية، https://cutt.ly/zVjgmkM

[127] قانون تنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية رقم 107 لسنة 2013، منشورات قانونية، https://cutt.ly/sVjgMVB

[128] المرجع السابق.

[129] مظاهرات تطالب برحيل السيسي في مصر: شرارة ثورة جديدة أم زوبعة في فنجان؟ BBC، 21 سبتمبر 2019، https://cutt.ly/UtcPm6P

[130] مصر: مظاهرات 20 سبتمبر ضد السيسي كسرت حاجز الخوف، مونت كارلو الدولية، 21 سبتمبر 2019، https://cutt.ly/ttcPR93

[131] مظاهرات مصر: ناشطون يفيدون باختفاء وتوقيف أكثر من 500 شخص وترامب يؤكد دعمه للسيسي، BBC، 23 سبتمبر 2019، https://cutt.ly/OtcAX3L

منها صدور تعديلات قانون المجتمع المدني الجديد رقم 149 لعام 2019 والإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين وإصدار الإستراتيجية القومية لحقوق الإنسان وإعلان عام 2022 عامًا للمجتمع المدني، والانتقال إلى حالة من حالات المهادنة مع منظمات المجتمع المدني.

بشكل عام مثلت هذه المرحلة حالة من حالات المواجهة بين منظمات المجتمع المدني والدولة، فلجأت الدولة إلى التضييق على عمل منظمات المجتمع المدني والحد من فعاليتها بعدة طرق واستخدمت السياق القانوني والسياسي وحالة الاضطراب الداخلية لمحاربة الإرهاب في مواجهة منظمات المجتمع المدني. فهاجمت الدولة العمل الحقوقي والتنموي من قبل المنظمات، كما لم تسمح إلا بالعمل الخيري، وانحصر العمل المدني في المؤسسات الاجتماعية، فشهدت المنظمات الحقوقية تراجعًا كبيرًا على مستوى تحركاتها وأدوارها وخصوصًا مع اشتداد القبضة الأمنية على أنشطتها، وملاحقة ناشطيها وإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم على ذمة قضايا متعلقة بالتمويل وتهديد أمن الدولة والانضمام إلى جمعيات محظورة. ومع إقرار قانون الجمعيات الأهلية 2017 والمعدل في 2019 تم فرض قيود جديدة على الجمعيات من حيث التأسيس والإشهار والحل والتمويل والتدخل الحكومي في عملها. وبدأت المنظمات في خلق مساحات "افتراضية" عبر الفضاء الإلكتروني لتتمكن من الاستمرار، ومجموعات أخرى فضلت العمل من الخارج، وظلت مجموعة قليلة تعمل على الأرض في مساحات محصورة وتحت التهديد الدائم.

أما عن المرحلة الأخيرة فهي المرحلة الحالية والتي بدأت مع الضغوط الدولية على الدولة للسماح بالعمل الأهلي، فتراجعت الدولة عن قانون 70 لعام 2017 بقانون جديد هو القانون 149 لعام 2019، ثم حاولت الدولة التملص من هذه الضغوط، فنشطت من جديد لإصدار اللائحة التنفيذية لقانون العمل الأهلي في يناير 2021 بعد تأخر عامين، وفي نهاية عام 2021 تم إصدار الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وفي بداية عام 2022 تم إعلان عام 2022 عام المجتمع المدني، وأيضًا في إبريل/نيسان 2022 أثناء إفطار الأسرة المصرية أصدر الرئيس السيسي أمرًا بتكليف إدارة المؤتمر الوطني للشباب بإدارة حوار سياسي مع كل القوى بدون استثناء ولا تمييز، ورفع مخرجات هذا الحوار إلى رئيس الجمهورية شخصيًا، هذا إلى جانب إعادة تفعيل عمل لجنة العفو الرئاسي، وتوسيع قاعدة عملها بالتعاون مع الأجهزة المختصة ومنظمات المجتمع المدني.[132] نبأت هذه التطورات بشيء من التفاؤل حول العلاقة التي قد تتبناها الدولة مع مؤسسات المجتمع المدني وإمكانية فتح بعض المساحات الجديدة لعمل الجمعيات الأهلية.

ثانيًا: السياق القانوني لعمل المجتمع المدني في مصر في الفترة من 2011 إلى 2022

شهدت الفترة من 2011 إلى 2022 عدم استقرار في الإطار القانوني الحاكم للمجتمع المدني المصري، فشهدت هذه الفترة 3 قوانين لحكم الجمعيات الأهلية، فاستمر العمل بقانون الجمعيات الأهلية رقم 84 لعام 2002 بعد الثورة على الرغم من حشد منظمات المجتمع المدني من أجل إصدار قانون جديد والعمل على تقديم عدد من مشروعات القانون من أجل طرح بدائل لقانون رقم 84 لعام 2002، لأنه لا يتناسب مع سياق عمل المنظمات ما بعد ثورة 25 يناير، إلا أن نتيجة للزخم السياسي وكثرة الموضوعات المطروحة على الساحة في ذلك الوقت، استمر العمل بالقانون ولم تتمكن الجمعيات من تغييره حتى عام 2017 على الرغم من طرح العديد من مشروعات القوانين طوال تلك الفترة.

[132] محمد السيد، كيف تشارك منظمات المجتمع المدني في مجريات الحوار الوطني؟ دراسة تكشف، اليوم السابع، 30 إبريل 2022، https://cutt.ly/HGXjODj

شكل (2)

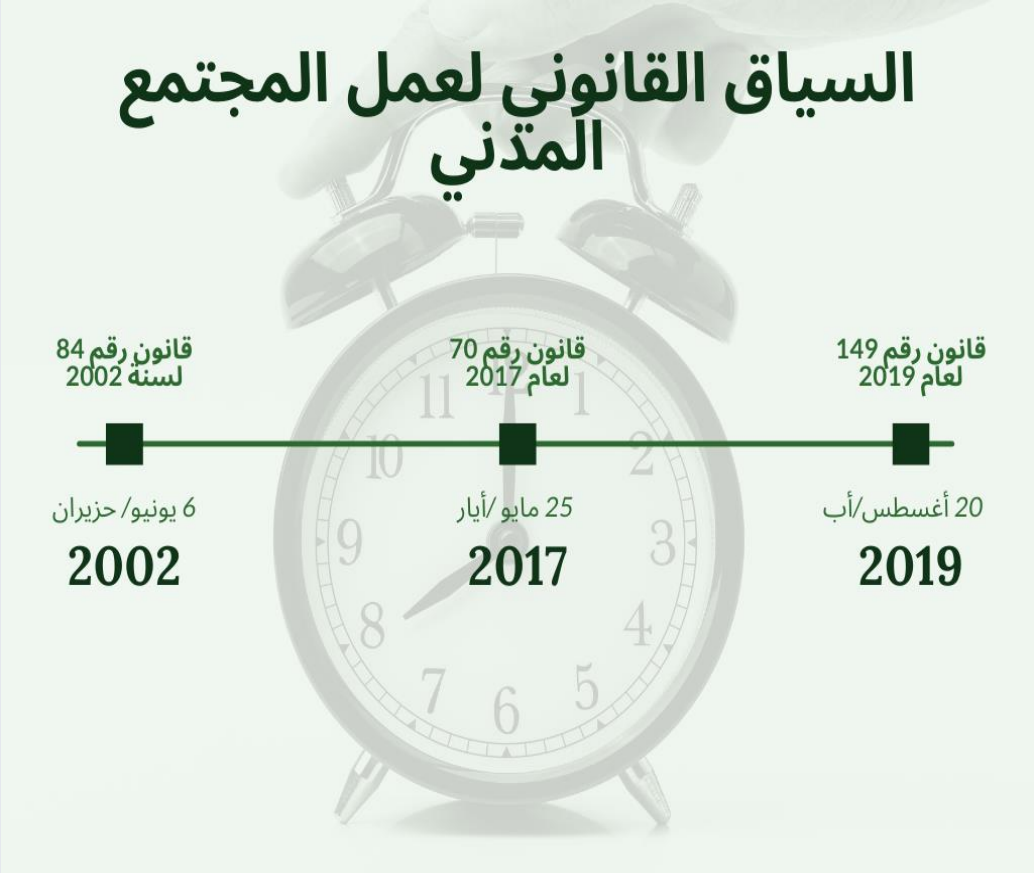

قامت فلسفة القانون رقم 84 لعام2002 على مبدأ تبعية المجتمع المدني للسلطة التنفيذية من خلال جهاته الإدارية،[133] فرسخ هذا القانون من السلطة شبه المطلقة لوزارة التضامن الاجتماعي، كما شدد من العقوبات على أنشطة المجتمع المدني، هذا إلى جانب غموض بعض المصطلحات وعدم وضوحها.[134] وطوال الفترة من ثورة يناير/كانون الثاني 2011 وحتى إصدار القانون رقم 70 لسنة 2017 كان هناك نقاش وجدل مجتمعي حول ضرورة تعديل القانون الحاكم لعمل منظمات المجتمع المدني.[135] حيث طرح موضوع تعديل القانون على برلمان 2012 ورفضت لجنة حقوق الإنسان القانون المقدم من الحكومة، وفي عهد مرسي تجددت النقاشات حول مسودات للقانون، ورغم جديتها وإحاطتها بسياق سياسي تعددي نوعًا ما فإن النص النهائي لمشروع القانون لم يغير كثيرًا الفلسفة السائدة وهي تبعية المجتمع المدني للدولة، بل زاد عليه إقحام لجهات أمنية في شكل لجنة تراقب عمل المجتمع المدني، كما كان بالقانون بعض النصوص التي تمنح جماعة الإخوان المسلمين استثناءات.[136] ولم يصدر هذا القانون تحت ضغط منظمات المجتمع المدني والقوى المدنية. وعقب سقوط نظام الإخوان المسلمين

[133] للمزيد حول القانون، أحمد عبد الوهاب، دراسة تحليلية لقانون المجتمع المدني رقم 84 لسنة 2002 قانون المنظمات غير الحكومية، المركز المصري لدراسات السياسيات العامة، https://cutt.ly/3w7ZneY

[134] Mohamed El agati, Foreign Funding in Egypt after the Revolution, p.2, ibid.

[135] محمد العجاتي، تعديل قانون الجمعيات (توصيات للتحول الديمقراطي في مصر)، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، فبراير 2012، https://is.gd/9jVp7M

[136] محمد العجاتي، مشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية 2013. نموذج لقوانين القمع وإعادة إنتاج النظم السلطوية، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، فبراير 2013، https://is.gd/KPh7jU

في يونيو 2013 ثار الجدل من جديد حول المجتمع المدني، ولكن هذه المرة فيما يخص البنود الخاصة به في الدستور، وأصبح وجود المجتمع المدني في مصر معترفًا به في دستور 2014 بموجب المواد 75 و76 و77 من الدستور، مما يمكن المواطنين من تكوين المنظمات غير الحكومية سواء كانت جمعيات ومؤسسات أهلية أو اتحادات ونقابات مهنية وعمالية تتمتع بالحرية والاستقلالية في إدارة شؤونها مع تأكيد هذه المواد على ألا يجوز حل هذه المؤسسات والجمعيات والاتحادات والنقابات إلا بحكم قضائي.[137] بالإضافة إلى المواد من 75 وحتى 77، فالدستور أصبح يعترف بالمساهمة الأوسع التي قد يقوم بها المجتمع المدني في الحياة العامة المصرية في عدة مواد تتعلق بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[138]

وفي عام 2013 طرحت العديد من المقترحات لتعديل قانون المجتمع المدني، كانت البداية مع القانون المقدم من الحكومة من قبل وزارة التضامن الاجتماعي، ومع رفض المجتمع المدني للقانون تم تقديم 7 مشاريع لقوانين أخرى (اثنان من قبل الوزارات، واثنان من قبل منظمات المجتمع المدني، وثلاث مسودات أقدم تم اقتراحها من قبل مختلف أصحاب المصلحة بين عامي 2005 و2010).[139] وفي النصف الثاني من عام 2013 طرح وزير التضامن الاجتماعي أحمد البرعي مشروع قانون متميز للجمعيات الأهلية[140] نظر إليه البعض باعتباره الأفضل، إذ قدمته الوزارة بعد استشارة جمعيات أهلية عديدة كما تم عرضه على المفوضية السامية لحقوق الإنسان.[141] ويرى البعض أن هذا القانون كان كفيلًا بأن يمثل أولى الخطوات في طريق معالجة جيدة وموضوعية لإشكاليات العمل الأهلي في مصر. ورغم ذلك فإن هذا القانون لم تتح له الفرصة لإقراره، ويرجع البعض السبب في ذلك إلى استخدام النظام مسودة القانون للحصول على التأييد الدولي وللتأكيد على السير على طريق الديمقراطية بعد ثورة 30 يونيو،[142] ووفقًا لهذا المقترح فإن تأسيس الجمعيات يكون بالإخطار المسبق وحلها بحكم قضائي، كما قلل القانون في التدخلات التي أتاحها قانون 84 لعام 2002 للجهات الإدارية على عمل الجمعيات الأهلية، هذا إلى جانب إتاحة عمل الجمعيات في كافة المجالات التنموية والحقوقية والخيرية بدون الترويج لقضايا سياسية أو حزبية. أما عن تمويل المنظمات، فسيكون دور الجهة الإدارية هو متابعة التمويل وبتغيير نظرية الرقابة السابقة لدخول الأموال للجمعيات وأن تعمل الجهة الإدارية على تسهيل دخولها وأن تكون الرقابة لاحقة بمعنى متابعة ومراقبة عمليات صرف أموال التمويل على المشروعات نفسها وأنه في حالة ثبوت صرف أموال التمويل على اتجاهات مخالفة لقانون الجمعيات الأهلية يحال ملف الجمعية إلى القضاء.

تفاجأت منظمات المجتمع المدني مع تغيير وزير التضامن أحمد برعي وتولي غادة والي وزارة التضامن بسحبها مسودة القانون التي أرسلت سابقًا إلى مجلس الوزراء، معللة ذلك بأن قادة الوزارة لا يعلمون شيئًا عما تحتويه تلك المسودات. فقدمت مجموعة من منظمات المجتمع المدني مذكرة احتجاج، وفي يونيو/حزيران 2014 قدمت وزيرة التضامن الاجتماعي مسودة قانون جديد وتلقت عدد من الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني دعوة من الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية تحت رعاية وزيرة التضامن الاجتماعي لحضور حوار مجتمعي حول مشروع قانون جديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية في 26 يونيو 2014 بمقر وزارة التضامن الاجتماعي. واعترضت بعض منظمات المجتمع

---

137 انظر دستور جمهورية مصر العربية 2014، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، http://www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%202014.pdf

138 آدم سيجان ومحمد العجاتي ونوران أحمد، البرلمان المصري وعلاقته مع منظمات المجتمع المدني: تحديات وحلول بديلة، منتدى البدائل العربي، القاهرة، مايو 2016، https://is.gd/3BAfU0

139 العلاقة بين الدولة والمنظمات الحقوقية في مصر: إشكالية في الثقافة السياسية أم أزمة بنيوية؟ مبادرة الإصلاح العربي، 2 مارس 2018، https://bit.ly/3dqfYU1

140 مسودة مشروع القانون المقدم، https://bit.ly/3qQJkho

141 مصر: التقرير الوطني، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2020، https://cutt.ly/fXzZGKK

142 العلاقة بين الدولة والمنظمات الحقوقية في مصر: إشكالية في الثقافة السياسية أم أزمة بنيوية؟ مرجع سابق.

المدني على هذا المقترح ووجدت أنه إعادة إنتاج لأكثر قانون قمعًا وهو قانون رقم 32 لعام 1964.[143] وكانت أهم الاعتراضات على هذا القانون:

1. نصَّ مشروع القانون على إنشاء لجنة تنسيقية تتكون من 8 جهات حكومية من بينهم ممثل عن وزارة الداخلية وممثل عن هيئة الأمن القومي، تختص هذه اللجنة بالتحكم في نشاط الجمعيات الأهلية عن طريق التحكم في تمويلها (رفضًا وقبولًا).
2. انتهاك الدستور حيث تحايل مشروع القانون على المادة 75 والتي تضمن للمواطنين حرية تكوين الجمعيات وإكسابها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار، لكن أعطى المشروع المنظمات اكتساب الصفة الاعتبارية خلال 60 يومًا من تاريخ الإخطار، وأعطى للجهة الإدارية الحق في الاعتراض على إنشاء الجمعية خلال تلك الفترة.
3. استخدم مشروع القانون مصطلحات فضفاضة كما هو الحال في قانون 84 لعام 2002، فعلى سبيل المثال نص المشروع على أنه يحظر أن يكون من بين أغراض الجمعيات ممارسة نشاط "يهدد الوحدة الوطنية أو يخالف النظام العام أو الآداب" وهي المصطلحات التي طالما انتقدتها المنظمات المصرية في القانون رقم 84 لعام 2002. كما حظر مشروع القانون على الجمعيات ممارسة نشاط سياسي، دون أن يحدد ما هو المقصود بالنشاط السياسي.
4. كما حظر عمل بعض الأنشطة الأساسية التي تمس عمل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني كإجراء بحوث ميدانية أو استطلاعات رأي دون أخذ موافقة الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.
5. التشديد على العقوبات سواء بالحبس أو الغرامة المالية لمن يخالف القانون. فنص مشروع القانون على عقوبات سالبة للحرية وغرامات مالية عالية على من يخالف أحكامه.
6. حظر مشروع القانون بشكل قاطع الحصول على تمويل أجنبي من شخص مصري أو أجنبي أو من جهة أجنبية أو من يمثلها في الداخل أو أن ترسل أموال أيًّا كانت طبيعتها إلا بعد الحصول على تصريح من اللجنة التنسيقية، أو مرور 60 يومًا دون اعتراض تلك اللجنة. ولم توضح المادة أي أساس قانوني يمكن للجنة أن تعترض عليه.
7. عرقل مشروع القانون حق الجمعية في التعاون أو الانتساب إلى جمعية أو منظمة أو هيئة أجنبية دون إخطار وزارة التضامن الاجتماعي وعدم اعتراض الأخيرة على هذا الانتساب أو الانضمام خلال مدة 60 يومًا.
8. سمح مشروع القانون للجهة الإدارية بالتدخل في شؤون الجمعيات، فقد سمح مشروع القانون للجهة الإدارية بالاعتراض على قرارات الجمعية، وإلغائها، كما سمح لها بالاعتراض على أحد المتقدمين/المتقدمات إلى عضوية مجلس الإدارة، واستبعاده من الترشيح، كما أعطى للجهة الإدارية مسوغًا لوقف أحد أنشطة الجمعية أو نشاط الجمعية ككل بقرار إداري حتى يتم الفصل في المحكمة.

[143] مشروع قانون للجمعيات الأهلية يخضعها لسيطرة الحكومة والأجهزة الأمنية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 9 يوليو 2014، https://bit.ly/3f1aLSV

تقدم عدد من البرلمانيين الموالين للدولة باقتراح مشروع قانون آخر بعد العديد من المسودات التي طرحت من جانب وزارة التضامن الاجتماعي، وافق عليه مجلس النواب في 29 نوفمبر 2016، وهو قانون رقم 70 لسنة 2017.[144] والذي وصف بأنه الأكثر قمعًا في تاريخ مصر[145].

وقد تمثلت أهم إشكاليات القانون في:[146]

1. تدخل جهات غير معنية في القانون، فاستحدث القانون ما يسمى بـ "اللجنة التنسيقية"[147] وهذا مثل ما رأينا في مسودة للقانون في عهد غادة والي.
2. تحجيم أنشطة الجمعيات وحصرها في نوعين، فقد نص القانون على ميادين التنمية والرعاية الاجتماعية لتحقيق أهداف تنموية وتوعية حقوقية وقانونية ودستورية، ما يعني أن الأنشطة التي تتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان لا يذكرها القانون ضمن أنشطة الجمعيات الأهلية، ويعني أن القانون سوف يجبر المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان على التحول إلى أشكال أخرى بديلة من الجمعيات، مثل شركات المحاماة.
3. تعسف ومبالغة في الاشتراطات المالية لتأسيس الجمعية، فمن الشروط التي تضمنها القانون والتي تنم عن تعسف ومبالغة شديدين تجاه عمل المنظمات الأهلية اشتراط القانون لتأسيس مؤسسة أهلية سداد رسم لا يتجاوز عشرة آلاف جنيه مقابل قيد نظام الجمعية في السجل الخاص بالجهة الإدارية، كما نصت المادة 8 من القانون، وهو مبلغ قد يكون عائقًا أمام الكثير من المبادرات، فعلى سبيل المثال المؤسسات الناشئة عن مبادرات للمناطق المحرومة، لن تستطيع أن توفر تلك الأموال.
4. التشدد في شروط الانضمام إلى الجمعية أو المؤسسة؛ فوفقًا للمادة 4 من القانون فإنه (يشترط في عضو الجمعية المؤسس أو عضو مجلس الأمناء أو عضو مجلس الإدارة بحسب الأحوال أن يكون متمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية، ولم يصدر ضده حكم نهائي بعقوبة جنائية أو مقيدة للحرية في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن رد إليه اعتباره)، فتعتبر هذه المادة تعسفًا في اختيار الأعضاء حيث من حق المسجون السياسي السابق أو مسجون الرأي تأسيس جمعية أهلية.
5. سيطرة الجهات الحكومية على الجمعيات، زاد القانون من تدخل الجهات الحكومية في شؤون الجمعيات، ومنها فتح فروع للجمعيات حيث تنص المادة 21 على: "لا يجوز للجمعية فتح مقرات أو مكاتب تابعة لها في أيٍّ من محافظات الجمهورية تخضع لإشرافها

---

[144] لمزيد من المعلومات حول هذا القانون راجع: قانون الجمعيات الأهلية... عصف لحرية التنظيم، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، 17 نوفمبر 2016، https://cutt.ly/Nw6t08X
محمد العجاتي، قراءة في قانون الجمعيات الأهلية: إجهاض جديد لمحاولات الإصلاح، مجلة الديمقراطية، عدد 65 مجلد 17، يناير 2017.
محمد العجاتي، قراءة في مشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، 7 نوفمبر 2016، https://cutt.ly/vw6y9kK
نص قانون 70 لسنة 2017، https://cutt.ly/hw6uvwh
محمد العجاتي، المجتمع المدني في المنطقة العربية.. نحو إطار تشريعي ديمقراطي، منتدى البدائل العربي للدراسات، نوفمبر 2013، https://cutt.ly/kw6u7WW
أيمن عبد الوهاب، قانون الجمعيات الأهلية والرؤية الغائبة، مجلة قضايا برلمانية، العدد 55، ديسمبر 2016، ص7-14.

[145] محمد العجاتي، العلاقة بين الدولة والمنظمات الحقوقية في مصر: إشكالية في الثقافة السياسية أم أزمة بنيوية؟ مبادرة الإصلاح العربي، مارس 2018، ص17-18، https://bit.ly/2N3AUSn

[146] قانون الجمعيات الأهلية .... عصف لحرية التنظيم، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، 17 نوفمبر 2016، https://cutt.ly/Nw6t08X
محمد العجاتي، قراءة في قانون الجمعيات الأهلية: إجهاض جديد لمحاولات الإصلاح، مجلة الديمقراطية، عدد 65 مجلد 17، يناير 2017.
محمد العجاتي، قراءة في مشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، 7 نوفمبر 2016، https://cutt.ly/vw6y9kK
نص قانون 70 لسنة 2017، https://cutt.ly/hw6uvwh
محمد العجاتي، المجتمع المدني في المنطقة العربية.. نحو إطار تشريعي ديمقراطي، منتدى البدائل العربي للدراسات، نوفمبر2013، https://cutt.ly/kw6u7WW
أيمن عبد الوهاب، قانون الجمعيات الأهلية والرؤية الغائبة، مجلة قضايا برلمانية، العدد 55، ديسمبر 2016، ص7-14.

[147] وهي وفق التعريف: "لجنة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس الوزراء للبت في كل ما يتعلق بعمل المنظمات الأجنبية غير الحكومية والاتحادات النوعية والإقليمية الأجنبية العاملة في مصر والتمويل الأجنبي للجمعيات والمؤسسات الأهلية المصرية"، وتتكون من ممثل عن كل من وزارة الخارجية، وزارة العدل، نائب لرئيس مجلس الدولة، وزارة الداخلية، وزارة التعاون الدولي، وزارة التضامن الاجتماعي، هيئة الأمن القومي والبنك المركزي.

المباشر، لممارسة وتنفيذ أنشطتها المختلفة بخلاف مقرها الرئيسي إلا بعد موافقة كتابية مسبقة من الوزير المختص أو من يفوضه موضحًا فيها عنوان هذا المقر والنشاط المستهدف والمدير المسؤول عنه والعاملين فيه" وهو ما يقيد من قدرة الجمعيات على فتح مقرات فرعية لها والتوسع في عملها إذا تطلب الأمر هذا.

6. كما يسمح القانون للجهة الإدارية بالتدخل في الشأن الداخلي والتنظيمي للجمعيات والمؤسسات الأهلية، فوفقًا للمادة 2: "يكون لكل شخص طبيعي أو معنوي حق الانضمام إليها أو الانسحاب منها وفقًا لأحكام هذا القانون"، وهو أمر يجب أن يتركه القانون لكل جمعية وفقًا للوائح الداخلية فيها وظروفها وأنشطتها واهتماماتها ووفقًا لرغبات الأفراد. كما نصت المادة 9 على: ".. إذا تبين للجهة الإدارية خلال مدة 60 يوم عمل من تاريخ الإخطار أن من بين أغراض الجمعية نشاطًا محظورًا وفق قانون العقوبات أو أي قانون آخر أو أن بيانات أو ملحقات الإخطار غير مستوفاة، أوقفت القيد بقرار مسبب يخطر به ممثل جماعة المؤسسين بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول. وفي هذه الحالة لممثل جماعة المؤسسين تصويب الخطأ أو استيفاء البيانات أو الطعن على هذا القرار أمام المحكمة المختصة خلال ستين يوم عمل من تاريخ إخطاره" ويتضح هنا العبء الذي يوضع على عاتق الجمعية أو المؤسسة التي ترغب في العمل الأهلي وترفضها الدولة باللجوء إلى القضاء لإثبات أن نشاطه غير محظور رغم أن الأصل في القانون هو الإباحة وليس العكس.
7. هذا بالإضافة إلى أنه يجب الحصول على موافقة الجهة الإدارية قبل جمع التبرعات بثلاثين يوم عمل، وهو شرط تعسفي يعرقل من عمل المؤسسات والجمعيات، فهو تقييد لعمل الجمعية بالحصول على موافقة الجهة الإدارية. وتنص المادة 37 على: ".. على أن ينعقد مجلس الإدارة مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وفى حال تغيب العضو أكثر من نصف عدد جلسات المجلس المنعقدة خلال عام، أُعتبر مستقيلًا ويخطر بذلك بخطاب مسجل بعلم الوصول" وهو تدخل في الشؤون الداخلية لعمل المنظمة حيث تعتبر تفاصيل عمل خاصة بكل جمعية أو منظمة لتنظيم شؤونها.
8. تعارض بعض المواد مع الدستور؛ ومن ضمن هذه المواد المادة 3 والتي تنص على: "يشترط لإنشاء الجمعية أن يكون لها نظام أساسي مكتوب يتفق مع نموذج النظام الأساسي الذي تحدده اللائحة التنفيذية، وموقع عليه من جميع المؤسسين، وأن تتخذ لمركز إدارتها في جمهورية مصر العربية مقرًا مستقلًا عن باقي الجمعيات والأشخاص الأخرى، وأن يكون ملائمًا لممارسة نشاطها" وهو ما يتعارض مع المادة 75 من الدستور التي تنص على حرية عمل المنظمات والجمعيات. هذا إلى جانب المادة 19 والتي تنص على: "يجوز للجمعية أن تتعاون أو تنضم أو تنتسب أو تشارك في ممارسة نشاط أهلي لا يتنافى مع أغراضها مع جمعية، أو هيئة، أو منظمة محلية، أو أجنبية بشرط الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية بناء على طلب يقدم بذلك" وهو بعد غير دستوري .
9. استخدام مصطلحات فضفاضة وغير محددة وغير واضحة، فتنص المادة 1 في تعريف العمل الأهلي: "كل عمل لا يهدف إلى الربح، ويُمارس بغرض تنمية المجتمع في إحدى المجالات المحددة بالنظام الأساسي لأحد الكيانات"، وهناك بعض الجهات المانحة التي تطلب في شروطها أن تكون الجمعية لديها فائض لا يقل عن عشرة آلاف جنيه ومن هذه الجهات الصندوق الاجتماعي. أما المادة 27 والتي تنص على: ".. وتخضع لرقابة الجهة الإدارية أي أنشطة تمارسها أشخاص

اعتبارية أخرى تدخل ضمن أغراض وميادين عمل الجمعيات أيًّا كان شكلها القانوني ولو لم تتخذ إجراءات التأسيس وفقًا لأحكام هذا القانون" وهو تناقض مع نص المادة 4 والتي حظرت العمل الأهلي على أي شكل لا يتخذ شكل الجمعيات الأهلية، ولكن جاءت الفقرة الثانية من المادة السابعة والعشرين لتخضع هذه الكيانات –التي تعد بموجب المادة الرابعة غير شرعية– لرقابة جهة الإدارية.

10. التشدد في العقوبات؛ فجاءت المواد 87 و88 تعاقب بعقوبات سالبة للحرية وهي عقوبات مبالغ فيها، كما أنه لا يجوز فرض عقوبات سالبة على مخالفات في العمل الأهلي، حيث نص القانون على عقوبات تصل إلى خمس سنوات وذلك للعاملين في العمل الأهلي وهي عقوبات تمثل دعوة إلى العزوف عن المشاركة في العمل الأهلي.

اعترضت كثير من منظمات المجتمع المدني المصرية والأجنبية على هذا القانون، وأصدرت بيانات متعددة تدين القانون وذكرت أن القانون لا يحتاج إلى تعديلات هنا أو هناك، ولا يحتاج إلى لائحة تنفيذية بغرض تحسينه، وإنما يجب إلغاؤه لقيامه على فلسفة تعادي العمل المدني، وتجعله تابعًا تمامًا للدولة، بل تعتبره خطرًا قوميًّا يحتاج إلى جهاز أمني ذي سلطات مطلقة يتابع شؤونه، وتهدد العاملين فيه بعقوبات حبس تصل إلى 5 سنوات وغرامات مالية طائلة، فيقضي القانون على العمل الأهلي الحقوقي والخيري والتنموي في أكثر أوقات مصر احتياجًا إليه بعد تحرير سعر صرف الجنيه المصري، وزيادة أسعار السلع والخدمات على المواطنين، وارتفاع وتيرة الإرهاب وثقافة العنف.[148] وترى المنظمات الحقوقية أن القانون يستهدفها في المقام الأول، ويرى البعض الآخر أن القانون يستهدف المنظمات التنموية، وفي الواقع فهو يستهدف الاثنين حيث يصادر تقريبًا عمل المنظمات الدفاعية الحقوقية، كما أن القيود والتدخل في العمل اليومي للمنظمات التنموية أدى إلى تحويلها إلى وحدات تابعة للسلطة التنفيذية لتنفيذ برامج الحكومة، وهو أمر يتعارض أساسًا مع مفهوم المجتمع المدني كقطاع ثالث بجوار القطاع الحكومى والقطاع الخاص.[149]

لذا قام المجتمع المدني داخليًّا وخارجيًّا بشن حملات موسعة للضغط على الحكومة المصرية لإيقاف العمل بقانون 70 لسنة 2017 وبدء نقاش مجتمعي حول قانون جديد، ومع الضغوط المحلية والدولية لتعديل القانون، تم تعديله على هيئة القانون رقم 149 لسنة 2019 والذي صدر دون مناقشة مجتمعية حقيقية[150].

أيضا تميز هذا القانون 149 لعام 2019 بإحكام القبضة على المنظمات الحقوقية والتنموية وفتح المجال أمام المنظمات الأهلية والتي تتماشى مع خطة الدولة للتنمية.[151] فإلى جانب العراقيل المالية والعقوبات وتدخل الجهات الحكومية في عمل المنظمات كانت التشريعات التي تم تعديلها وإقرارها، الخاصة بقانون مكافحة الإرهاب، مستمرة في التنكيل بالمجتمع المدني والعاملين فيه، فوفقًا للعديد من التقارير الدولية والمحلية استمر نهج الحكومة المصرية في القبض على الناشطين السياسيين والمحامين الحقوقيين واتهامهم بالإرهاب وتدويرهم في الحبس

---

148 إيمان عوف، منظمات حقوقية: لا بديل عن إلغاء قانون الجمعيات، جريدة المال، 30 نوفمبر 2017، https://cutt.ly/veqZ4Xn

149 قانون الجمعيات والعودة للمربع صفر، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، http://aohr.net/portal/?p=7982

150 مصر: التقرير الوطني، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2020، مرجع سابق.

151 للمزيد حول قانون 149 لسنة 2019 وتأثيره على المجتمع المدني، يرجى الاطلاع على التقرير الوطني حول الفضاء المدني في مصر، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 27 يوليو 2020، https://cutt.ly/Xk0JOhT

الاحتياطي دون تقديمهم إلى المحاكمة.[152] وتعديلات قانون الإرهاب التي أقرت في مارس 2020، طرحت تعديلات كل من قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015 وقانون الكيانات الإرهابية والإرهابيين رقم 8 لسنة 2018 من قبل الحكومة المصرية في يناير 2020 ثم عرضت على مجلس الشعب الذي أقره في أقل من شهر في 28 فبراير 2020، دون أي شكل من أشكال النقاش المجتمعي حول التعديلات الجديدة.[153] وكانت أبرز التعديلات في قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015، إدخال أربعة تعديلات رئيسية فيما يتعلق بتعريف الأموال وتمويل الإرهاب، وإضافة جرائم جديدة فيما يتعلق بتمويل الإرهاب، تتراوح عقوبتها ما بين الغرامة وحتى الإعدام، بينما شملت التعديلات الأربعة الموافق عليها في قانون الكيانات الإرهابية رقم 8 لسنة 2015، وهو قانون مؤقت تحفظي يسري في الفترة بين القبض والحكم، لتشمل الكيانات الإرهابية كيانات إضافية مثل الشركات والاتحادات، كما تم التوسع في الآثار المترتبة على الإدراج على قوائم الكيانات الإرهابية. بينما رفض البرلمان التعديلات المتعلقة باعتبار مؤسسات إعلامية كيانات إرهابية.[154]

وفي هذا الشأن لا بد هنا من الإشارة إلى دور الشركات الكبرى في القيام بالعمل الخيري والمجتمعي، فمع الاتجاه نحو النيوليبرالية، وصعود الكيانات الاقتصادية الكبرى (الكوربرت)، ظهر مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات وذلك في محاولة لتعويض الآثار والعواقب الاجتماعية والبيئية التي خلفها ظهور الشركات الاقتصادية الكبرى عبر العالم. فشجعت الدولة رجال الأعمال على المساهمة بجزء من الأرباح والعوائد التي تمكنوا من تحقيقها لخدمة المجتمع، إسهامًا منهم في جهود التنمية. وعلى الرغم من أن أساس فكرة المسؤولية الاجتماعية متروك لاختيار الخدمة المقدمة للشركة، فإن التجربة أثبتت استخدام هذه الشركات في اختيار خدمات تتماشى مع الخطة التنموية للدولة واحتياجات النظام السائد، وأصبحت هذه الشركات تحتل مكانة تعاونية مع مؤسسات الدولة كبديل لقطاع المؤسسات التنموية والخيرية.[155]

وفي مطلع العام 2021 أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم 104 لسنة 2021 والخاص بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية في يوم 11 يناير[156]. وهي اللائحة التي انتظرتها المؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في مصر منذ صدور القانون، وأعطت اللائحة المؤسسات والجمعيات والكيانات التي يخضع لها القانون مدة زمنية عامًا لتوفيق الأوضاع وفقًا للقانون رقم 149 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية، على أن تستمر مجالس الإدارات الحالية حتى يتم توفيق الأوضاع.[157] وفي يناير 2022 أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي، موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم 149 لسنة 2019، بمد فترة توفيق أوضاع منظمات المجتمع المدني لفترة عام آخر، يبدأ من تاريخ انتهاء المدة الواردة بالمادة الثانية من مواد إصدار القانون في 11 يناير 2022، وينتهي في 11 يناير عام 2023.[158]

---

[152] أحمد حسن، حقوق الإنسان في مصر 2020.. خلاف حول الأولويات يتسبب في تدهور الأوضاع، الحرة، 10 ديسمبر 2020، https://cutt.ly/ZjQwMNi

[153] تعديلات خطيرة في قوانين الإرهاب: نحو مزيد من شرعنه الأوضاع الاستثنائية باسم الحرب على الإرهاب، الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، 2 مارس 2020، https://cutt.ly/JjWvCUX

[154] تعديلات خطيرة في قوانين الإرهاب: نحو مزيد من شرعنه الأوضاع الاستثنائية باسم الحرب على الإرهاب، الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، 2 مارس 2020، https://cutt.ly/JjWvCUX هو المرجع السابق.

[155] خلود خالد، المجتمع المدني الخيري الشركاتي: تغير آليات العمل المجتمعي، مدى مصر، 25 ديسمبر 2019، https://cutt.ly/3VvFN1J

[156] اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية رقم 149 لسنة 2019، https://cutt.ly/4k1rwOU

[157] إصدار اللائحة التنفيذية لقانون العمل الأهلي.. وسنة لتوفيق الأوضاع، جريدة الشروق، 14 يناير 2021، https://cutt.ly/lkNRNyO

[158] مدحت وهبة، التضامن: مجلس الوزراء يوافق على مد فترة توفيق أوضاع الجمعيات الأهلية عامًا آخر، اليوم السابع، 22 يناير 2022، https://cutt.ly/6OQmRBX

أشاد البعض بالإيجابيات التي تناولتها اللائحة التنفيذية، ومنهم داليا زيادة –مدير ومؤسس المركز المصري لدراسات الديمقراطية– التي رأت أن صدور اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية خطوة ممتازة: "اللائحة التنفيذية للقانون لم تخرج كثيرًا عن ما هو متوقع"،[159] كما وجد سعيد عبد الحافظ –رئيس مؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان– أن اللائحة التنفيذية هي "الخطوة النهائية على الطريق الصحيح لضمان استقلالية وديمقراطية العمل الأهلي وتحديد الحقوق والواجبات وتنظيم العلاقة بين المؤسسات الأهلية والحكومة".[160] وجاءت اللائحة التنفيذية لتوضيح الكثير من المواد في القانون ومنها المواد الإدارية والتوضيحات الخاصة بالتطوع وفتح فروع للجمعيات خارج مصر، كما أعطت الحق في تلقي التمويل ما لم يخل بأحكام قانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال مع تقديم تقارير نصف سنوية خلال ثلاثة أشهر من تلقي الأموال. كما أعطت اللائحة العديد من الإعفاءات والامتيازات للجمعيات والمؤسسات الأهلية والحق في الاستثمار لضمان موارد لها.[161] ومن أمثلة الإعفاءات إعفاء جميع أنشطة المؤسسات والجمعيات الأهلية من شتى أنواع الضرائب المفروضة. كما ألغى القانون العقوبات السالبة للحريات واكتفى بالعقوبات المالية.

أما عن سلبيات اللائحة التنفيذية لقانون 149 لعام 2019، فتم تعطيل حق قانوني للجمعيات والمؤسسات الأهلية الخاص بالاعتراض على قرار الجهة الإدارية برفض المنح أو الهبات، كما أغفلت اللائحة الحق الدستوري الذي نصت عليه المادة 88 فساوى القانون في تلقي الأموال والهبات والمنح من الخارج سواء من مصريين أو أجانب وكان لا بد للقانون ألا يفرق بين المصريين في الداخل والخارج. وصعَّب القانون من عمل الجمعيات الأجنبية في مصر سواء بالاشتراك في نشاط أو فتح مقرات لها. كما أن هناك إشكالية بالنسبة إلى العضوية في الجمعيات الأهلية حيث نص القانون على صحيفة الحالة الجنائية واعتبروا اتهام العضو بقضايا لها علاقة بالفساد والإرهاب، ونظرًا إلى الاتهام أو إدراج أسماء أغلب العاملين والناشطين في السنوات الأخيرة في قضايا الإرهاب والتمويل الأجنبي فمن الصعب الحصول على صحيفة حالة جنائية بهذه الاشتراطات.

ثالثًا: تطور عمل المجتمع المدني في مصر

خلال الفترة الطويلة الممتدة من عام 2011 وحتى عام 2022 حاولت منظمات المجتمع المدني أن تتكيف مع السياق السياسي والاجتماعي في مصر، ما أتاح لها فرصة للتطور والتغير وفقًا للمساحات والأدوار المسموح بها، وفي هذا الإطار يمكننا أن نعرض بعض الأشكال من التطور في عمل المجتمع المدني:

- تطور من حيث الكم، شهدت أعداد مؤسسات المجتمع المدني تزايدًا في الفترة منذ ثورة يناير/كانون الثاني 2011 نتيجة المناخ الثوري الذي أدى إلى إتاحة المساحات للعمل في ظل سياق منفتح للتأسيس لمرحلة جديدة في مصر، ولا بد لنا هنا من الإشارة إلى أن أعداد منظمات المجتمع المدني بدأت في التزايد منذ العقد الثاني من القرن العشرين وذلك لمواكبة التغيرات الدولية إلى جانب الضغوط الداخلية على النظام السياسي آنذاك من أجل فتح المجال العام وسرعة إجراء التحول الديمقراطي وخصوصًا بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول، إلى جانب الضغوط الداخلية من الاعتصامات والإضرابات العمالية، وتجلى ذلك مع ظهور الحركة المصرية للتغيير و6 إبريل. ففي عام

[159] محمد السيد، منظمات المجتمع المدني تشيد بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم العمل الأهلي.. ويؤكدون: خطوة إيجابية من الحكومة المصرية.. وداليا زيادة: جاءت بتوافق كبير.. وسعيد عبد الحافظ: تضمن الاستقلالية والديمقراطية، اليوم السابع، 19 يناير 2021، https://bit.ly/3xCbCQo

[160] المرجع السابق.

[161] إصدار اللائحة التنفيذية لقانون العمل الأهلي.. وسنة لتوفيق الأوضاع، جريدة الشروق، 14 يناير 2021، https://cutt.ly/lkNRNyO

2010 وصلت أعداد منظمات المجتمع المدني إلى 30214،[162] و47580 جمعية وفقًا لإحصائيات 2017،[163] وإلى 50326 عام 2019.[164] ولكن بموجب القانون رقم 149 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية الصادرة في 11 يناير/كانون الثاني 2021 كان لا بد من إعادة توفيق عدد كبير من الجمعيات الأهلية –ومع اعتراض العديد من المنظمات على القانون– كان من الصعب التوفيق، لذا قلت أعدادها إلى 29 ألف جمعية ومؤسسة مجتمع مدني رغم تقديم ما يقرب من 32 ألف جمعية ومؤسسة أهلية طلبًا للتوفيق.[165]

- التطور من حيث النوع، تنوعت خلال الفترة الأولى من عام 2011 و2012 ملفات عمل المجتمع المدني بين توعية وتثقيف سياسي واقتصادي، وتنمية مجتمعية وعمل أهلي وقانوني وحقوقي، حيث استمرت العديد من المنظمات الأهلية ما بعد الثورة بتأدية أدوار مجتمعية، من تنظيم حملات في مختلف مناطق الجمهورية أثناء وبعد الثورة بهدف تقديم مساعدات مادية وعينية إلى المتضررين من الأحداث الثورية كجمعية رسالة، كما قامت عديد من الجمعيات بتقديم الدعم القانوني إلى النشطاء والثوار والدفاع عنهم أمام الجهات القضائية بشكل تطوعي وحتى الآن.
- تطورًا في آليات العمل والحشد؛ في الفترة الأولى للدراسة 2012–2011 كانت منظمات المجتمع المدني والنقابات ونتيجة الانفتاح في المجال العام في مصر تستطيع تشكيل التظاهرات والحراك من أجل الدفع بقضية معينة أو الحشد تجاه رأي مجتمعي في قضية ما، كما استطاعت الجمعيات عقد ندوات وورش عمل لتثقيف الشباب الثوري والاتجاه بالقضايا المثارة اجتماعيًّا على طاولات التفاوض السياسي تجاه الديمقراطية، فعلى سبيل المثال عقدت العديد من الورش والندوات والحملات الاجتماعية على إقرار الحدّين الأدنى والأقصى للأجور كما قدّم المجتمع المدني حلولًا تفصيلية لكيفية تطبيق الحدّين الأدنى والأقصى للأجور، سواء عبر ما كتب من أوراق بحثية أرسلت إلى لجان البرلمان بين العامين 2011 و2012، أو عبر خبراء وكتّاب وفعاليات قدّموا توصيات بتصحيح هيكل الأجور من خلال تطبيق الحدّ الأدنى في القطاعين العام والخاص بما يتناسب مع التكلفة الفعلية لسلّة السلع والخدمات الرئيسية ويضمن حياة كريمة للعاملين، على أن يتغيّر طبقًا لتغير أسعار سلّة السلع الأساسية، وهو ما قدّمه الدكتور أحمد السيد النجّار في شهادته في قضية الحدّ الأدنى للأجور أمام المحكمة وعرضه في أكثر من مناسبة ومقال. حاولت منظمات المجتمع المدني استخدام الفضاء الإلكتروني للترويج للقضايا الاجتماعية والسياسية من قبل ثورة يناير/كانون الثاني 2011، وأثناء المرحلة الانتقالية التي تكشف فيها التواجد الحضوري للمجتمع المدني ونشطت فيها الفعاليات، ومع تضييق الخناق على المجتمع المدني قامت العديد من المنظمات بتكثيف تواجدها على مواقع التواصل الاجتماعي وأصبح الواقع الافتراضي ذا مساحات واسعة لدى المنظمات واهتمام، ليحل محل التواجد الفعلي في الشارع. واستطاعت المنظمات بهذه الطريقة الاستمرار رغم محاصرة الجهات الأمنية لعملها والتضييق على العمل السياسي والحقوقي في مقابل فتح مساحات للعمل الأهلي.
- التشبيك مع مؤسسات الدولة، جزء من آليات عمل المجتمع المدني بعد الثورة هو نقل صوت الشارع إلى صانعي القرار، فزادت فعاليات مؤسسات المجتمع المدني في كافة المجالات وساعدت في تطور لحظي لإدارة هذه المرحلة وعلى وجود حوار مجتمعي حول قضايا

---

[162] سحر إبراهيم دسوقي، مستقبل المجتمع المدني بعد 25 يناير، الهيئة العامة للاستعلامات، https://cutt.ly/urJgrQW

[163] أيمن السيد عبد الوهاب، الجمعيات الأهلية في مصر اختلالات الدور، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2017/5/30، http://acpss.ahram.org.eg/News/16307.aspx

[164] ناجى السيد، التضامن: 50 ألفًا و326 عدد الجمعيات الأهلية في مصر، 16 يناير 2019، https://cutt.ly/trKWax7

[165] مجدي وهبة، 32 ألف جمعية ومؤسسة أهلية تقدمت لتوفيق الأوضاع مع لائحة القانون حتى الآن بعد مد المهلة.. تعامل المؤسسات في استهلاك المياه والكهرباء والغاز الطبيعي معاملة الاستهلاك المنزلي بشرط شهادة عدم ممارسة نشاط تجارى، اليوم السابع، 10 يونيو 2022، https://bit.ly/3oGNBD4

بعينها ككتابة الدستور وإدارة المرحلة الانتقالية والاستفتاء والانتخابات وقوانين مختلفة كقانون المجتمع المدني وقانون العمل... إلخ، كما حاولت المنظمات العمل مع مؤسسات الدولة ففتحت المؤسسات للتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ومنها البرلمان ولجنة كتابة الدستور التي ضمت في طياتها بعض منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية. فعلى سبيل المثال قامت مؤسسات المجتمع المدني بإرسال دراسات وأوراق بحثية إلى البرلمان أثناء المناقشات، كما دعت أعضاء البرلمان إلى جلسات حوار وندوات وتقدمت العديد من هذه المؤسسات بمقترحات تشريعية.[166] إلا أن هذه العلاقة لم تستمر طويلًا، حيث استغلت بعض القضايا لترهيب مؤسسات المجتمع المدني كقضايا التمويل الأجنبي، وبعد سقوط حكم الإخوان المسلمين هاجمت المؤسسات الأمنية التيار الديني ومنظمات المجتمع المدني التي كانت تطرح أفكارًا تقدمية، خاصة المنظمات النسوية، كما بدأت محاولات احتواء للنقابات المستقلة الجدية ومحاولات للتضييق على تأسيسها.[167] ومن هذه اللحظة تحولت علاقة التشبيك مع مؤسسات الدولة إلى علاقة عداء تقودها الأجهزة الأمنية بحجة محاربة الإرهاب. ولكن تجدر الإشارة إلى أنه مع إعادة فتح المساحات في عام 2019 استطاعت بعض المؤسسات الخيرية عمل ائتلاف والتعاون مع وزارة التضامن فيما يخص العمل الخيري.

- تحدي القيود الأمنية والسياق المغلق، كان هو أهم تحديات عمل المجتمع المدني في مصر في ظل سياق مغلق تحده بعض القيود الأمنية التي يتعرض لها العاملون في المجتمع المدني، ومع ثورة 25 يناير/كانون الثاني استطاعت مؤسسات المجتمع المدني العمل في ظل مناخ منفتح إلى حد ما، ما أتاح لها التطور، وفي أعقاب إغلاق المساحات المتاحة لعمل منظمات المجتمع المدني بواقع القانون، سواء قانون تنظيم العمل الأهلي أو بعض القوانين الأخرى كقانون الإرهاب والتظاهر، أصبح الوضع أكثر تعقيدًا للعمل، ففتحت المؤسسات الأمنية العديد من القضايا التي هددت المجتمع المدني واستمراريته كقضايا التمويل الأجنبي والانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة. كما حلت وزارة التضامن الاجتماعي 872 منظمة غير حكومية إضافية في أثناء هذه الفترة من ٢٠١٣ (لأسباب غير الارتباطات المزعومة بالإخوان المسلمين)، بما في ذلك عدم نشاط المنظمات، وتم حل مجالس إدارات 224 منظمة غير حكومية. في حين حظرت وزارة التضامن 1047 منظمة أخرى بسبب ارتباطات مزعومة بجماعة الإخوان المسلمين، وتم حل 533 منظمة ووضعت المنظمات الـ 521 الأخرى تحت المراقبة من لجنة خاصة عُهد إليها بإدارة تمويلات الإخوان المسلمين.[168] وفي الفترة ما بعد 2014 تم التضييق أكثر على منظمات المجتمع المدني، ما دفع بعض هذه المؤسسات إما إلى تجميد عملها مثل الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان التي أعلنت في 10 من يناير 2022 عن توقفها عن العمل في ظل السياق الحالي نتيجة الملاحقات الأمنية[169] وإما الانتقال إلى العمل من الخارج، مثل مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الذي استطاع استكمال عمله من تونس.[170] في حين قامت بعض المؤسسات الخيرية بتكوين التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي[171] للعمل تحت مظلة الدولة ومن هذه الجمعيات مؤسسة

---

166 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، بيان صحفي، المبادرة المصرية وجمعية أطباء التحرير تتفقان مع وزير الصحة على تشكيل لجنة من المجتمع المدني وقيادات الوزارة لدراسة الملف الصحي وتطويره، بتاريخ 15 سبتمبر 2011، https://is.gd/beQt3C

167 مرصد الفضاء المدني في مصر - التقرير الوطني - 2020، الفضاء المدني في العالم العربي شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، مرجع سابق.

168 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2014 و2015، لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، https://bit.ly/3xF6wCQ

169 في غياب الحد الأدنى من سيادة القانوني واحترام حقوق الإنسان، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان تقرر وقف نشاطها، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 10 يناير 2021، https://cutt.ly/5OvFrH0

170 المركز ينقل برامجه الإقليمية والدولية خارج مصر، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 9 ديسمبر 2014، https://cutt.ly/vVyZzgK

171 تم إنشاء هذا التحالف من قبل مؤسسة حياة كريمة، ويعد هذا التحالف الأول من نوعه والذي يضم الاتحاد العام للجمعيات وكافة الاتحادات الإقليمية والنوعية وبعض مؤسسات وجمعيات المجتمع الأهلي.

بيت الزكاة والصدقات المصري ومؤسسة الجود الخيرية وجمعية الأورمان، وبنك الطعام المصري، ومؤسسة مصر الخير.[172] ولكن على صعيد آخر استطاعت المنظمات أن تنفذ إلى المساحات الافتراضية من جديد لتشكل نواة للاستمرار في العمل إلى حين إتاحة المساحات للعمل على أرض الواقع من جديد.

خاتمة:

ارتبط عمل المجتمع المدني وتطوره في مصر بشكل كبير بالسياق السياسي والمساحات التي تكفلها الدولة لعمل هذه المنظمات، ففي أعقاب الثورة استطاعت منظمات المجتمع المدني أن تتطور وتبني علاقات تشابكية مع مؤسسات الدولة المختلفة، ففي أثناء المرحلة الانتقالية تطورت وتفاعلت منظمات المجتمع المدني مع المجتمع والسياق العام واستطاعت التأثير فيهما، ويعد هذا هو السبب الأساسي في الهجمة التي تعرضت لها منظمات المجتمع المدني فيما بعد 2014، فلم يكن إغلاق المساحات على عمل المجتمع المدني إلا خوفًا من الدور الذي لعبته تلك المنظمات.

ففي الفترات التي تمتعت بها مصر بمساحات ديمقراطية وهامش للحقوق والحريات وهي الفترة التي تلت الثورة، استطاع المجتمع المدني التطور والنمو والتأثير والتأثر بالمجتمع والبيئة المحيطة به فزادت فعالية المجتمع المدني وارتباطه بالمجتمع، ومناقشته في قضايا تمس المجتمع محاولًا بناء جسور من التواصل مع صناع القرار للمشاركة في رسم خطى المستقبل، فتشابكت العلاقات بين المجتمع المدني والبرلمان والمحليات والأحزاب، كما تشابكت بين المنظمات المحلية للمجتمع المدني والمنظمات الدولية للتعلم من الخبرات الدولية ونقلها إلى مصر وظهر ذلك في كم الدراسات والتجارب المنشورة عن تلك الفترة، في محاولة من المجتمع المدني لتفسير اللحظة الانتقالية والتحولية ودراسة احتياجات المجتمع. كما ساهم المجتمع المدني في استمرارية الحراك في مصر بدرجة كبيرة في تلك الفترة فاستطاع المناخ الديمقراطي أن يساهم بدرجة كبيرة في تشكيل ماهية المجتمع المدني الحديث في تلك الفترة.

كما ارتبط ضعف وتراجع المجتمع المدني بمراحل الارتداد على الديمقراطية، والتي شهدت قيودًا تشريعية وتنفيذية وملاحقات قضائية، إلا أن منظمات المجتمع المدني استمرت في نشاطاتها واستخدمت بعض الإستراتيجيات لتتواكب مع الوضع الجديد، شملت التركيز على الأوضاع الاقتصادية والاهتمام بقضايا اجتماعية حتى تضمن الاستمرارية كالقضايا البيئية والاقتصادية،[173] في حين اضطرت بعض المؤسسات إلى تقليص أنشطتها أو إغلاق مكاتبها بالكامل والتخلي عن أنشطتها أو نقل مكاتبها والعمل من خارج مصر، سواء في دول عربية أو حتى في بعض الدول الأوروبية للحفاظ على هامش تأثير في القضايا المجتمعية والحقوقية المهمة، هذا إلى جانب تغير الأدوات المستخدمة من استعمال الشارع للضغط، إلى استعمال وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات التقاضي المتاحة.[174] كما زادت من التشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني للخروج كآلية للحشد الدولي والإقليمي حول قضايا بعينها.

---

[172] "حياة كريمة": تأسيس التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي والباب مفتوح لمن يرغب في الانضمام، وكالة أنباء الشرق الأوسط، 13 مارس 2022، https://cutt.ly/mVyB3WK

[173] عمر سمير، تطوّرات المجتمع المدني في مصر منذ الثورة ما بين التضييقات القانونية ومحاولات البقاء، مرجع سابق.

[174] عمر سمير، المجتمع المدني المصري تحديات السياق وفرص المأسسة والاحتياجات المجتمعية، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2019.

ومع نهاية عام 2021 بدأت ملامح انفتاح بعض المساحات في الظهور، فاتخذت الدولة العديد من الإجراءات التي من شأنها أن تطور من عمل المجتمع المدني وتفتح المجال من جديد، وتمثلت هذه الإجراءات في إطلاق الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021.[175] وإعلان الرئيس عبد الفتاح السيسي عام 2022 عامًا للمجتمع المدني، هذا إلى جانب إعلان وزارة التضامن الاجتماعي في يناير/كانون الثاني 2022 مد فترة توفيق الأوضاع للجمعيات والمؤسسات المخاطَبة بقانون 149 لعام 2019، ولم تنته هذه الإجراءات عند هذا الحد بل قام الرئيس السيسي بدعوة المعارضة والمجتمع المدني إلى حوار وطني لرسم مستقبل مصر، وكخطوة إيجابية من الدولة قامت الدولة بإعادة تشكيل لجنة العفو الرئاسي، التي استطاعت الإفراج عن حوالي 700 سجين حتى يوليو/تموز 2022.

تطرح كل هذه الخطوات تساؤلات حول مستقبل الديمقراطية في مصر، الذي من شأنه أن يطور من عمل المجتمع المدني ويحفز العمل الأهلي والحقوقي والتنموي معًا.

[175] الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان - 2021، منشورات قانونية، https://manshurat.org/node/73991